الأكاديمية الليبية
مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية
قسم العلوم السياسية

أثر المتغيرات الدولية على العلاقات العربية ـ الأفريقية في الفترة من (1990م ـ 2007م)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية

" الماجستير " في العلوم السياسية

الطالب : عون عبدالله الحرابي

إشراف الدكتــور : عبدالنبي مفتاح الصويعي

الفصل الدراسي خريف 2012 – 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله

عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود

آلاية (88)

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من كان رضاؤها زادا لي في الحياة ودعاؤها نوراً في طريقي.

إلى من حاكت سعادتي بخيوط مسحوبة بنسيج قلبها وانتظرت هده اللحظة بفارغ الصبر...

أمي الحبيبة

إلى من نزف عرقا من اجلي وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من كان رضاه زادا لي في الحياة

إلى الذي زرع شجرة وها هو اليوم يجني ثمارها...

إلى "روح" أبي الغالي

إلى أهل الوفاء ومنبع الإخاء ورصيدنا في الحياة ومن ارتوت سنيُّ عمري بجانبهم وحبهم المعطاء ...

إخوتي الأعزاء

إلى من حبهم يجرى في عروقنا إلى من عاشوا معنا الحياة حلوها ومرها ...

أصدقائي وأحبائي

إلى الشموع التي احترقت لتنير لنا درب الحياة ...

أساتذتي الأوفياء

إلى الينابيع التي سنضل ننهل منها العلم والمعرفة

إلى من اوصاني بالصبر فاجتهدت ومنحني الثقة فأبدعت وأتاني الحكمة فأنصفت ...

الدكتور : عبد النبي مفتاح الصويعي

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى وإن رضيت فبعد الرضا حمدا كثيرا يليق بجمال وجهك وعظيم سلطانك.

يسرني أن أتقدم بخالص شكري وجزيل عرفاني وعظيم امتناني إلى من كان سببا في إتمام هذا العمل ومن ساندني منذ بداية مشواري حتى اللحظات الأخيرة .

إلى من أخصه دائماً بالشكر والتقدير والعرفان بالفضل ، جزاه الله عني كل الخير ، وله مني أسمى آيات الشكر والتقدير ، إلى الأستاذ /

الدكتور المشرف :- عبدالنبي مفتاح الصويعي

الذي ساعدني كل المساعدة وأرشدني إلى وجوه الصواب وشجعني وصبر صبر الوالد إلى أن أفاء الله عليّ بفضله فأتممت هذا البحث ليخرج على هذه الصورة ،

والى أساتذتي الموقرين أعضاء لجنة المناقشة المتركبة من :

الأستاذ الدكتور :- رعد صالح الالوسي

والأستاذ الدكتور :- مصطفى رمضان اللاوندي

والتي اهتديت بتوجيهاتها ونصائحها في هذا البحث ، داعياً المولى عز وجل أن يكلل أعمالهم بالتوفيق والسداد خدمة لأبناء هذا الوطن المعطاء .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لإدارة الأكاديمية ، وأعضاء هيئة التدريس .

أرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد أفلحت وأن يمنحني القوة للقيام بالواجب تجاهكم ورد بعض معروفكم... .

الباحث

صفحة المحتويات

الموضوع ..... رقم الصفحة

مقدمه 1

الفصل التمهيدي : الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية

المبحث الأول: العمق التاريخي لمسار العلاقات العربية الأفريقية 10

المبحث الثاني: العلاقات العربية الأفريقية خلال مرحلة الاستعمار الأوربي 19

المبحث الثالث: العلاقات العربية الأفريقية بعد مرحلة الاستعمار الأوربي 26

الفصل الأول : العلاقات العربية الأفريقية والنظام العالمي الجديد

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي وتحولاته – فترة الحرب الباردة وما بعدها..... 36

المبحث الثاني: العلاقات العربية– الأفريقية– مراحل القوة والضعف..... 42

المبحث الثالث: انعكاسات النظام العالمي على العلاقات العربية الأفريقية..... 49

الفصل الثاني : العوامل السياسية والاقتصادية الدولية وأثرها على العلاقات العربية- الأفريقية

المبحث الأول: أثر العوامل السياسية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية..... 59

المبحث الثاني: أثر العوامل الاقتصادية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية..... 67

المبحث الثالث: أثر الصراع العربي الإسرائيلي على تطور العلاقات العربية الأفريقية.... 75

الفصل الثالث : النتائج المترتبة على العلاقات العربية الإفريقية في ظل المتغيرات الدولية

المبحث الأول: المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المنطقتين، العربية والأفريقية.....85

المبحث الثاني: العلاقات العربية الأفريقية وقضايا الاهتمام المشترك 93

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للعلاقات العربية الأفريقية 103

الخاتمة 116

المراجع 121

الملاحق 134

مقدمة

شهد النظام الدولي تغيرات بعيدة المدى وبالغة الأثر ، نتيجة للتطورات التي وقعت في دول أوروبا الشرقية ، على إثر انهيار الإتحاد السوفيتي سابقاً سياسياً وأيديولوجيا ، واقتصاديا ، وتفكك جمهورياته إلى دول قزميه ، وما نتج عنه من أحداث وآثار تجاوزت الحدود الإقليمية ، وتجاوزت القدرة التحليلية والاستشرافية للعديد من المحللين والمهتمين بالسياسة الدولية .

وفي خضم هذه المعطيات برزت أهمية العمل الجماعي على المستوى الإقليمي والدولي ، لمواجهة تلك المتغيرات التي ألقت بظلالها على المجتمع الدولي ، من خلال تصاعد أزماته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، ما أدى إلى تنامي الوعي العام لدى دول العالم بأهمية تكثيف الجهود الثنائية والإقليمية على جميع المستويات ، لإيجاد نوع من التوازن على الساحة الدولية .

ومن خلال هذه المعطيات أصبح التعاون بين أفريقيا والعالم العربي مطلبا ضروريا ، بسبب ارتباطهما جغرافيا ، وتاريخيا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، فضلاً عن كون العرب والأفارقة من أكثر المعرضين لمخاطر وتداعيات التغيّرات الدولية

الكبرى ، لذلك يسعى هذا البحث إلى استجلاء أبعاد تلك المتغيرات على العلاقات الأفريقية العربية من خلال إلقاء الضوء على موقف الدول العربية والأفريقية ، في سياق مواجهة المعطيات الدولية الجديدة ، التي تستوجب تشجيع التنمية الذاتية ، على أساس التعاون الإقليمي ، عن طريق تنفيذ البرامج والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الاستفادة من الموارد الطبيعية والإنسانية التي تزخر بها المناطق العربية والأفريقية .

وبناء على ما تقدم فإن تطوير العلاقات العربية – الأفريقية ، سيكون منسجما مع المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي ، فقد حدثت تطورات كثيرة على المستوى العالمي كان من أبرزها :-

1 _ انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ، وهيمنة الفكر الغربي .

2 _ الاتجاه إلى تشكيل فضاءات وتكتلات سياسية واقتصادية كبرى .

3 _ تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية والثقافية بين دول العالم .

4 _ زوال الحقبة الاستعمارية ، وتحرر شعوب أسيا وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وتطلعاتها نحو بناء عالم جديد يضمن العدالة بين كافة الدول .

إن هذه التطورات وغيرها قد أحدثت تأثيرات مهمة سياسية واقتصاديه وثقافية في كافة دول العالم ، وخصوصا في دول الوطن العربي وأفريقيا .

وبذلك فإن موضوع الأثر الذي تحدثه التطورات ، أو المتغيرات الدولية على العلاقات العربية الأفريقية هو من الموضوعات الجديرة بالبحث والاهتمام ، وذلك لأن قوة هذه العلاقات وتطورها سيمكن الجانبين من المساهمة في خلق نظام عالمي جديد ، يكون أكثر عدالة في العلاقات بين الدول ، وأكثر انسجاما مع متطلبات عصر العولمة والاستفادة من نتائجها الايجابية في بناء علاقات التعاون المشترك بين الدول .

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث في هذا المجال إلى مقتضيات عديدة منها :-

- المقتضيات السياسية : ضرورة أن يكون لإفريقيا والعالم العربي الأثر الأبرز في المجالات الدولية والإقليمية ، وفي الوقت نفسه تكون هذه القارة قادرة على العيش في ظل المتغيرات الدولية ، وظروف العولمة الجديدة .
- المقتضيات الاقتصادية : و هي التي تؤكد على أن كلاً من أفريقيا والعالم العربي تمتلك أهم مصادر الطاقة (النفط – الغاز – الموارد البشرية والمادية الأخرى) ولكن شعوبها تعيش في حالة من الفقر والتخلف، وهي قادرة على أن تؤثر في ما يحدث في العالم من تطورات إذا تمكنت أن تستغل مواردها وأن تنسق بفعالية سياساتها الاقتصادية والسياسية .
- الأبعاد الإستراتيجية والمستقبلية : وهي التي تعبر عنها تطلعات شعوب المنطقة وكذلك شعوب العالم في أن يسود العالم الرخاءُ والازدهارُ الحضاريُ وتتكسر مصادر الشر ، من أجل أن تعيش البشرية بأمان في المستقبل .

أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال هذا العنوان ، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، وهي كالأتي :-

1- معرفة أهم عناصر القوة الكامنة في أفريقيا والعالم العربي ، وكيفية توظيفها في مجالات تطوير العلاقات فيما بينهما.
2- التعرف على أهم الأسباب المحلية والخارجية التي عملت وتعمل على عدم تطوير العلاقات العربية الأفريقية.
3- محاولة تحديد ألأثر الذي أحدثته المتغيرات الدولية على مستقبل العلاقات العربية . ألأفريقية .

حدود البحث

مجال البحث هو العلاقات السياسية والاقتصادية ، بين منطقتين متداخلتين وتشتركان بتاريخ سياسي وحضاري عبر العصور ، وأن فترة البحث ستكون معاصرة وتشمل الفترة من (1990 م – 2007 م) ، وذلك لأن هذه الفترة شهدت

تشكل مرحلة جديدة في النظام الدولي ، بانتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وظهور ما يعرف بالنظام العالمي الجديد .

مداخل البحث

إن طبيعة هذا البحث تستدعي منا تجنب التقيد أو الالتزام الشامل بمدخل معين للبحث والتحليل ، من حيث أنهُ يصعب على أي باحث في الدراسات السياسية التعويل على مدخل واحد للبحث والتحليل للوصول إلى الأهداف المتوخاة ، ولذلك فإني سأعتمد على مداخل عدة ، أرى أنها أساسية لإشباع هذا البحث والوصول إلى نتائج موضوعية ذات أهمية علمية ، ولعل أهمها :

1 – المدخل التاريخي :–

استخدم الباحث المدخل التاريخي في بحث المتغيرات الدولية ، وأثرها على العلاقات العربية الأفريقية ، استنادا إلى فرضية مفادها ، أن معرفة الماضي تؤدي إلى معرفة الحاضر ، والتنبؤ بما يحدث في المستقبل .

2 – المدخل التحليلي :–

تقتضي طبيعة هذا البحث اعتماد المدخل التحليلي ، لتفسير تداعيات المتغيرات الدولية ، وانعكاساتها على العلاقات العربية الأفريقية .

3 – المدخل المقارن :–

إن المقارنة بين مراحل تطور العلاقات العربية الأفريقية قد تطلبت استخدام المدخل المقارن ، من حيث إن الدراسة المقارنة تعد امراً جوهرياً في حقل الدراسات الإنسانية ، فهي تعالج أوجه القصور والصعوبات التي يتعرض لها مدخل التجربة في العلوم الإنسانية ، لأن المدخل المقارن هو مدخل التجريب غير المباشر .

المشكل البحثي

القارة الأفريقية تمثل من الناحية السياسية والجغرافية البعد الاستراتيجي ، والامتداد الجغرافي للمنطقة العربية وشعوبها ، وأن هذا التداخل والتقارب

الجغرافي يتضمن أحد أهم المقومات الحيوية ، التي تخلق فضاءات سياسية وتكتلات اقتصاديه ، ويهتم هذا البحث بالعلاقات العربية الأفريقية ، في إطار التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، مع الاهتمام بالجهود التي بذلت من أجل تحقيق التضامن الجماعي ، بما يخدم مصلحة الطرفين العربي والإفريقي ، ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي :-

ما هو أثر المتغيرات الدولية على العلاقات العربية . الأفريقية ، وما مستقبلها في ظل التحولات الدولية الكبرى ؟

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية هي :-

أنّ هذه المتغيرات الدوليّة الكبرى ، تفرض على العرب والأفارقة ضرورة الاهتمام بتطوير وتفعيل العلاقات العربية الأفريقية ، لمواجهة تداعيات واستحقاقات الوضع العالمي الجديد .

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الباحثين والدارسين السابقين الذين أنصبت دراساتهم بالبحث في مجال العلاقات الدولية وخاصة مجال العلاقات العربية الأفريقية ، وهذا ما جعلني أورد بعضاً من رسائل الماجستير السابقة :-

1- ألبي محمد بشير ، العلاقات الليبية الأفريقية في إطار تجمع دول الساحل والصحراء ، رسالة ماجستير غير منشوره ، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس قسم القانون 2001 م .

2- حمد سعيد حمد ، العلاقات العربية الأفريقية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية 1995 م .

3- عبد الحكيم عبد المولي أبوشهيوه ، دور البنك الدولي في تمويل التنمية في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس قسم التمويل والمصارف 2002 م .

4- علي خليفة علي اسطيله ، دول شمال القارة والاتحاد الإفريقي ، رسالة ماجستير غير منشوره ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس قسم التمويل والمصارف 2003 م .

5-علي مصباح الصلف ، الاتحاد الإفريقي وتحديات العولمة ، رسالة ماجستير غير منشوره ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، قسم العلوم السياسية 2002 م .

التعاريف الإجرائية

أ- العلاقات الدولية :-

هي كل علاقة تتعدى من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول سواء كان أطرافها دولا أو منظمات دولية ، مهما كانت طبيعتها ، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية.[1] ..... الخ .

ب- الأيديولوجية :-

هي عبارة عن مجموعة من الأفكار التي تعبر عن معتقدات سياسية واجتماعية ودينية واقتصادية ، ومن أمثلة ذلك الأيديولوجية الشيوعية والرأسمالية الليبرالية .

جـ- القوة :-

هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين[1] .

د- الغرب :-

يشير هذا المصطلح إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوروبا الغربية بصفة خاصة وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا .

1- عبد الحميد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس للنشر ، مطبعة فن وألوان تونس ، ط1 1994 م ، ص42 .

1- تريفور تيلر ، العلاقات الدولية ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، ط1 ، 1985 م ، ص217 .

هـ- العولمة :-

العولمة " Globalization " تعني حرية انتقال السلع والخدمات والأفكار بدون أي حاجز ، وبهذا أصبح العالم عبارة عن قرية واحدة .

تقسيمات البحث

بناء على ما تقدم فقد جاء تقسيم البحث متسقا مع موضوعه ، إذ يقع البحث في أربعة فصول رئيسية ، حيث ركز الفصل التمهيدي على الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، من خلال عمق المسار التاريخي لهذه العلاقات كمبحث أول ، أَما في المبحث الثاني فتناولت العلاقات العربية الأفريقية خلال مرحلة الاستعمار الأوربي ، ثم العلاقات العربية الأَفريقية بعد مرحلة الاستعمار الأوربي كمبحث ثالث ، أما الفصل الأول فتناولت فيه العلاقات العربية الأفريقية والنظام العالمي الجديد ، مقسماً إلى مبحث أول يتناول طبيعة النظام الدولي وتحولاته – فترة الحرب الباردة وما بعدها ، ومبحث ثانٍ يتناول العلاقات العربية- الأفريقية- مراحل القوة والضعف ، ومبحث ثالث يتناول انعكاسات النظام العالمي على العلاقات العربية الأفريقية ، أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه العوامل السياسية والاقتصادية الدولية وأثرها علي العلاقات العربية- الأفريقية ، ويأتي مبحثه الأول ليتناول أثر العوامل السياسية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية ، ويركز المبحث الثاني على أثر العوامل الاقتصادية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية ، أما المبحث الثالث فيتناول أثر الصراع العربي الإسرائيلي على تطور العلاقات العربية الأفريقية ، ثم يأتي الفصل الثالث ليوضح النتائج المترتبة على العلاقات العربية الإفريقية في ظل المتغيرات الدولية ، مقسماً إلى مبحث أول يتناول المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المنطقتين ، العربية والأفريقية ، ومبحث ثانٍ يتناول العلاقات العربية الأفريقية وقضايا الاهتمام المشترك ، ثم يتناول الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية الأفريقية كمبحث ثالث .

الفصل التمهيدي
الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية

المبحث الأول : العمق التاريخي لمسار العلاقات العربية الأفريقية

المبحث الثاني : العلاقات العربية الأفريقية خلال مرحلة الاستعمار الأوربي

المبحث الثالث : انعكاسات النظام العالمي الجديد على العلاقات العربية الأفريقية

الفصل التمهيدي
الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية

يمكن رصد تطور العلاقات العربية الأفريقية خلال مراحل تاريخية عدة ، ولكننا سنقسمها إلى مرحلتين متميزتين هما : المرحلة الأولى للعلاقات العربية الأفريقية قبل العهد الاستعماري ، في حين تعرض المرحلة الثانية للعلاقات العربية الأفريقية في عهد الاستقلال ، وهذا الإرث التاريخي المشترك مازال يؤثر بشكل كبير على العلاقات العربية الأفريقية .

ويشكل الوطن العربي وإفريقيا كتلة إستراتيجية واحدة يحدها من الشمال جبال طوروس والبحر المتوسط ، ويحدها شرقا المحيط الهادي والخليج العربي وجبال زاجروس ، ويحدها المحيط الأطلسي من الغرب ، وعلى الرغم من وجود الفاصل ألانكساري الذي كون البحر الأحمر ، والذي فصل اليابسة الإفريقية عن الآسيوية ، فقد استمر التواصل بين الطرفين (العربي – الإفريقي) لينسج قروناً طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري بين الشعوب العربية والإفريقية، يمتد إلى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي ، ليشمل أيضا الروابط الثقافية والبشرية دون حدوث تنافر بين المقومات العربية والإفريقية ، التي تضم شعوبا مختلفة من حيث العنصر والعرق[1] .

المبحث الأول : العمق التاريخي لمسار العلاقات العربية الأفريقية

نظراً لأهمية الدور الذي لعبه الجانب التاريخي في إثراء مسيرة العلاقات العربية الأفريقية ، فقد خصصت هذا المبحث لدراسة الأصول التاريخية لتلك

1- مدثر عبدالرحيم الطيب ، التعاون العربي الافريقى ، العرب والنظام الاقتصادي الجديد ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، 1983م ، ص 106 .

العلاقات على مختلف مستوياتها الجغرافية والتجارية والاجتماعية ، التي تعود إلى عهود موغلة في القدم ، مشيراً إلى المؤثرات الثقافية والحضارية التي تبادلها الطرفان الأفريقي والعربي عبر حقب تاريخية متلاحقة ، ما يؤكد أصالة الجذور التاريخية لتلك العلاقات ، خلال قرون طويلة من الحراك والتفاعل الاجتماعي بمفهومه الواسع ، لتتجاوز مظاهر الجوار الجغرافي إلى أعماق الروابط الثقافية والبشرية والحضارية .

كما أشار " selax of car yanda " أحد الرحالة الإغريق إلى وجود علاقات في الساحل الشرقي الأفريقي بين القبائل العربية والأفريقية في أواخر القرن السادس قبل الميلاد ، في كتاب له عرف باسم : (الكشاف البحري) أو(الدليل الملاحي للبحر الاريتري)[1] ، الأمر الذي يعطي دلالة تاريخية ثابتة على مدى عراقة العلاقة بين الجانبين الأفريقي والعربي ، وعلى الرغم من صعوبة حصرها في فترة زمنية محددة ، فقد خلصت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين العرب والأفارقة هي علاقة قديمة قدم التاريخ الإنساني ، بسبب التقارب الجغرافي بين الجناح الآسيوي للوطن العربي ، والقارة الأفريقية في طرفها الشمالي الشرقي ، عند قناة السويس وشمال سيناء ، والطرف الجنوبي للبحر الأحمر من باب المندب ، الذي لعب دورا محوريا في استمرارية العلاقة عبر حقب تاريخية متلاحقة بتوالي هجرات القبائل العربية إلى أفريقيا ، وما نتج عنها من تجمع سكاني أفريقي عربي في شمال القارة الأفريقية وشرقها .

فقد تعرف العرب على أفريقيا منذ زمن بعيد ، بينما لم يصل الأوربيون إلى القارة السمراء إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ، واعتمد الأوروبيون على المصنفات العربية المترجمة إلى اللغات الأوروبية المختلفة عند اكتشافهم مجاهل القارة الأفريقية[2] .

وتأكيدا لما سبق ، يقول " بوفيل " الذي ألف كتابا مهما عن تاريخ أفريقيا :

1- أحمد إبراهيم دياب ، الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية ، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي . I . WS . W . C .مالطا ، ط1 ، 1991 م ، ص51 .

2- يوسف الحسن ، التعاون العربي الإفريقي ، منشورات دار الوحدة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، ط1 ، 1982 م ، ص14 .

((فنحن ندين بمعلوماتنا عن التاريخ المبكر لتلك المناطق ، إلى فئة قليلة من المؤلفين والرحالة العرب في العصور الوسطى))[1] .

ووفقا للمعطيات التي تم تحليلها على مختلف المستويات ، يلاحظ وجود صلة تاريخية بين العرب والأفارقة مرت بمرحلتين في مسيرة تطورها عبر العصور المتلاحقة ، مرحلة ما قبل الإسلام ، ومرحلة ما بعد الإسلام ، حيث تميزت الأولى بوجود علاقات اجتماعية وتجارية وسياسية ، وكان العامل الاقتصادي هو المحفز الرئيس لها ، وفي المرحلة الثانية أصبح الإسلام هو الركيزة الأساسية لتلك العلاقات ، التي شهدت تقدما متواصلا تحت رايته ، ما أفضى إلى حدوث نقلة نوعية على كافة المستويات الاجتماعية – والثقافية – والتجارية – والسياسية ، حتى أصبحت العصور الوسطى من أزهى الفترات التي عرفتها العلاقات الأفريقية في تاريخها الحديث والمعاصر .

إن قدم الحضارات التي عرفتها البشرية منذ العصور الأولى من فجر التاريخ قد قامت في المناطق العربية والأفريقية ، مهد الديانات السماوية ، ومنها خرجت إنجازات الإنسان القديم في كل مجالات الحياة ، وبالرغم من محاولات بعض الكتاب الغربيين تشويه تاريخ العرب والأفارقة وإنكار دورهم الإنساني الفاعل ، من خلال منظور عنصري ضيق ، فإنّ الدراسات الحديثة والجادة أثبتت وجود حضارات متميزة في المناطق العربية والأفريقية تعود إلى آلاف السنين ، فقد كانت تضم ممالك منظمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وكان لها تقاليدها وفنونها وعاداتها ، فاقت بذلك الدول التي عاصرتها في أوروبا في التنظيم السياسي والاجتماعي ، وازدهار العلم و المعرفة ، ولم تكن بمعزل عن مواكبة الإنسانية[2] .

ولعل أهم هجرات القبائل العربية إلى شمال القارة السمراء تعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد ، عندما وصل " افريقش بن قيس بن صيفي " ، ملك التبابعة من قبائل كهلان وصيفي العربية المستعربة قادما من شبه الجزيرة العربية إلى (ليبيا) ،

1- عبدالله عبدالرازق إبراهيم ، شوقي الجمل ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 1997 م ، ص 8 .

2- عبد العزيز الكحلوت ، التنصير والاستعمار في أفريقيا السوداء ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ليبيا ، ط2 ، 1992 م ، ص 94 .

ولذلك أطلق الفينيقيون اسم (افرى) على (ليبيا) نسبة إلى افريقش وحوّره الإغريق فيما بعد إلى (أفريكا) ، وقلدهم في ذلك الرومان ، ثم جاء عمرو بن العاص ليطلق عليها اسم (أفريقيا) ، بعد الفتح العربي الإسلامي للشمال الأفريقي ، وامتدت هذه التسمية لتشمل الشمال الأفريقي بأكمله ، ثم عممت على القارة السمراء[1] .

كما لعبت العلاقات التجارية دوراً أساسياً في تنمية الصلات العربية الأفريقية ، فقد ربطت ما بين الشمال الأفريقي ومناطق جنوب الصحراء الكبرى ، بفضل التجار العرب الذين سلكوا الطرق الصحراوية الوعرة ، محملين بالبضائع المختلفة إلى تلك المناطق ، ما أدى إلى إقامة علاقات اجتماعية بين التجار العرب وبعض الأفارقة ، وارتبط عرب اليمن وحضرموت وعمان بعلاقات تجارية متميزة مع بلاد القرن الأفريقي ، فكانت من أهم أسباب التقدم والرقي الحضاري الذي شهدته تلك المناطق العربية ، واستثمر سكان الجزيرة العربية موقعهم الجغرافي في ممارسة التجارة ، حيث نجحوا في الربط بين أفريقيا الشرقية ، والصين ، والهند وجزر الهند الشرقية ، حتى أصبحوا ركيزة الرباط التجاري بين أفريقيا وآسيا ، بسبب خبرتهم الواسعة في ركوب البحار والمحيطات ، ما أتاح لهم حرية التنقل بالبضائع والسلع من السواحل الأفريقية الشرقية وإليها ، واستطاعوا كذلك تأسيس مراكز لتخزين السلع على طول السواحل الشرقية لنقلها إلى دواخل القارة الأفريقية لاحقا ، فأصبحت التجارة من أهم عوامل نهضة تلك المناطق العربية ما أدى إلى ظهور أنظمة سياسية واجتماعية تمتعت بحضارات زاهية في قرون ما قبل الميلاد[1] .

ويتضح لنا مما سبق أهمية الدور الذي لعبته حركة الهجرة العربية في تدعيم الروابط العربية الأفريقية منذ القدم ، فإذا كان الأمر كذلك قبل الإسلام ، فكيف كانت العلاقات العربية الأفريقية بعد الإسلام ؟

فالإسلام الذي أشرق نوره على شبه الجزيرة العربية ، أعلن عن بداية مرحلة جديدة من الهجرات العربية إلى القارة الأفريقية ، ومن أبرز تلك الهجرات وأشهرها

1- محمد عبد الرازق مناع ، افريقش فاتح القارة الأفريقية ، منشورات دار مكتبة الفكر ، ليبيا ، ط1 ، 1973 م ، ص11 ، 12 .
1- عمر المشري محمد ، بلاد القرن الأفريقي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، ط1 ، 1428هجرية ، ص218 ، 219 .

الهجرة إلى الحبشة ((إثيوبيا حالياً)) في عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، مع بداية الدعوة، وفي ذلك دلالة واضحة عن بداية الإسلام المبكرة في القارة الأفريقية ، التي ساعدت على سرعة انتشاره في كافة أنحاء المعمورة ، فضلاً عن وجود عوامل متعددة من أهمها طبيعة الدين الإسلامي المتمثلة في عالميته ، فهو رسالة للبشرية جمعاء ، علاوة عن كونه دين مساواة وسلام وأمن ، والعامل الآخر الذي ساعد على انتشاره هو توالي هجرات القبائل العربية في ظل الإسلام إلى القارة الأفريقية وتوغله فيها ، وما نتج عنه من تمازج اجتماعي وثقافي بين الجانبين الأفريقي والعربي ، ففي غرب القارة الأفريقية عملت قبائل عربية مثل بني هلال وبني سليم وجدالة ، على نشر الإسلام في تلك المناطق عندما تقدمت في اتجاه الصحراء الكبرى ، فضلا عن قبائل هوارة والطوارق وبني هيلة والقرعان والزغاودة العربية ، التي استوطنت في شمال شرق القارة الأفريقية ثم امتدت لتشمل الشمال الأفريقي بأكمله[2] .

ولا يمكن إغفال الدور الذي قامت به القبائل العربية في سبيل نشر الدعوة الإسلامية في أفريقيا بعد اعتناقها الإسلام ، إثر امتداد الفتوحات الإسلامية على طول الساحل الشمالي الأفريقي ، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ليصبح بعدها الشمال الأفريقي عربيا إسلاميا خالصا ، ما ساعد على توغل الإسلام في كافة أنحاء القارة الأفريقية ، وأدى إلى تقوية العلاقات العربية الأفريقية ، كما قام التجار العرب المسلمون بدور رئيس في نشر الإسلام في دواخل القارة الأفريقية السمراء ، ومن ثم كان انتشاره بين المجتمعات والقبائل الأفريقية ، ومن الشواهد الثابتة على انتشار الإسلام في هذه القارة ، ظهور ممالك إسلامية في مناطق ما وراء الصحراء الكبرى ، ومن أهمها ، مملكة غانا الإسلامية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر 1076م ، ففي هذه المملكة تعايش المسلمون والمسيحيون الأفارقة جنبا إلى جنب في العاصمة التي انقسمت إلى جزئين ، الأول كان مسلما ويوجد به عدد كبير من المساجد تقيم صلاة الجمعة وتدعو إلى الصلاة خمس مرات في اليوم ، وفي هذا

2- عبد الله عبد الرازق ، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا ، منشورات المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، ط2 ، 1997 م ، ص37 .

الجزء من المدينة كان الرجال يتعلمون الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي ، أما الجزء الآخر من المدينة فلم يكن مسلما ، وكان يبعد ستة أميال عن الجزء المسلم في طرفها الآخر، ومع ذلك يوجد به مكان للصلاة أيضا[1] ، الأمر الذي يؤكد الطابع الإنساني للدين الإسلامي ، الذي تجسد من خلال احترام الآخر وإن اختلفت ديانته ، لأن الإسلام دين مساواة وسلام ومحبة بين البشر .

وعندما انتهت مملكة غانا الإسلامية ، قامت مملكة إسلامية أخرى في مالي (تمبكتو) ، في بداية القرن السابع الهجري وأشهر ملوكها ، (سندياتاكيتا) والسلطان (منسا موسى) ، وكانت ولايته من أزهى الفترات الزمنية التي مرت بها تلك المملكة من الناحية السياسية والتجارية والعلمية ، وقد ارتبطت بمدن الشمال الأفريقي والشرق العربي[2] .

وبعد دخول كثيراً من الشعوب والقبائل الأفريقية في الإسلام ، أصبحت اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) ، لغة التواصل الثقافي بين العرب والأفارقة ويؤكد المؤرخون وجود اللغة العربية في القارة الأفريقية السمراء قبل دخول الإسلام إليها ، استنادا إلى بعض الآثار التي تركتها في الحبشة والصومال وزنجبار ، لذلك أصبحت لغة للثقافة الأفريقية لكونها أكبرَ اللغات الأفريقية ، ورمزاً من رموز الهوية الإسلامية ، وهي اللغة التي استطاعت التأثير في الثقافات الأخرى من خلال طابعها الإسلامي[1] .

ويبدو ذلك طبيعياً جداً نظراً لتدفق هجرات القبائل العربية إلى القارة الأفريقية قبل ظهور الإسلام بآلاف السِنيين ، وفي ذلك تأكيد على عراقة العلاقة بين العرب والأفارقة ، التي تطورت وازدهرت أكثر فأكثر في إطار الإسلام ، حيث انتشرت المراكز الثقافية العربية الإسلامية في غربي القارة ووسطها ، ومن أهمها مدينة (تمبكتو) في مالي ، التي أخذت مكانا ثقافيا لا يقل أهمية عن المكانة الثقافية

1- Noel Q . King , Christian and Muslim in Africa , Printed in U . S . A Published by Fizhenry & White - sid Limited , Toronto , Canada , and , Happer & Row publishers new york , INC , 1971 a . m , p . 18

2- الهادي المبروك الدالي ، مملكة مالي الإسلامية وعلاقاتها مع المغرب وليبيا من القرن 13 م إلى 15 م ، منشورات دار الملتقى للطباعة ، لبنان ، ط1 ، 1993 م ، ص8 .

1- حميد دولاب ضيدان ، الجذور التاريخية للصلات العربية الأفريقية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا ، ط1 ، 1993 م ، ص17 .

للقيروان في تونس ، أو فاس في المغرب ، أو قرطبة في الأندلس ، (أسبانيا حالياً) أو القاهرة في مصر ، وقد ارتبط تاريخ الثقافة في غرب أفريقيا بتلك المدينة حتى دخلت ضمن النفوذ الفرنسي في حقبة الاستعمار الأوروبي[2] ، وفي ذلك دلالة واضحة على عمق الروابط الثقافية بين العرب والأفارقة ، ودليل ثابت على مدى تجذرها التاريخي الموغل في القدم في ظل الإسلام ، ما أدى إلى تأثر الأفارقة في المذهب الديني بالمغرب والمشرق العربي ، حيث يوجد المالكيون وهم الأغلبية في هذه البلدان ، ويلاحظ تأثر الأفارقة ببعض التقاليد والعادات المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء ، وهي بمثابة الرابطة الاجتماعية للمسلمين في أفريقيا[3] .

وبذلك أصبحت الثقافة الأفريقية عربية في طابعها في غرب أفريقيا ، والسبب في ذلك يعود إلى اعتناق الشعوب الأفريقية في تلك المناطق للإسلام ، ونهلها من الثقافة العربية الإسلامية ، وفي الوقت ذاته لم يكن لها الحظ الأوفر من الثقافات الأخرى ، كي تؤثر في الثقافة العربية الإسلامية[1] ، التي تركت أثراً بارزاً في ملامح الثقافة الأفريقية ، تتجلى مظاهرها في المساجد الإسلامية الكبرى ، التي شيدت وزينت بزخارف ونقوش وآيات من القرآن الكريم ، رسمت وكتبت بالخط العربي الأصيل ، كما انتشرت المدارس الإسلامية ، وفنون الهندسة والعمارة العربية ، وهو بالتأكيد من الشواهد التاريخية التي تجزم بتجذر الثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا ، التي أصبحت من أهم نقاط التلاقي بين العرب والأفارقة .

ومما تقدم تأكد وجود صلة قديمة جداً بين العرب والأفارقة ، فقد أثبتت بعض الدراسات التاريخية وجود تلك العلاقات في عصور ما قبل الميلاد ، استناداً إلى بعض الوثائق والنقوش الأثرية[2] ، وازدادت وتيرتها مع انتشار الإسلام ، فتوطدت العلاقة على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتجارية ، وتطورت هذه العلاقات في العصور الوسطى ، التي شهدت قمة الازدهار والانتعاش بين

2- أمحمد مصباح الأحمر ، تاريخ العلاقات العربية الأفريقية ، منشورات دار الملتقى للطباعة والنشر ، لبنان ، ط1 ، 2001 م ، ص214 .

3- محي الدين صابر ، العرب في أفريقيا (العلاقات الثقافية) ، منشورات المكتبة العصرية ، لبنان ، ط2 ، 1988 م ، ص13 .

1- أمحمد مصباح الأحمر ، تاريخ العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص212 .

2- صالح حامد أحمد مطر ، مجلة الدراسات الأفريقية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا ، العدد الرابع ، 1992 م ، ص37 .

هذين الطرفين[3] ، ما يعكس عراقة العلاقة بين العرب والأفارقة وشدة الترابط الثقافي والفكري تحت راية الإسلام.

وقد اتفق الباحثون الأفارقة في الوقت المعاصر على وجود الصلات الثقافية والفكرية والتجارية بين العرب والأفارقة ، ابتداء من القرن السابع الميلادي وارتباط ذلك بالإسلام[4] .

فلا يمكن إنكار الصلة التي جمعت بين العرب والأفارقة في مختلف الجوانب السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وأثر تلك الجوانب على المجتمعات الأفريقية قبل الإسلام وبعده .

وأثبتت الدراسات الحديثة وجود تأثيرات حضارية واضحة المعالم ، بين أفريقيا السمراء والحضارة المصرية القديمة منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد في مناطق أفريقيا الغربية والاستوائية ، وأكد المؤرخون وجود ترابط قوي بين الجزيرة العربية وأطرافها من جهة ، والقارة الأفريقية من جهة أخرى ، لا يمكن تحديده بشكل دقيق ، لأن العلاقات الأفريقية قديمة قدم المجتمعات الأفريقية ، وفي هذا دلالة واضحة على عمق الروابط التي جمعت بين العرب والأفارقة في مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية – والاجتماعية – والثقافية ، والتي توطدت وترسخت أكثر مما سبق بانتشار الإسلام في ربوع هذه القارة ، وقد ارتبط تقدم العلاقات الأفريقية بالتقدم الذي عرفته الدولة الإسلامية في القرون الوسطى ، لذلك تأثرت تلك العلاقات بتفكك الدولة الإسلامية الكبرى إلى دويلات وممالك صغيرة ، ومع تعرض المناطق العربية والأفريقية إلى الاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين ، حاولت الدول الاستعمارية الأوروبية طمس الهوية الثقافية الإسلامية في المناطق الأفريقية ، واستبدالها بثقافة غريبة جاء بها الاستعمار بغرض الهيمنة على تلك المناطق ما أدى إلى اتساع الهوة بين الطرفين العربي والإفريقي[1] .

3- المرجع السابق ، ص32 .

4- محمد صالح محمد أيوب ، مجتمعات وسط أفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية ، منشورات مركز البحوث الأفريقية ، ليبيا ، ط1 ، 1992 م ، ص65 .

1- حسين عبد القادر الشريف ، مجلة الدراسات الأفريقية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا ، العدد الخامس ، 2001م ، ص12 .

كما أنشأ الاستعمار الأوروبي العديد من المؤسسات التعليمية ، التي تسعى إلى ترسيخ قيم الغرب وثقافاته ، وإحلال لغته محل اللغة العربية ، لإعاقة التواصل الثقافي بين العرب والأفارقة[2] ، وعندما دخلت المناطق العربية والأفريقية في نضال سياسي ومسلح ضد الاستعمار الأوروبي ، التقى العرب والأفارقة على طريق النضال من أجل الحصول على الاستقلال وتحقيق الحرية .

المبحث الثاني : العلاقات العربية الأفريقية خلال مرحلة الاستعمار الأوربي

مرحلة الاستعمار الأوروبي من أخطر المراحل التي مرت بتاريخ العلاقات العربية الأفريقية ، وقد بدأت هذه المرحلة بمجئ البرتغاليين إلى قارة أفريقيا أواخر القرن الخامس عشر ميلادي ، عندما نجحوا في اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، وتمكّنوا من السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، وتعرض البرتغاليون حينئذ إلى مواجهة من قبل عرب الخليج والأفارقة في سواحل أفريقيا الشرقية وبعد تفكك الممالك العربية التي تأسست على سواحل أفريقيا الشرقية ، أحكم البرتغاليون قبضتهم على تلك السواحل .

وفي منتصف القرن السابع عشر ميلادي ، قام العُمانيون بطرد البرتغاليين من سواحل الخليج العربي وسواحل أفريقيا الشرقية[1] .

وعلى إثر اكتشاف البرتغاليين الطريق التجاري إلى الهند الشرقية عبر الساحل الأفريقي الغربي في القرن الخامس عشر ميلادي ، عرفت أوروبا نهضة اقتصادية وصناعية تطلبت الحصول على مصادر للمواد الخام الأولية ، ما أدى إلى ظهور موجة من الاستعمار الأوروبي في المناطق الآسيوية والأفريقية أواخر القرن التاسع عشر ميلادي .

اتسمت المرحلة التي سبقت العهد الاستعماري بازدهار العلاقات العربية الأفريقية ، وانتقال المؤثرات العربية إلى شرق القارة وغربها ما أدى إلى ظهور

2- عبد العزيز الكحلوت ، مرجع سبق ذكره ، ص94 ،95 .
1- يوسف الحسن ، التعاون العربي الإفريقي ، منشورات دار الوحدة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 1982 م ، ص15 ،

حضارة عربية إسلامية واضحة المعالم في تلك المناطق، جمعت في نظمها الإدارية نظما إسلامية وأنماطا إفريقية غلبت عليه الثقافة العربية .

فالقارة الأفريقية كانت قبل القرن الخامس عشر مقسمة بين القبائل لا بين الدول– فقد كانت تفصلها التخوم لا الحدود– فالحدود السياسية ترجع إلى الوجود الاستعماري[2] ، ولم تكن هناك قيود على حركة السكان ونشاطهم الاقتصادي ، فقد كان الرعاة يتجولون بحرية سعياً إلى مناطق الكلأ والماء، وكانت (المبادلة) هي الوسيلة الشائعة في التعاملات التجارية ، وإن تطورت أشكالها ، لكنها ظلت الوسيلة العملية الشائعة لتبادل المنافع بين الرعاة والمزارعين والصناع ، وظل التعاون على هذه الوتيرة إلى أن تعرضت القارة للاستعمار الأوربي الذي بلغ ذروته في منتصف القرن التاسع عشر ، فقد تنافست عدة قوى أوروبية على مناطق النفوذ في إفريقيا إلى أن عقد في 1884م – 1885م ، مؤتمر برلين الذي قسم القارة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا وبلجيكا بدرجات متفاوتة ، فقد أثرت هذه القوى بشكل مباشر في الحياة السياسية في القارة ، ومع بداية القرن العشرين استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها تماماً على مناطق نفوذها الأفريقية ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا وباقي القوى الاستعمارية الأخرى .

ويمكن القول أن القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، قد شهدا على وجه الخصوص الذروة في محاولات الدول الأوروبية بسط نفوذها على المنطقة والعمل على استنزاف ثروات القارة الأفريقية ، ليصبح توزيع الأراضي الأفريقية بصورة مشتركة على نحو يرضى النفوذ الغربي بقواه المختلفة[1] ، وقد أدى التكالب الاستعماري على القارة – والسياسات التي اتبعتها الدول الاستعمارية إلى استغلال ثرواتها إلى أقصى حد ممكن وبأسرع وسيلة – ما أدى إلى نتائج خطيرة وعميقة أثرت في حياة المواطنين الأفارقة ، في حاضرهم ومستقبلهم .

فقد أصبح جسم القارة يئن من كثرة ما استنزف من ثرواته الطبيعية والبشرية ، وكان من سوء حظ القارة الأفريقية ومواطنيها أن تلازم كشف القارة إلى اكتشاف

2- محمد عبدالغنى سعودى ، "أفريقية" ، دراسة فى شخصية القارة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص 5 .
1- شوقي الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984م ، ص 154 .

الأمريكتين ، فكان على الأفارقة أن يدفعوا ضريبة تعمير الأمريكتين واستغلالهم لصالح المستكشفين والمستعمرين الأوروبيين[2] .

ومن العوامل التي دفعت عجلة الاستعمار الأوروبي في المناطق العربية و ألأفريقية أيضا الانقلاب الصناعي أو الثورة الصناعية التي أدت إلى الإنتاج الكمي الوفير الذي يفيض كثيرا عن استهلاك الشعوب الأوروبية المستهلكة ، ما دفع تلك الشعوب وحكوماتها لسعى إلى مصادر المواد الخام اللازمة للصناعة وللأسواق التي تتيح المجال لتصريف الفائض من المنتجات ، وقد وجدت الدول الأوروبية في المناطق العربية والأفريقية ضالتها المنشودة ، حيث تتوافر المواد الخام الزراعية ، والمعدنية ، والسكانية ، بالإضافة إلى الأسواق الواسعة ، لتصريف الفائض من منتجاتها ، فالمستعمرات العربية والأفريقية نظر إليها المستعمرون الأوروبيون على أنها مصدر من مصادر المواد الخام، والعمال ذوى الأجور المتدنية ، وكذلك مستودع لتصريف الفائض من المصنوعات غير الجيدة التي تباع بأثمان باهظة[1] .

وقد أدت كثرة النزاعات التي وقعت في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص نزاعات الحدود منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، بل ويمتد بعضها إلى ما قبل إنشاء المنظمة ، إلى توتر في العلاقات بين الدول الأفريقية[2].

وقد كانت إفريقيا عرضةً لغزوات استعمارية عديدة بمختلف أجزاء القارة ، ما انعكس أثره في تكوين شعوب ذوي أصول سلالية متنوعة ، حيث يعدّ سكان إفريقيا خليطاً من عدة عناصر حامية وزنجية وقوقازية ، وأكثر من 55% من سكان القارة يعتنقون الإسلام ، فهي القارة الوحيدة التي يشكل المسلمون معظم سكانها[3] .

وإذا كانت المرحلة السابقة على العهد الاستعماري قد اتسمت بازدهار العلاقات العربية الأفريقية فإن القارة السمراء قد دخلت منذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر الميلادي مرحلة جديدة ارتبطت بنجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، والسيطرة على السواحل الأفريقية ، وبدأت منذ ذلك الحين السيطرة

2- المرجع السابق ، ص 155 .

1- كوامى نكروما ، نحو تحرير المستعمرات ، ترجمة عبدالعزيز عتيق ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1985م ، ص 48 .

2- صلاح سالم زرقونه ، النظام السودانى من منظور علاقاته ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، إبريل ، 1997م ، ص 98 .

3- على مزروعى ، ارتباط إفريقيا بالإسلام ، ترجمة محمد نور الدين عبدالمنعم ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، العدد7 ، 2005م ، ص43 .

الاستعمارية على القارة والتي استمرت حتى منتصف القرن العشرين، وتركت هذه السيطرة آثارا سلبية في مجال العلاقات العربية الأفريقية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ويمكن رصد أهم هذه الآثار فيما يلي[1] :

1- ضعف منطقة حوض البحر المتوسط حضاريا وثقافيا واقتصاديا ، وتحول مركز الثقل الحضاري والاقتصادي إلى سواحل المحيط الأطلنطي ، واستمر هذا الوضع حتى القرن التاسع عشر ، وفى شرق أفريقيا وقع صدام عنيف بين البرتغاليين والمراكز التجارية والمدن والإمارات التي أسسها العرب ، وخاض العرب والأفارقة كفاحا مشتركا لتحرير تلك الشواطئ في منطقة شرق القارة من الغزو البرتغالي .

2- عملت القوى الاستعمارية البريطانية والألمانية على تفكيك سلطنة زنجبار العربية عندما احتدم التنافس البريطاني الألماني على شرق أفريقيا، والذي انتهى بفرض الحماية البريطانية على هذه السلطنة، وبعد انتهاء الحماية البريطانية قامت جمهورية تنزانيا من تنجانيقا وبقايا سلطنة زنجبار العربية .

3- وقع في منطقة الكونغو ، قتال عنيف بين الاستعمار البلجيكي من جانب والمعارضين له من العرب القادمين من شرق أفريقيا والوطنيين من جانب آخر، وأراد ليوبولد الثاني القضاء على العرب في الكونغو حيث كانوا القوة المنظمة التي تستطيع مقاومته ، ولأنه أراد تنفيذ هذا الهدف دون إثارة العالم فقد لجأ إلى تشويه صورة العرب على أساس أنهم تجار رقيق يعملون على نشر الهوان بين شعوب الكونغو، حيث صور استعماره للكونغو على أنه حملة لمناهضة تجارة الرقيق ما أدى إلى انتهاء الوجود العربي في الكونغو.

4- حاول الاستعمار الإيطالي وقف المد العربي الإسلامي إلى داخل القارة الأفريقية ، إذ تمكنت إيطاليا من مناطق كانت جزءا من رقعة إسلامية يمثلها المصريون أو العثمانيون أو العمانيون، وسد الإيطاليون باستعمارهم لمناطق شرق أفريقيا المنافذ التي كان يستخدمها التجار العرب ، الذين كانوا يتوغلون

1- جهاد صالح العمر ، ماجد سلمان حسين ، حركات التحرر في العالم الثالث ، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، العراق ، ط1 ، 1988 م ، ص21 .

داخل القارة حاملين معهم الإسلام والحضارة واللغة العربية ، كما قضت إيطاليا في طرابلس على تجارة القوافل الليبية إلى داخل القارة الأفريقية، تلك التجارة التي أثر فيها سلبا الاستعمار البريطاني لمصر، والفرنسي لتونس ، وساعد الاستعمار الإيطالي بذلك على خلق فاصل بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوبها ، إذ لم تكن الصحراء قبل المد الاستعماري فاصلا بين شعوبها إنما امتلأت دروبها بالتجار العرب والأفارقة .

5- حاولت السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا تحطيم مراكز الثقافة الإسلامية ، وركزت على التعليم ، وسعت إلى دمج شمال أفريقيا في الميدان الحضاري الأوروبي المسيحي ، وحاولت إقامة الحواجز أمام بلدان الشرق الأدنى وقطع كل صلة مع المراكز التعليمية العربية الإسلامية، وتعليم اللغة الفرنسية ، واتبعت في مناطق غرب أفريقيا التي سيطرت عليها سياسة مشابهة ، حيث أنفقت على المدارس التبشيرية، واعتمد المبشرون الغربيون –وأغلبهم فرنسيون– على الأعمال الاجتماعية لتنصير بعض الأفراد من بين المسلمين ثم الهرب بهم أو عزلهم عن المناطق الإسلامية بقدر الإمكان حتى لا يعودوا للإسلام .

وعليه يمكن القول بأن الاستعمار على اختلاف مصادره ، وأشكاله ، سعى إلى تشويه الصلات العربية الأفريقية والحضارة الإسلامية[1] ، لإضعاف الروابط العربية الأفريقية وطمس معالم تاريخ العرب في أفريقيا ، لكنه في الوقت ذاته عزز من شعور الوطن العربي والقارة الأفريقية بأنهما يواجهان مصيرا مشتركا، وتهديدا واحدا، ما كان له أثر ايجابي في تدعيم العلاقات العربية الأفريقية.

وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحت أفريقيا أحدى مناطق الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق .

ومن خلال ما تقدم ، أصبح وجود الاستعمار الأوروبي في المناطق العربية والأفريقية ، يشكل منعطفاً خطيراً يعكس آثاره السلبية على العرب والأفارقة ، من خلال نهب مواردها الطبيعية ، وتجريدها من تاريخها العريق بإنشاء للعديد من

1- حسين عبد القادر الشريف ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الخامس ، 2001 م ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ص12 .

المؤسسات التعليمية ، التي تسعى إلى ترسيخ قيم الغرب وثقافاته وإحلال لغته محل اللغة العربية لإعاقة التواصل الثقافي بين العرب والأفارقة[1] ، الأمر الذي أفضى إلى توحيد الجهود العربية والأفريقية ، من أجل الحصول على الاستقلال والحرية في مناطق الدول العربية والأفريقية ، من خلال حركات التحرر الوطنية .

لقد بدأت روح التضامن بين الشعوب الأفريقية والعربية ، تبرز من خلال مواقف حركات التحرر الأفريقية ، وذلك من خلال تفعيل نضالها السياسي ضد الاستعمار الأجنبي ، ومن خلال الأحزاب التي أسسها المناضلون الأفارقة .

شهدت معظم الدول الأفريقية حركات تحرر مناهضة للاستعمار الأوروبي ، ففي غينيا أسس الزعيم (أحمد سيكو توري) الحزب الديمقراطي الغيني ، ثم بدأ نضاله السياسي ضد الاستعمار الفرنسي الذي انتهى باستقلال غينيا ، بعد الاستفتاء الذي دعا إليه ، الرئيس الفرنسي (شارل ديغول) في عام 1957 م ، حيث اختار الغينيون استقلالهم التام عن فرنسا ، فكانت ثالث دولة أفريقية تحصل على استقلالها بعد كل من المغرب وتونس العربيتين .

وفي مالي ظهرت حركات المقاومة بقيادة زعماء متعددين ، من أهمهم (ساموري توري) ضمن حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي لقيادة النضال في أقطار غرب أفريقيا الفرنسية ، والزعيم (موديبوكيتا) ضمن حزب الاتحاد السوداني ، لتحصل على استقلالها من المستعمر الفرنسي في العام 1960 م .

وشهد العام نفسه استقلال عدد كبير من الدول الأفريقية من نير الاستعمار الفرنسي مثل ساحل العاج ، بزعامة (فيليكس هوفييت) ، الذي تزعم الحزب الديمقراطي لساحل العاج ، وبنين التي قاد النضال فيها كلٌّ من : (هوبرت ماجا) زعيم حركة داهومى الديمقراطية ، و (سورميجان) زعيم حزب الجمهورية الداهومى ، والنيجر بزعامة (هاماني ديوري) قائد حزب اتحاد النيجر الديمقراطي ، وأفريقيا الوسطى التي قاد حركة نضالها حزب حركة التطور الاشتراكي الأفريقي ، بزعامة (بارتملي لوكاند) ، وحزب حركة التطور الديمقراطي لأفريقيا الوسطى ، والغابون التي

1- عبد العزيز الكحلوت ، التنصير والاستعمار في أفريقيا السوداء ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس الغرب ، ط2 1992 م ، ص95 .

كان من أبرز قادتها الزعيم (ليون امبا) ، الذي كان أول رئيس لها ، وبعد وفاته أصبح (البرت بونجو) وزير الإعلام والسياحة رئيسا للجمهورية ، ثم اعتنق الإسلام وغيّر اسمه إلى (عمر بونجو) ، ومدغشقر التي قاد نضالها عدة أحزاب سياسية ، ومن أبرز زعمائها (فليبيرت تسيراناتا) ، والكاميرون التي قاد نضالها ضد الاستعمار حزب اتحاد الكاميرون ، ومن أشهر زعمائها (أحمد واهيدجو)[1] وقد أكد هؤلاء القادة الأفارقة على استمرارية نضالهم السياسي من أجل الحصول على الاستقلال ، وتضامنهم الجماعي من خلال توحيد جهودهم السياسية والنضالية ضد المستعمر الأجنبي .

وفي مناطق الاستعمار البريطاني ، تمكنت غانا من الحصول على استقلالها في عام 1957 م ، بقيادة الدكتور (كوامي نكروما) الذي تزعم حزب المؤتمر الشعبي ، وفي سيراليون قاد النضال هناك حزب شعب سيراليون بزعامة (ميتلون ماركاي) ، وحصلت على استقلالها في عام 1961 م ، وقد حصلت معظم الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البريطاني على استقلالها ، بقيادة المناضلين الأفارقة ، مثل الغامبي (بيرسارنجي) ، والنيجيري (هربرت ماكولي) ، والتنزاني (جوليوس نيريري) ، والكيني (جوموكنياتا) ، ومن ملاوي المناضل (هاتنجز كاموزوا) ، والزامبي (كنيت كواندا) ، ومن زيمبابوي المناضل (جوشو انكومو) ، والزائيري (باتريس لومبا)[2] .

هكذا أثبتت الشعوب الأفريقية إن قوة الدول الاستعمارية وجيوشها لا يمكن أن يمنعا تلك الشعوب من الحصول على استقلالها ، لأن تلك الشعوب تمتلك قوة الإرادة والتصميم في مواجهة الدول الأوروبية الكبرى .

وفي المناطق العربية ، تحصلت مصر على استقلالها الصوري عام 1922 م ، وأصبحت دولة ملكية برلمانية ، واستقلت سوريا في عام 1946 م ، وأقامت حكومة جمهورية بقيادة حزب الكتلة الوطنية ، وفي ليبيا قاد النضال ضد الاستعمار الإيطالي المجاهد (عمر المختار) ، وحصلت على استقلالها في عام 1951م ،

1- إبراهيم خليل أحمد ، عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الثالث الحديث ، منشورات وزارة التعليم العالي ، العراق ، ط 1 ، 1989م ، ص 47 – 48 .

2- المرجع السابق ، ص 50- 51 .

وتحصلت المغرب على استقلالها في عام 1956م ، وفي لبنان نجحت الحركة الوطنية في الحصول على الاستقلال في عام 1961 م ، وفي الجزائر قاد حركة النضال ضد الاستعمار الفرنسي الأمير (عبد القادر الجزائري) ، وقد نالت استقلالها في عام 1963م[1] .

المبحث الثالث : العلاقات العربية الأفريقية بعد مرحلة الاستعمار الأوربي

تميزت العلاقات العربية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار الأوروبي بالنضال السياسي ، وتقديم يد المساعدة والعون من الدول المستقلة إلى حركات التحرر الوطني في المناطق التي مازالت تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي مادياً وعسكرياً ودبلوماسياً وإعلامياً ، كما شمل التنسيق والتضامن دعم القضايا العربية الأفريقية في أروقة الأمم المتحدة .

فقد تبنت جامعة الدول العربية قضايا التحرر والاستقلال في أفريقيا ، عن طريق إصدار القرارات التي تطالب باستقلال الدول الأفريقية ، فقد أصدر مجلس الجامعة قرارا تبنى فيه قضية (كينيا) في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام 1953م ، كما دعت إلى تمكين شعب الكاميرون في المنطقتين المشمولتين بوصاية الأمم المتحدة من ممارسة حقه في تقرير مصيره بالنسبة لوحدته التي مازالت لم تتحقق آنذاك ، فضلا عن مساعدة الدول المستقلة في أفريقيا ودعمها ، وتوطيد أواصر التعاون مع الدول الأفريقية[1] .

ويلاحظ أن إسهامات جامعة الدول العربية في إطار مناصرة قضايا التحرر الأفريقية في مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار الأوروبي ، قد جاءت في صورة إصدار بعض القرارات المؤيدة للمطالب الأفريقية التي تدعو إلى الاستقلال والحرية ، ويمكن استنتاج ذلك من خلال استقراء مقررات الاجتماع الأول للدول الأفريقية المستقلة ، الذي عقد في العاصمة الغانية (أكرا) في ابريل عام 1958 م ، وقد

1- عطا محمد صالح ، فوزي احمد التيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الأولى 1988 م ، ص19 .

1- محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، دار المكتبة الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، ط1 1986 م ، ص55.

جمع كلاً من: غانا وليبيريا ومصر وتونس وليبيا والسودان والمغرب وإثيوبيا لتبنى بعض القرارات السياسية ، وفي ختام الاجتماع تعاهدت الدول المجتمعة على العمل الإيجابي من أجل حرية أفريقيا ، وقد أخذت على عاتقها مسؤولية التكفل بالمعونة المباشرة في داخل أفريقيا ، إلى جبهة التحرير الوطني في الجزائر ، وإلى المناضلين ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا آنذاك ، واتفقت على إحياء الشخصية الأفريقية ، وإعادة ولادة الثقافة الأفريقية ، والتصميم على تأمين سياسة أفريقية عامة في الشؤون الدولية[2] ، وعلى هذا الأساس توجهت اهتمامات الدول العربية والأفريقية المستقلة نحو مكافحة الاستعمار والتمييز العنصري داخل القارة الأفريقية ، من خلال دعم حركات التحرر الوطنية على جميع المستويات السياسية والمادية .

وقد شهدت الفترة السابقة واللاحقة لاستقلال الدول العربية والأفريقية العديد من اللقاءات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية الداعية إلى التحرر والاستقلال ، ومن أبرزها المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية في القاهرة مع بداية الخمسينيات ، وقد ضم حركات تحرر لدول افريقية وآسيوية ، كما عقد مؤتمر تضامن أفريقي آسيوي في (كوناكرى) عاصمة غينيا في عام 1960م .

وعندما تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963م ، اهتمت بقضايا الاستقلال والتحرر ، فكانت بمثابة القاعدة الأساسية للتعاون بين الدول الأفريقية في أفريقيا ، ومع غيرها من الدول و المنظمات ، ولا شك أن الذي ميز المنظمة الأفريقية بالنسبة للعلاقات العربية الأفريقية ، هو ازدواجية العضوية لعدد من الدول الأفروعربية في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ما شجع على تطور التعاون العربي الأفريقي في قضايا الاستقلال والحرية ومحاربة الاستعمار[1] ، وهي القضايا التي اهتم بها العرب والأفارقة بعد مرحلة الاستقلال داخل القارة الأفريقية وخارجها .

2- Kwesi Armah , Africa's Golden Road , published by Heinemann Educational Books ltd , charles street , London W . I , printed in Great Britain and Edinburgh , 1965 am , p . 16 .

1- سالم حسين البرناوي ، أفريقيا والمنظمات الدولية ، مجلة الدراسات الأفريقية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا ، العدد الرابع ، 1991 م ، ص 60 .

وقد أيد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في عام 1963م ، ومؤتمر التضامن الأفريقي الآسيوي في غانا عام 1965م ، القضية الفلسطينية وكفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال ، فضلا عن المؤتمرات الشعبية التي مثلت المنظمات الجماهيرية من دول أفريقيا وآسيا ، وقد اتفقت مقرراتها مع مؤتمرات التضامن الأفريقية الآسيوية ، ومن أهم المؤتمرات الشعبية ، مؤتمر الشباب الأفريقي الآسيوي الذي عقد في القاهرة في أواخر الخمسينيات ، ومؤتمر كل الشعوب الأفريقية الأول الذي عقد في (أكرا) عاصمة غانا في الفترة الزمنية نفسها ، وعقد المؤتمر الثاني في تونس والمؤتمر الثالث في القاهرة مع بداية الستينيات ، ومؤتمر تضامن المرأة الأفريقي الآسيوي الذي عقد بدمشق في العام نفسه الذي سبق ذكره[2] .

وبذلك وضعت الدول المستقلة قضايا الدول الأفريقية والعربية ضمن أولوية اهتماماتها ، وفي هذا السياق قامت الدول العربية بجهود كبيرة من أجل تحقيق الحرية والاستقلال في القارة الأفريقية ، وفي مقدمتها ثورة 23 يوليو الناصرية وهو الخط الذي انتهجه الزعيم الراحل (جمال عبد الناصر) ، فقد كانت مصر من أكثر الدول العربية اهتماما وارتباطا بالقضايا الأفريقية ، ويتضح ذلك من خلال الدعم والمساعدة التي قدمتها إلى حركات التحرر الوطني المتعددة في أفريقيا ، لقد آمن الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر بالوحدة العربية والوحدة الأفريقية ، وبتضامن آسيوي أفريقي ، وذلك ما تضمنه الميثاق الوطني الذي جاء فيه (وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية ، فهو يؤمن بجامعة أفريقية ، ويؤمن بتضامن آسيوي أفريقي ، يؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحي وثيق يشده إلى العالم الإسلامي ، يؤمن بانتمائه إلى الأمم المتحدة وبولائه لميثاقها)[1].

2- محمد عبود الفرج ، الموقف الإفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر 1973 م ، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، ط1 ، 1982م. ، ص49 – 50 .

1- أمين اسبر ، مسيرة الوحدة الأفريقية ، منشورات دار الكلمة ، بيروت ، ط2 ، 1983 م ، ص33 .

ومِن هذا المنطلق ، ساند عبد الناصر حركات التحرر الوطنية في آسيا وأفريقيا ، وأعلن عن وقوفه ضد الاستعمار بكافة أشكاله ، واهتم بمساعدة دول العالم الثالث ودعمها بصفة عامة ، وأفريقيا بصفة خاصة حتى بعد مرحلة الاستقلال .

كما اهتمت ثورة 23 يوليو الناصرية بشؤون المسلمين في القارة الأفريقية ، فقامت بتأسيس المؤتمر الإسلامي والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في أفريقيا وأرسلت البعثات التعليمية إلى المناطق الإسلامية ، وافتتحت المدارس والمساجد وأنشأت المراكز الإسلامية ، كما أنشأت إذاعة مسموعة للقرآن الكريم موجهة إلى القارة الأفريقية ، وخصصت المنح الدراسية للطلبة الأفارقة الدارسين في الأزهر ، وفي الجامعات والمدارس المصرية[2] .

وبذلك استطاعت مصر الناصرية احتلال مكانة في قلوب العرب والأفارقة وأصبح لها دور مهم في تفعيل العلاقات العربية الأفريقية ، نظرا لمواقفها الثابتة تجاه قضايا التحرر الدولية والإقليمية ، ووقوفها المستمر إلى جانب الدول الأفريقية في مرحلة كفاحها ضد الاستعمار الأوروبي ، وذلك عن طريق المساعدات المادية و الفنية ، وبذلك أصبحت مصر بالنسبة للأفارقة والعرب قلعة من قلاع الحرية ومناهضة الاستعمار والظلم في كافة أنحاء العالم ، وهي منارة للشعوب الأفريقية والعربية .

ولعل كلمات الزعيم الراحل (جمال عبد الناصر) في كتابه (فلسفة الثورة) تظهر الأهمية التي أولتها الثورة الناصرية تجاه قضايا القارة الأفريقية ، عندما قال بالحرف الواحد : ((لن نستطيع بأي حال من الأحوال الوقوف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف ، الذي يدور في أعماق القارة الأفريقية بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين))[1] .

وقصد بذلك النظام العنصري في جنوب أفريقيا آنذاك ، الذي كان يمارس العنصرية ضد السكان الأفارقة ، وهي كلمة معبرة عن مدى الاهتمام بقضايا القارة الأفريقية ، لذلك احتلت مصر مكانة مرموقة لدى الأفارقة ، نظرا لمواقفها الثورية ،

2- أحمد الجبير ، العلاقات العربية الأفريقية ، منشورات الجامعة المفتوحة ، الشركة العامة للطباعة والنشر ، ليبيا ، ط1 ، 1992 م ، ص20 ، 21 .

1- أمين اسبر ، مسيرة الوحدة الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

ودعمها المتواصل للشعوب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ، وبعد أن حققت الجزائر استقلالها قدمت المساعدة إلى الدول الأفريقية عن طريق تقديم خبرتها الثورية الطويلة في مواجهة الاستعمار الفرنسي ، الذي استمر لأكثر من قرن وربع ، وقدمت خبرتها النضالية إلى حركات التحرر الأفريقية ، فقامت بتدريب المقاتلين الأفارقة ، وقدمت خبرتها الفنية والعلمية للدول الأفريقية ، وقد شملت هذه المساعدات الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية بشكل خاص[2] ، فالتراث النضالي للثورة الجزائرية جعل من الجزائر مثالاً يحتذى به في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد استطاعت المقاومة الوطنية تكوين جيش محارب معبأ بشعور وطني موحد في مواجهة الاحتلال الفرنسي ، ما أكسب الشعب الجزائري خبرة واسعة في كيفية التعامل مع المستعمر الأجنبي .

وفي الاتجاه نفسه قامت الجمهورية العراقية ، بتقديم مساعدات إلى حركات التحرر الأفريقية ، في إطار تدعيم علاقاتها مع الدول الأفريقية ، الأمر الذي أدى إلى تطوير علاقات العراق مع الدول الأفريقية[1] .

وقد قامت ليبيا بدور بارز ومؤثر في قارة أفريقيا السمراء ، حيث ساندت الدول الأفريقية التي كانت تناضل من أجل تحرير إرادتها ، والخروج من دائرة السيطرة الاستعمارية ، إيماناً بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتدعيم استقلالها ، وإيماناً بوحدة النضال في مواجهة المستعمر الأجنبي ، من خلال توظيف القدرات والإمكانات الليبية في مساندة حركات التحرر الوطنية الإفريقية مادياً ومعنوياً على مختلف المستويات ، وقد برزت تلك الأسس في جميع البيانات التي صدرت بين ليبيا والدول الإفريقية ، وقد أكدت على المعطيات التالية[2] :

1- الاقتناع بأهمية التعاون العربي الأفريقي وما يحققه من فائدة للطرفين ، انطلاقاً من أن الارتباطات الاجتماعية – والجغرافية – والثقافية القائمة بين الوطن العربي والقارة الأفريقية ستجعل منها حتماً مجموعة اقتصادية وسياسية واحدة ، وأن التعاون

2- محمد عبود الفرج ، الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر 1973م ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .
1- عبد الرزاق مطلق الفهد ، حركات التحرر الوطنية الأفريقية ، منشورات مكتبة بسام ، الموصل ، العراق ، ط1 ، 1985م ، ص9 .
2- محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

بينهما سيعود بالفائدة المشتركة لا لمصلحة أفريقيا والوطن العربي فحسب ، بل لمجموعة دول العالم الثالث وشعوب العالم بأسرها .

2- التمسك بأهداف منظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها والالتزام بدعم حركات التحرر الإفريقية ، حتى يتم التحرير لكل الأقاليم التي ترزح تحت الأنظمة العنصرية الاستعمارية وتخليص القارة من أشكال النفوذ الأجنبي والعنصري .

3- ضرورة العمل للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات الأجنبية ، بما يكفل تسخير الموارد الإفريقية لصالح شعوب القارة وإيجاد نظام اقتصادي إقليمي جديد .

4- إدانة الكيان الصهيوني في فلسطين وعده معادياً للإنسانية ، الأمر الذي يتطلب مساندة إفريقية لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية العنصرية ، وقد أكدت ليبيا على دعم حركات الاستقلال في القارة الإفريقية ضد القوى الاستعمارية ، التي تعرقل رغبة الشعوب الأفريقية في تقرير مصيرها واعتبرت قضية الحرية في أفريقيا قضية لا تتجزأ ولا قيمة لمن حقق فيها حريته ، ما دام في أفريقيا شبرٌ من الأرض تحت الاحتلال الأجنبي .

ومن هذا المنطلق وجهت ليبيا اهتماماتها نحو تصفية أي استعمار في أفريقيا السمراء ، وعلى هذا الأساس قامت بإغلاق الأجواء الليبية أمام الطيران البرتغالي وأعدته رداً عملياً على السياسة الاستعمارية التي كانت تمارسها البرتغال في أجزاء من أفريقيا ، وقد أسهم هذا الدعم في جعل البرتغال تعترف بحق أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو في تقرير مصيرها وتحقيق الاستقلال ، فضلاً عن انضمام ليبيا إلى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، واستضافتها للدورة التاسعة عشر في العام 1972م ، ما أفضى إلى دعم مهام اللجنة وإرساء مبادئ قوية في مواجهة الاستعمار ، وتصفيته في القارة الأفريقية السمراء ، فقد توصلت لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا إلى نتائج ايجابية ، فقد أوصت تلك الدورة إلى تصعيد الكفاح المسلح للشعوب الأفريقية ، من خلال تقديم العون والمساعدة لحركات التحرير الوطنية الأفريقية ، هذا وقد عقدت الدورة الثالثة للجنة في ليبيا أيضاً ، وقد أخذ الدعم الليبي لحركات التحرر عدة أشكال نذكر منها ما يلي[1] :

1- المرجع السابق ، ص 95 .

- مساهمة مالية فعالة في ميزانية لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا بلغت نسبتها حوالي 6.51% .
- المساعدة في تدريب الإطارات العسكرية لحركات التحرر الأفريقية المعترف بها ، وهي حركة شعب جنوب غرب أفريقيا ، وحركة المؤتمر الوطني الأفريقي الجامع ، والمجلس الوطني الأفريقي ، وذلك من خلال توفير المعدات والأسلحة وإطارات التدريب ، وتقديم المواد الطبية والغذائية اللازمة للمناضلين الأفارقة .
- تأسيس مكاتب اتصال بحركات التحرر الأفريقية في طرابلس ، والعمل على توحيد جبهات المقاومة الأفريقية وفصائلها .
- الدعم المالي لصالح صندوق الطوارئ الخاص بناميبيا .

ويمكن القول إن الدعم والمساندة الليبية لحركات التحرر الوطنية الأفريقية ، قد ساهمت في حصول أغلب الدول الأفريقية على استقلالها من الاستعمار الأوروبي ، وبعد نيل الدول الأفريقية استقلالها السياسي ، اهتمت ليبيا بشؤون المسلمين في قارتهم السمراء ، من خلال جمعية الدعوة الإسلامية ، التي تأسست في مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، ومن أبرز اهتماماتها التعريف بالقرآن الكريم وتفسيره ونشره في مختلف أنحاء العالم ، أولت اهتماماً كبيراً بتعليم الطلبة الأفارقة ليصبحوا دعاة للإسلام في أفريقيا ، بعد إتمام دراستهم الفقهية ، فضلاً عن إيفاد الأساتذة والمحاضرين والدعاة لإلقاء محاضرات في مختلف العلوم الإسلامية ، وإنشاء المساجد والمراكز الإسلامية في العديد من الدول الأفريقية .

ناهيك عن الدعم المادي الذي تمثل في القروض والمنح والهبات ، بعد نيل الدول الأفريقية استقلالها السياسي ، من خلال الدور الذي لعبه المصرف العربي الليبي الخارجي ، الذي تأسس في عام 1972م ، برأس مال قدره 20 مليون دينار ليبي ، أي ما يعادل 68 مليون دولار في حينه ، ومن مهامه إدارة نشاطات القروض التي تمنحها ليبيا ، وتمويل مشاريع الاستثمار في الخارج، ومن أمثلة النشاطات

التي قام بها المصرف، منح الهبات والقروض وتمويل المشاريع المختلفة في جميع أنحاء القارة السمراء[1] .

فضلاً عن تأسيس الصندوق العربي للمعونة الفنية لأفريقيا برعاية جامعة الدول العربية عام 1974 م ، ومن أهم أهداف الصندوق تقديم مساعدات فنية للبلدان الأفريقية اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً ، وقام الصندوق العربي للمعونة الفنية التابع للأمانة العامة للجامعة العربية بإيفاد العديد من الخبراء إلى زامبيا وناميبيا وزيمبابوي وتشاد وجزر القمر ، كما قام الصندوق بتقديم المنح الدراسية إلى عدد كبير من الطلاب الأفارقة في الدول العربية ، فضلاً عن قيام الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدعم الدول الأفريقية مالياً واقتصادياً .

1- شربل زعرور ، التعاون العربي الأفريقي ، ترجمة ، هاشم حيدر ، منشورات معهد الإنماء العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1989م ، ص135 .

الفصل الأول

العلاقات العربية الأفريقية والنظام العالمي الجديد

المبحث الأول : طبيعة النظام الدولي وتحولاته – فترة الحرب الباردة وما بعدها

المبحث الثاني : العلاقات العربية– الأفريقية– مراحل القوة والضعف

المبحث الثالث : انعكاسات النظام العالمي الجديد على العلاقات العربية الأفريقية

الفصل الأول

العلاقات العربية الأفريقية والنظام العالمي الجديد

شهد العالم مجموعة كبيرة من المتغيرات تمثلت بانتهاء الحرب الباردة ، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد مسيطر على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات بنيوية واسعة النطاق ، اتضحت معالمها بزوال الاتحاد السوفيتي سابقاً كدولة عظمى ، وتفككه إلى عدة دول ، وهيمنة الفكر الغربي القائم على اقتصاد السوق الحرة المفتوحة ، كما شهدت هذه الفترة الاتجاه نحو بناء التكتلات الاقتصادية الكبرى ، في إطار دول الشمال الرأسمالي الصناعي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم على المستوى السياسي والعسكري و الاقتصادي ، وظهر مفهوم النظام العالمي الجديد الذي تميز بتبنيه لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق ، ودخل النظام العالمي مرحلة جديدة شهدت كثيرا من التحولات والتطورات ، وتربعت القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على قائمة اهتمامات النظام العالمي الجديد ، وكذلك عودة الأمم المتحدة إلى واجهة الأحداث الدولية وصعود دور مجلس الأمن ، وبروز تكتلات جديدة تقوم على المصالح الاقتصادية .

المبحث الأول : طبيعة النظام الدولي وتحولاته – فترة الحرب الباردة وما بعدها

يمكن القول أن اعتبارات مرحلة الحرب الباردة ، وسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء المد الشيوعي في القارة الأفريقية قد استحوذ على اهتمامات صانع القرار الأمريكي إبان هذه المرحلة ، إلا أن التطورات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي بعد مرحلة الحرب الباردة قد مهدت الطريق أمام الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في سياستها تجاه أفريقيا ، وهذا ما يؤكده "وارن كريستوفر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بقوله :

" خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحدد سياستنا الأفريقية بناء على الطريقة التي تؤثر بها على أفريقيا ، ولكن بما تحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو ، على أنه مما يحمد له اليوم أننا تجاوزنا مرحلة تبنى سياسات قائمة فقط

على ممارسة خطوط التجارة القريبة من أفريقيا ، بغض النظر عن مصالح الشعوب الأفريقية "[1] .

ومن ثم يمكن حصر العوامل التي أسفرت عن تغير السياسة الأمريكية فيما يلي[2] :

أولاً : ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية في عصر العولمة الأمريكية ، خاصة أن المحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة وثرواتها الطبيعية وخطوط التجارة ، تدفع دوماً للتأكيد على أهمية القارة الأفريقية في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة .

ثانيا : تغير الصورة الذهنية الخاصة بأفريقيا ، والتي مفادها أن الأفارقة هم عرق متدني وسلبي ومستسلم لأي حكم أجنبي ، وقد ظلت هذه المفاهيم مسيطرة لفترة طويلة ، حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي ، هذا بالإضافة إلى تولى عدد من القيادات التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م ، تبلور المسرح الدولي في معسكرين هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، وبالإضافة إلى دول العالم الثالث ، وقد تميزت هذه الفترة بدعم المعسكر الشرقي لحركات التحرر الوطني لدول العالم الثالث ، ومحاولة سيطرة المعسكر الغربي على هذه الدول بأشكال عديدة ، وكذلك تميزت هذه الفترة بتأسيس الأحلاف العسكرية لكل معسكر ، فحلف شمال الأطلسي المعروف بحلف الناتو تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية وضم معظم دول أوروبا الغربية بالإضافة إلى تركيا وكندا ، أما حلف وارسو فتزعمه الاتحاد السوفيتي وضم دول الكتلة الشرقية ، ونتيجة سياسات المعسكر الغربي ، التي تستهدف السيطرة والتحكم في مقدرات دول العالم الثالث الاقتصادية والسياسية ، فقد اتجهت دول العالم الثالث نحو تشكيل جبهة مستقلة بين المعسكرين ، سميت حركة عدم الانحياز ، وسعت إلى الحياد الإيجابي ،

1- خالد حنفي علي ، السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ، رؤى وادوات متغيرة ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 163 ، يناير 2001 م ، ص12 .

2- حمدى عبدالرحمن ، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد44 ، ابريل 2001م ، ص 192 ، 193 .

ولقد حظيت هذه الحركة بدعم من المعسكر الشرقي سياسيا ، وذلك بالمساندة في الأمم المتحدة ومنظماتها ، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وكذلك الدعم العسكري والإمداد بالأسلحة والتدريب ، وبالدعم الاقتصادي بإنشاء المشروعات التنموية المختلفة ، وبالتالي فقد حقق المعسكر الاشتراكي التواجد في المنطقة ، مع ضمان الأمن المتبادل والدعم المشترك[1] .

ونتيجة ذلك استفادت دول العالم الثالث ، ومنها الدول الأفريقية بقدر من المناورة وانتهجت سياسات معينة تتناسب مع مصالحها ، وفى الوقت ذاته كان نظام القطبية الثنائية يضع قدراً كبيراً من الضبط على سلوك الأطراف من جانب الطرف المهيمن على العلاقة ، سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي .

ولقد شهدت هذه المرحلة التحول الأفريقي من المنظومة الاشتراكية السوفيتية منذ 1969م ، إلى المنظومة الأمريكية بعد 1971م .

ولقد شهدت الفترة من منتصف الثمانينيات حتى نشوب أزمة الخليج الثانية (غزو الكويت) في 2 أغسطس 1990م ، مجموعة من التطورات أثرت على بنية النظام الدولي وطبيعة علاقات القوى القائمة بين أطرافه الفاعلة ، ومن أبرز هذه التطورات الاستمرار في انتهاج سياسات الوفاق والتفاهم بين قطبي النظام الدولي ، وكذلك مشروع الدولتين العظمتين في اتخاذ تدابير جادة لنزع السلاح وضبطه وانتهاج مبدأ التسوية السلمية للعديد من المنازعات الدولية والإقليمية ، وقد برزت مفاهيم جديدة مثل مفهوم النظام الدولي الجديد، ومفهوم الشرعية الدولية الذي لازم التدخل الدولي في حرب الخليج الثانية، كما تعاظمت أهمية مفهوم نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، إلى جانب مبدأ التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية ، والذي ظهر بالأساس في ما عرف بحماية حقوق الأقليات والجماعات العرقية الصغيرة[2] .

وتميزت مرحلة ما بعد الحرب البادرة ، بإنهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين ، وتفكك المعسكر الاشتراكي وانتهاء حلف وارسو ،

1- صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 122 ، أكتوبر 1995م ، ص16 ..

1- المرجع السابق، ص 17، 18.

وتحولت دول المعسكر الشرقي الاشتراكية إلى دول ليبرالية الطابع ، وتخلخلت قوى الأحزاب الشيوعية في هذه الدول ، واشتركت قوى سياسية متنوعة في الحكم في هذه الدول ، وبالتالي انتفى مفهوم الحرب الباردة ، حيث لم يوجد في العالم إلا قوة وحيدة منفردة بزعامة العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية[3] .

وظهر مفهوم النظام العالمي الجديد ، الذي تميز بتبنيه مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق ، كما تميز بتعاظم ديون العالم الثالث ، وبذلك أغلق ملف الحرب الباردة ، التي كانت قائمة بين القوتين العظميين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ودخل النظام العالمي مرحلة جديدة شهدت كثيرا من التحولات والتطورات ، مثل الوحدة الألمانية وانتشار الديمقراطية، والثورة العلمية ، وتربعت القضايا الاقتصادية والاجتماعية على قائمة اهتمامات النظام العالمي الجديد ، وكذلك صعود قوى جديدة (اليابان وألمانيا) ، إلى جانب عودة الأمم المتحدة إلى واجهة الأحداث الدولية ، وصعود دور مجلس الأمن ، وبروز تكتلات جديدة تقوم على المصالح الاقتصادية ، مثل الاتحاد الأوربي ومجموعة أمريكا الشمالية (النافتا) وتكتلات الآسيان[4] .

وقد أفرز النظام الدولي الجديد مجموعة من الظواهر ، أدت إلى تراجع الدول في العالم الثالث عن وظائفها الأساسية تجاه المجتمع ، بشكل أفقدها مبررات استمرارها ووجودها سواء الوظيفة السياسية في صنع القرار ، أمْ مواجهة منظمات المجتمع المدني ، وانهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود ، فضلا عن احتكار الدولة سلطة الاستخدام الشرعي للقوة ، في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين عن القانون[5] .

وبانتشار مفاهيم الديمقراطية في العالم ، أزداد عدد الأقطار التي تتبنى نظماً برلمانية متعددة الأحزاب ، ليس في أوروبا الشرقية فحسب ، بل كذلك في آسيا

2- انظر فى ذلك : http://www.ahram.org.eg/acpss/htm/ed-1.html

3- حسن نافعة ، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1994م ، ص 62 .

1- إبراهيم أحمد نصر الدين ، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1990م ، ص 173 .

وأمريكا اللاتينية ، بينما ظلت الحركات نحو الديمقراطية في أفريقيا والشرق الأوسط مقيدة[6] .

كما حدث تقدم كبير نحو إقامة سوق اقتصادية عالمية ، عبر بروتوكولات دولية ، من خلال جولة أورجواي ومفاوضات الجات 1994م ، وإقامة منظمة التجارة العالمية 1995م ، ودعم دور المؤسسات المالية، وازدياد نفوذها في رسم السياسات الاقتصادية في العالم ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلى جانب سياسات التحرر الاقتصادي ، التي نفذتها عديد من دول العالم ، بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية وتنفيذ معايير الاندماج في السوق الاقتصادية العالمية ، فالنظام العالمي الجديد أي العولمة[*] ، يسعى إلى دمج العالم اقتصاديا وسياسيا وفكريا[3] .

ورغم أن الدول الغربية دشنت النظام العالمي الجديد من حيث كونه محققاً لرؤية إيجابية للتطورات في النظام العالمي ، إلا أن قسماً كبيراً من سكان العالم قد نظروا إلى ذلك النظام نظرةً أقل من إيجابية ، وكانت هناك انتقادات سلبية عديدة للنظام السياسي والاقتصادي الجديد ، تمثل في زيادة اللامساواة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة ، أو بين الدول ، وزيادة مستويات البطالة في المجتمع خاصة البطالة المقنعة ، ما أدى إلى زيادة الهجرة ومن الانتقادات أيضا – الهيمنة الغربية ، وفرض قيم الحكومات والشركات الغربية ومصالحها على العالم ، بما أوجد عداءً بين الغرب وباقي حضارات العالم الأخرى ، وبذلك انقسم العالم إلى دول مستفيدة من النظام العالمي الجديد ، وأخرى خاسرة ، وتمثل ذلك في تكتل مناهض لفرض العقوبات بدون أسباب مبررة أو مقنعة ، أو غير محددة المدة ، أو مرتبطة بزوال أسباب العقوبات .

ورغم أن العولمة من إفرازات النظام العالمي الجديد ، إلا أنها أوجدت مفاهيم سياسية جديدة ، مثل الإقليمية التي تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية ، سواء على

2- صلاح سالم زرقونه ، العرب وإفريقيا بعد الحرب الباردة ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 2000م ، ص121 .

*- العولمة " Globalization " تعني حرية انتقال السلع والخدمات والأفكار بدون أي حاجز ، وبهذا أصبح العالم عبارة عن قرية واحدة .

3- عبد الخالق عبدالله ، عولمة السياسة والعولمة السياسية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد 278 ، ابريل 2002 م ، ص26 .

المستوى القاري أم على مستوى الأقاليم الفرعية ، وتهدف إلى دعم التكامل أو الاندماج في المجالات الاقتصادية والسياسية والفنية والأمنية والثقافية والاجتماعية ، للدرجة التي تعمق من الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي ، وتقلل التبعية للأجانب ، دون أن تعنى الانعزال عن العالم الخارجي ، وقد تباينت مواقف الدول من النظام العالمي الجديد وسلبياته ، تبعاً لمدى استفادتها أو تضررها منه ، فقد حملت مرحلة انتهاء الحرب الباردة ، وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة المنظومة الغربية ، والهيمنة على النظام العالمي ، خصوصاً بعد وضع بعض الدول الأفريقية مثل ليبيا والسودان على قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، قللت كثيرا من إمكانية استخدام تلك الخبرات الدولية في عمل مشترك لصالح الجانبين[7] .

المبحث الثاني : العلاقات العربية- الأفريقية- مراحل القوة والضعف

لقد شهدت العلاقات العربية الأفريقية مراحل متباينة من القوة والضعف ، غير أن الأفارقة والعرب يعيشون الآن ظرفاً يحتم تفعيل العلاقات التعاونية بينهما، ونبذ أسباب الخلاف ، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

- التحولات التي شهدها هيكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، والتغيرات التي لحقت بأوضاع الطرفين العربي والأفريقي ، جعل الدفع في اتجاه ضرورة فحص الثوابت التقليدية التي تحكم تلك العلاقات ، وما يمكن أن تتيحه المتغيرات الحالية من فرص ، أو تفرضه من عقبات ، وإعادة تأسيس العلاقات العربية الأفريقية على أسس واقعية تستند إلى المصالح الإستراتيجية المتفق عليها بين الجانبين ، وبما يضمن استقرارها وتطورها في المستقبل[8] .
- إنَّ الدول العربية والأفريقية في جبهة واحدة تجابه خيبة الأمل نفسها ، فهي تعاني من التخلف الاقتصادي ، نتيجة وجود مجموعة من العوامل الداخلية

1- المرجع السابق ، ص 27 .

1- السيد نوفل ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2003م ، ص 241 .

المتمثلة في سوء الإدارة ، وعدم وجود البنية الأساسية للصناعة ، إضافة إلى عدم وجود الاستقرار السياسي ، ناهيك عن عقبات التنمية الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية والأفريقية ، وفي مقدمتها انتشار ظاهرة الاقتصاد المزدوج في أغلب تلك الدول ، وهو عبارة عن وجود قطاعين منفصلين ، أحدهما متقدم والآخر تقليدي ، ولا يوجد أي ترابط اقتصادي بين قطاع وآخر في نطاق الاقتصاد القومي ، ومن المعوقات التي تعاني منها تلك الدول ، الندرة في رؤوس الأموال ، إلى جانب الانخفاض الكبير في الكفاية الإنتاجية ، وانتشار البطالة بشكل واسع في مختلف المناطق العربية والأفريقية[2] .

- فإذا أضفنا إلى هذا أن غالبية العرب أفارقة، وأن أفريقيا موطنهم ، لأدركنا أن العلاقات العربية الأفريقية ضرورة جغرافية وإستراتيجية واقتصادية وثقافية وحضارية .
- انتشرت في أفريقيا والعالم العربي ، موجة تشكيل التجمعات الاقتصادية ، والسياسية ، والإقليمية ، تمثل ردَّ فعلٍ لظاهرة العولمة ، فظهرت في أفريقيا تجمعات مثل الإيكواس(*) ، والسادك(**) ، والكوميسا(***) ، وتجمع الساحل والصحراء .. وغيرها ، وتوج كل ذلك لاحقاً بقيام الاتحاد الإفريقي واعتماد برنامج نيباد(****) ، وفى المقابل قامت تجمعات عربية مشابهة ، وظهر في الجانب العربي أيضا توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية ، كما بدأ تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام 1988م ، والتي تحولت إلى

2- عبد الحكيم عبد المولى أبو شهيوة ، دور البنك الدولي في تمويل التنمية في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التمويل والمصارف ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002م ، ص16 .

*- (ECOWAS) وتضم كلاً من : بوركينا فاسو التوجو ، غامبيا ، غينيا كوناكري ، غينيا بيساو ، كوت ديفوار ليبيريا ، مالي موريتانيا ، نيجيريا ، النيجر ، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا .

**- مالاوي – موريسيوش – موزمبيق – ناميبيا – سيشل – جنوب أفريقيا - سوازيلاند – الكنغو الديمقراطية.

***- (Comesa) وهي امتداد لمنظمة التجارة التفصيلية للشرق والجنوب الإفريقي P.T.A وتضم هذه المنظمة ثلاثة دول عربية في عضويتها ، وهي جزر القمر والسودان ومصر التي تستضيف وكالتها الإقليمية .

****- " NEPAD " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من أهم حلقات التعاون والتفاعل الأفريقي مع العالم الخارجي .

1- السيد نوفل ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 242.

منطقة تجارية حرة، وتضم جميع الأطراف في الاتفاقية ، وعلى المستوى السياسي جرى مجهود عربي ملحوظ ، بدأ بتقنين انعقاد مؤتمرات القمة العربية سنوياً ، والعمل من أجل إعادة هيكلة جامعة الدول العربية ، وتطوير منظومة العمل العربي المشترك ، ولاشك أن هذا التطوير على الصعيدين العربي والأفريقي يهدف إلى الارتقاء بأداء النظامين العربي والأفريقي ، ويضمن تنفيذ قرارات مختلف مجالسهما[1].

- إن صورة الإنسان العربي في الذهن الأفريقي وصورة الإنسان الأفريقي في الذهن العربي هما صورتان مشوهتان ، ومن واجب التعاون في المجال الثقافي والإعلامي العربي و الأفريقي إزالة هذا التشويه والتحريف والتزييف ، وإظهار الأصل الحقيقي لهذه الصورة ، وشرح الارتباط المصيري بين العرب والأفارقة.
- إن استعادة التضامن والتعاون الأفريقي العربي لا يتم فقط عن طريق التنظير أو التبشير به ، بل أيضا عن طريق العمل والممارسة الواعية في المجالات كافة ، والإقدام على اتخاذ القرارات الجريئة والمحسوبة ، وتقديم النموذج الحي عنه ، لترسيخ قواعده ومقوماته ، وملء الفجوة القائمة بين اتخاذ القرار وتنفيذه عملياً في آلية النظامين العربي والأفريقي .

ورغم أن التعاون العربي الأفريقي قد حقق بعض النجاحات ، إلا أنه لم يرتق إلى المستوى المأمول ، إذ كاد يقتصر على صيغة طلب التأييد السياسي في مقابل الدعم المالي .

ويساهم التعاون العربي– الأفريقي في تجسيد طموحات شعوب المنطقة وإيجاد تضامن بينها ، ما يفضى إلى توحيد المواقف والسياسات ، على صعيد المحافل الدولية والإقليمية ، وإيجاد تنسيق شامل في مختلف المجالات ، في وقت يسود فيه منطق العولمة ، التي تدفع الجميع للتكتل حفاظاً على الحقوق ، إذ أصبح من الضروري تفعيل العلاقات في ظل متغيرات دولية تتجه للتكامل[1] .

1- جابر سعيد عوض ، علاقات مصر الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجى ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1995م ، ص 258 .

فهـا هـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الدولـة العظمـى حاليـاً تتضـامن وتتعـاون وتتكتـل مـع المكسـيك وكنـدا فـي إطـار اتفاقيـة أمريكـا الشـمالية للتجـارة (نافتـا) ، والمجموعـة الأوربيـة تسـعى للتوحـد والتوسـع لضـم دول أوروبـا الشـرقية ، والنمـور الآسيوية ذات المقدرات الواعدة تتكتل في إطار (الآسيان) ، في حين يشهد التعاون العربي الأفريقي مرحلة ركود لا تجد مبررا لها ، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية و العالمية ، ومن ثم أصبح من المناسب دراسة أسباب هذا الركود وعوامل التغلب عليه وسبل مواجهته في ظل عالم يتكتل من حولهما ، وهو ما يتطلب جهدا عربيا سيما على المستويين الدبلوماسي والدعائي ، على نحو ملح لإصلاح الضرر الذي لحق العلاقات العربية – الأفريقية ، وتوجيه المعونات العربية لخدمة التعاون بين الطرفين[1] ، ما يستدعى دراسة شاملة للتعاون العربي الأفريقي ، من حيث كونه ضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات القائمة أمام الطرفين ، إذ إن معطيات التاريخ والجغرافيا تشهد بأن العرب هم الأقرب لأفريقيا ، وأن نهوض الطرفين مرهون بمستوى تضامنهم ، ولعل اختيارنا لموضوع العلاقات العربية الأفريقية يمثل جهدا يضاف إلى الجهود المبذولة ، للدفع بالتعاون بينهما ، على جميع الأصعدة وفى كل المجالات ، فالمتغيرات الدولية والإقليمية جعلت من التعاون بينهم أحد الخيارات الإستراتيجية أمامهم ، بحكم المشترك الحضاري والجوار الجغرافي وما ترتب عليهما من روابط[2] ، حيث أضحى النظر اليوم إلى العمل المشترك بين هذه الشعوب مدخلا أساسيا لتحقيق الاستقرار[3] ، وهو ما يتأكد في الحاضر في ظل نظام عالمي ، يتسم بمستوى عالٍ من الاعتماد المتبادل بين وحداته[4] .

وحيث إن السياق الدولي ينحو لتعميق الصلات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية، وهو ما يفرض على الطرفين العربي والأفريقي الدخول في

1- احمد يوسف احمد ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، دار المستقبل العربى ، بيروت ، 1985م ، ص 117.

2- Penda Mbow, " Les relations afro-arabe: essai d'analyse des perceptions de l'un sur l'autre a travers l'historie", en Eglal raafat(ed).Relation Afro Arabes, (le Caire:centre de recherches et d'e'tudes politiques, universte' du Caire, 1994), p.42.

3- احمد الرشيدى ، منظمة المؤتمر الاسلامى ، دراسة قانونية فى ضوء المنظمات الدولية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997م ، ص 12 .

4- ممدوح حمزة ، صناعة الكراهية فى العلاقات العربية الامريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004م ، ص 10 .

تعاون يفضي إلى تكتل لتعزيز التضامن بينهما في مختلف المجالات[5] ، في مواجهة المخططات الساعية لوضع الحواجز بين الطرفين ، وإضعاف الروابط التي نسجها التاريخ المشترك ، وعززتها الإرادة الواعية ، فقد ظلت الأمة العربية بعمقها الحضاري ورسالتها الإنسانية النبيلة الحليف الاستراتيجي لجاراتها الأفريقية[6] ، يحدوها وعى حضاري وإحساس عميق بالمسؤولية التاريخية ، إذ تضم القارة الإفريقية 10 دول عربية ، بها نحو 65% من إجمالي سكان الوطن العربي ، وتستحوذ هذه الدول على نحو 73% من مساحته[1].

ونظرا لكون التعاون العربي الأفريقي أحد أنماط العلاقات الدولية التي يعرّفها أحمد يوسف أحمد بكونها : " دراسة التفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين "[2] .

وتعد العلاقات العربية الأفريقية أحد المواضيع المهمة التي تشغل الرأي العام من كلا الطرفين ، وهو ما يستدعى من الباحثين عدم التواني في طرحه على بساط البحث بصورة مستمرة ، سعيا للنهوض به وتجاوز العراقيل التي تقف حاجزا دون تحقيق التضامن المنشود ، إذ يلاحظ نقص في ما قدم من دراسات وما كتب من مقالات حول هذا الموضوع رغم محوريته ، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وما شهدته العلاقات من فتور شمل الحقل البحثي .

لقد أخذ مفهوم النظام الدولي[*] يستأثر بحيز من حقل السياسة الدولية[3] ، ويستأثر بأدبياته منذ نهاية الثمانينيات ، ثم تزايد الاهتمام بهذا المفهوم بعد أزمة الخليج الثانية ، حين أعلن الرئيس الأمريكي :

أن " الولايات المتحدة بصدد إرساء دعائم نظام عالمي جديد "[4] ، وبالفعل أصبح العالم منذ ذلك الحين أمام نظام جديد ارتبط بتطور غير متكافئ للقدرات

5- Aly Mazrui," AFRABIA:Africa and the Arabs in the New world Order" , UFAHAMU, (v.20 NO:3, Fall 1992), p.53

6- محمد المحجوب بيه ، اتذكر ذكريات وخواطر ، شركة الطباعة ، انواكشوط ، 2004م ، ص 20 .

1- فتحى محمد خليفة ، دور المنظمات الدولية والاقليمية فى دعم التعاون العربى الافريقى ، (بحث غير منشور) ، ندوة التعاون العربى الافريقى وسبل تطويرة ، القمة العربية ، الخرطوم ، 18-19 مارس 2006م ، ص 10 .

2- احمد يوسف احمد ، مقدمة فى العلاقات الدولية ، دار الكتب ، القاهرة ، 1989م ، ص 6 .

*- يتفق اغلب الباحثين على أن النظام الدولي قد شهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات عدة كان لها الأثر الأكبر على طبيعة العلاقات الدولية، تلك التحولات أخذت شكلا أكثر عمقا واتساعا في العقد الأخير من القرن العشرين بدرجة أصبح معها الكثيرون يؤكدون إن هناك نظاما دوليا جديدا قد بدأ يتشكل، بيد أن أولئك الباحثين لا يقدمون تعريفا موحدا لما يعرف بالنظام الدولي الجديد، فكل ينظر إلى هذا

3 - حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد 27 ، يونيو 1995م ، ص45 .

4 - هدى ميتكس ، النظام الدولى الجديد والواقع العربى ، مجلة شؤون عربية ، مجلة دورية تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 88 ، ديسمبر1996م ، ص29 .

العسكرية والاقتصادية إلى جانب الثورة التقنية ، وتزايد لفعالية المنظمات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي ، وتعمقت أسباب الوضع غير المتكافئ بأداء اقتصاديات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وقد أُعيد في هذا النظام ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية ، وهو ما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية ، بفعل ما تمتلكه منذ نهاية الثمانينيات (ولا تزال) من عناصر القوة والقدرة ، ففرضت هيمنتها على العالم في محاولة إعادة ترتيبه ، وتحديد مساره بما يتناسب مع مصالحها[9] ، فالنظام الدولي يعني تغيير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم علاقات الدول مع بعضها من ناحية ، ومع الوحدات الدولية من الناحية الأخرى ، وهذا التغيير يقوم على امتلاك القوة التي تتمحور حول العوامل العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية ، كما يقوم على امتلاك القدرة على تعبئة هذه العوامل مجتمعة وتوظيفها .

أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر أبرزها[10] :

1- توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي ، ما حدا بالبعض إلى احتساب العولمة مرادفاً للأمركة ، بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي ، طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها .

2- إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات ، خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الدول ، وبخاصة في العالم الثالث ، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية ، وليس بجديد القول : إنَّ رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة ، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول .

3- إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتدعيمها لأنها من إستراتيجيتها ،

1- سعيد اللاوندى ، أوربا و أمريكا وإشكالية الهيمنة ، السياسة الدولية ، **مؤسسة الاهرام ، القاهرة** ، العدد 141 ، يوليو 2000م ، ص 182.

2- حسنين توفيق ابراهيم : العولمة الابعاد والانعكاسات السياسية ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد 27 ، 1997م ، ص 190 .

لتتكيف مع عصر العولمة ، كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس " النافتا " التي تضم إلى جانبها كلاً من كندا والمكسيك ، كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة " الاسيان " ، وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من إتاحة إمكانية استفادتها من إيجابيات عملية العولمة ، التي تشكل للدول الأفريقية والعربية طوق النجاة للخروج من التخلف .

4- مازال الوطن العربي وإفريقيا أكثر الأقاليم في العالم تعرضاً للاختراق الأمريكي على المستويات السياسية والإستراتيجية والثقافية ، ويتضح ذلك من خلال خلق أنماط جديدة من التبعية وتوسيع مجالاتها في الوطن العربي وإفريقيا ، إضافة إلى أشكال التبعية الموجودة فيه سلفاً ، والمتمثلة في المجالات التالية[11] :

أ- تبعية في مجال الاقتصاد ، وبشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج وخاصة للغرب ومؤسساته المالية .

ب- تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء ، وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه .

ج- تبعية أمنية ناجمة أساساً عن حالة التمزق والتشرذم السائدة في الإقليمين .

5- تجاوز مخطط تفتّيت المجتمعات العربية والإفريقية الأبعاد السياسية والجغرافية ، إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية والروحية ، وتأتي العولمة لتحقيق هذه الأهداف ، فهي عولمة حضارية ، وهذه الحضارة بدورها هي تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة من الأمم ، على الرغم مما تطلقه على نفسها من وصف " الإنسانية " و" العالمية " ، فالواقع يؤكد بأنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وإنما توجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية ، أو بتدخل إرادي من أهلها للحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة ، فإذا كانت الحالة على هذه الشاكلة فلا شك أن التكتل في فضاء واحد يشكل الدرع الواقي لكل المخاطر المحتملة

1- محمد الاطرش ، العرب والعولمة- ما العمل ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، االعدد 228 ، يناير ، 1998م ، ص13 .

للعولمة .

6- أدى إصرار الغرب على تحويل إفريقيا إلى اقتصاديات السوق إلى صدام حاد بين القوى الاجتماعية المختلفة لأن المجتمع العربي والإفريقي مختلف بطبيعة موقفه وتكوينه الثقافي والحضاري ، ما جعل هذه الفترة تشهد أخطر الاضطرابات السياسية في القارة ، وتأخذ هذه العملية أبعادا خاصة في إفريقيا ، بحكم أنها تعاني أصلا من مشكلة الهوية ، وذلك بفعل التقسيمات الاستعمارية للحدود ، والتي لم تراع أي تقسيمات أثنية أو لغوية أو دينية[12] ، ولاشك أن الاندماج في فضاء عملاق واحد يشكل البلسم المهدي لتلك التوترات ، وصولا إلى شفائها من تلك ألعلل بتجاوز مفهوم الدولة الوطنية ، التي أصبحت الفضاءات العملاقة البديل الأقرب لها .

المبحث الثالث : انعكاسات النظام العالمي الجديد على العلاقات العربية الأفريقية

بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م ، بدأت الحرب الباردة ، وبحلول الثمانينيات سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى خفض المخاطر المحتملة ومساعدة شعوب مناطق الصراع والبحث عن تسويات سلمية[13] .

فقد شرعت الدولتان بالفعل في عقد مفاوضات في عدة عواصم أوروبية حول الصراعات الإقليمية في مناطق مختلفة ، أهمها : الجنوب الإفريقي ، والقرن الإفريقي والشرق الأوسط ، وأفغانستان والكاريبي ، ومع أن هذه المفاوضات قد استمرت حتى عام 1985م ، وكانت الأسس التي دارت حولها تتركز أساساً في توضيح كل طرف لأفكاره ومصالحه ، للحيلولة دون وقوع مجابهات بينهما ، ولم يكن الغرض منها الوصول لحلول نهائية[14] .

1- هويدا عدلى ، العولمة والهوية الثقافية في أفريقيا ، مجلة دراسات ، السنة الثالثة ، ليبيا ، العدد 11 ، 2002م ، ص 74 .
2- أحمد طه ، ايران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 113 ، يوليو 1993م ، ص 209 .
3- أمين شلبى ، القوتان العظمتان والمنازعات الإقليمية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 89 ، يوليو1987م ، ص 35 .

فالصراع بين القطبين الرئيسيين كان يعتمد على إستراتيجية شاملة ، من خلال توزيع واقتسام مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً ، على نطاق واسع وعلى مختلف المستويات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعسكرية وكان اثر هذا الصراع عظيماً على مختلف مستويات العلاقات الدولية ، وبناء على تلك المعطيات يمكن القول أن الدول العربية والأفريقية حديثة الاستقلال التي دخلت المجتمع الدولي ، قد وضعت أما خيرين أثنين لا ثالث لهما فكان عليها أن تعتمد على أحدى القوتين العظمتين في إدارة شؤونها الإستراتيجية ، من أمن ودفاع وشؤون التسلح والأمن القومي وعملية التنمية والبناء الاقتصادي والبنية التحتية ، وينطبق ذلك على مستوى أنظمة الحكم فيها من حيث وظائفها ، حيث كانت إما يسارية راديكالية تنعم بالدعم السوفيتي ، وأما رأسمالية في حماية القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية ، وفي ظل هذه المعطيات اتسمت العلاقات الدولية بخاصية هامة ، وهي حدة الصراع على الموارد الاقتصادية والبحث عن مناطق النفوذ ، فضلاً عن تعدد وسائل الضغط الدبلوماسية والاقتصادية والإيديولوجية ، وتزايد السباق نحو التسلح وبالتالي استنزاف الموارد واستخدامها على نطاق واسع علاوة على ارتفاع مخصصات الدفاع عند القوتين العظمتين ، مما أدى إلى تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية بين القطبين الرئيسيين ، وتلك الأزمات كان لها الأثر السلبي على اقتصاديات الدول السائرة في طور النمو ، فقد عرفت السياسة الدولية العديد من النظريات والاتجاهات ومن أهمها نظرية الصراع والتوازن والإستراتيجية وتوازن الرعب النووي ونظريات الصراع الكبرى والصغرى وظهور النظريات التي تعمل على التخفيف من حدة الصراع الدولي بين القطبين الرئيسيين من خلال الدعوة إلى الوفاق والتعايش السلمي[1] .

ومن ابرز إفرازات التغيرات الدولية الكبرى ، في ظل النظام الأحادي القطبية التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليمي ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي الذي أصبح واقعاً ملموساً على اثر نجاح الدول الأوروبية في

1- جيمس دورتي ، وروبرت بالستغراف ، ترجمة وليد عبدالحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، منشورات ذات السلاسل ، 1995 م ، ص 139 .

تأسيس نظام إقليمي يجمع بين دول القارة الأوروبية ، على الرغم من القوة الاقتصادية والصناعية والسياسية التي تتمتع بها تلك الدول ، ويؤكد العديد من المحللون الاقتصاديون والسياسيون أن الاتحاد الأوروبي سيسهم في خلق قوة عالمية تقف على نفس الصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق نوع من التوازن على الساحة الدولية .

وفي ظل هذه المستجدات سيصبح للاتحاد الأوروبي تأثير كبير في الشؤون العالمية ، فدول الاتحاد الأوروبي ستسعى إلى بناء أوروبا المستقلة ذات النفوذ القوي على المستوى الإقليمي والدولي ، من خلال رسم سياسة خارجية موحدة وخلق قوة اقتصادية موحدة ، وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر في العالم ، وقد تعهد منذ بدايته بإزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضائه على اعتبار إن تحرير التجارة سيؤدي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي للدول الأعضاء ، وقد تبنى الاتحاد الأوروبي ذات المبادئ على المسرح الدولي ونظراً لما تتمتع به دول أوروبا الغربية من قوة اقتصادية وسياسية في محيطها الإقليمي و الدولي ، يمكن القول إن التغيرات التي مرت بها أوروبا وأفضت إلى اتحادها سيكون لها بعض الآثار الايجابية والسلبية في جوانبها الاقتصادية والسياسية على الدول العربية والأفريقية ، فالاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الرئيسي للدول النامية في العالم إذ يزودها بما يعادل 55 % من مجموع المساعدات الدولية الرسمية ، ويعتبر إلى حد بعيد أكبر تاجر ومستثمر فيها وعلى المستوى الثنائي الاتحاد الأوروبي يمنح تفضيلات تجارية متبادلة مع دول العالم الثالث ، فقد ابرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات التعاون الاقتصادية والتجارية التي ستؤدي إلى إنشاء مناطق التجارة الحرة مع مرور الزمن في العديد من مناطق العالم الثالث[1] .

بما إن الدول الأفريقية والعربية تمثل جزء كبيراً من هذا العالم فمن الطبيعي أن تتأثر بالصراع الدولي بين القطبين الأعظمين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً ، فضلا عن وجود الأرضية الخصبة لنشر الإيديولوجية الشيوعية في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، التي أصبح لها وجود في الأمم المتحدة ، فازدياد

1- العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا لم تعد علاقة بين مانح ومتلقي www.delegy.ec.europa.eu .

عضوية الدول الأفريقية في الأمم المتحدة ، انعكست أهميته على الصراع السياسي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، للاستفادة من ثقلها السياسي ، لصالح طرف أو أخر من القطبين الأعظمين[1] .

ويمكن القول إن الخيارات الإيديولوجية التي وضعت أمام الدول الأفريقية والعربية غداة حصولها على الاستقلال بغية تحديد معالم نهضتها وتطورها السياسي انصبت أساساً في خيارين رئيسيين أولها طريق التطور الرأسمالي وثانيهما طريق التطور الاشتراكي .

في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وبداية عصر التحول في النظام الدولي ، أصبحت الأمم المتحدة أداة تابعة في يد القوة العظمى الأولى ، التي أسرفت في استخدام (الفيتو) ، وهو ما أعاق مسيرة الأمم المتحدة نحو العالمية[2] .

وهكذا يمكن القول أن مكانة البلدان الإفريقية بدأت تتدهور نسبياً في الأوضاع التي سادت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، وقد دفع ذلك إلى إعادة التفكير في تنشيط التعاون العربي الإفريقي ، خاصة في الناحيتين الاقتصادية والثقافية ، أملا في الوقوف أمام التحديات التي تفرضها المرحلة الجديدة على الساحة الدولية ، وباتت تهدد بتهميش دور المناطق الإقليمية من العالم الثالث ، مثل إفريقيا .

وتجسد أيضا في قضية العقوبات ضد بعض الدول الأفريقية حيث يمثل بدوره ملمحاً من الملامح العامة لأحد المتغيرات الدولية التي حكمت طبيعة النظم الأفريقية ، وتحركاتها الخارجية ، ومن أمثلة الدول التي طالتها لعنة العقوبات في أفريقيا (ليبيا والسودان) ، فليبيا تعرضت لفرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية ، ففي عام 1973م فرضت الولايات المتحدة إجراءات لمنع تسليم ليبيا طائرات كان قد تم سداد ثمنها ، رداً على اتهام ليبيا بدعم الإرهاب الدولي ، وردت ليبيا بتأميم حصص شركات النفط الأمريكية في سبتمبر

1- Thomas Hovet , jr , Africa in united nations , printed in the united states of America , northwestern university press , 1963 , p . 4 .

2- حسن نافعة ، الامم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1992م ، ص 14.

1973م ، وقد أخرت الولايات المتحدة كذلك بيع نظام دفاع جوى عسكري إلى ليبيا قيمته 200 مليون دولار، ورفضت السماح بدخول متدربين من القوات الجوية الليبية للتدريب على صيانة الطائرات بأمريكا .

وتطورت المواجهة بين البلدين سريعاً إلى مناوشات بين الطائرات الليبية والأمريكية عدة مرات[15] ، وادعاء أمريكا بمحاولة ليبيا اغتيال شخصيات عامة أمريكية أو أصدقاء لأمريكا ، علاوة على محاولة أمريكا الإطاحة بنظام الحكم في ليبيا ، وزيادة تشديد العقوبات الأمريكية ضدها[2].

وفى عام 1986م ، تم إتهام ليبيا من قبل الرئيس الأمريكي (ريجان) بالمسؤولية عن الهجمات بالقنابل على مطاري روما و فيينا في 27 ديسمبر 1985م ، وتم فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا بحظر التجارة ، ومنع القروض عن الهيئات الخاضعة للحكومة الليبية ، ومنع المواطنين الأمريكيين من العمل في ليبيا ، إلى جانب منع التعاملات المتعلقة بالسفر بين البلدين .

وقامت الولايات المتحدة بشن غارات جوية على عدد من الأهداف داخل ليبيا منها مقرات الحكومة الليبية ، وذلك بعد حادث انفجار قنبلة في ملهى ليلى في برلين يرتاده عسكريون أمريكيون في أبريل 1986م ، وتفجير طائرة (بان امركان 103) فوق اسكتلندا في 21 ديسمبر 1988م[1] ، وطلبت الأمم المتحدة من ليبيا تسليم المتهمين في الحادث وكان هذا في 1992/1/21م[2] .

لذلك فإن العقوبات فرضت حصاراً على السياسة الليبية ، جعلتها تبحث عن منفذ للخروج منه ، سواء على الصعيد العربي أو الأفريقي .

وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ عام1993م ، وفى أخر يناير 1996م ، اتهمت الأمم المتحدة السودان بدعم الإرهاب ، وطالبت الخرطوم بتسليم المشتبه في قيامهم بالمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري (السابق) حسنى مبارك في أديس أبابا في 25

1- المرجع السابق ، ص154 ، 155 .

2- Lisa and erson, "Libya Qaddafi: Stillin command? Current history, (vol.86,517, Feb.1987)p.101

1- انظر القرار 731 (1992) المؤرخ 21 كانون الثانى / يناير1992، فى الملحق رقم(2) ص 169.

2- تيم نبلوك ، العقوبات والمنبذون في الشرق الاوسط - العراق- ليبيا – السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001 م ، ص 152.

مايو 1995م ، وهروبهم داخل الأراضي السودانية ، وفى مايو 1996م ، فرضت الأمم المتحدة على السودان عقوبات دولية ، كان لها بعض الآثار على المجتمع السوداني واقتصاده ، كما اتهمت مصر السودان بتقديم الدعم للجماعات الإسلامية المصرية ، خصوصاً الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية[3] .

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1045 في 26 أبريل 1996م ، الذي ألزم الأعضاء في الأمم المتحدة بفرض العقوبات الدبلوماسية على السودان ابتداءً من 10مايو 1996م ، استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يجعل قرارات مجلس الأمن ملزمة ، وقد نص القرار على تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في البعثات السودانية والقنصليات في دول العالم[4] .

وفى 2002م وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش على قانون يسمح للإدارة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على السودان ، إذا قررت أن حكومة السودان غير جادة في محادثات السلام مع المتمردين الجنوبيين ، وقد امتنعت واشنطن عن التصويت لرفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على الخرطوم في 1996م[1] .

وفى عام 2008م ، أصدرت محكمة الجنايات الدولية قرارها باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير ، لاتهامه بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور ، وقد استند المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية (أوكامبو) على مسؤولية البشير المسؤولية الشخصية في هذه الإبادة ، إلا أن السودان رفض هذا الاتهام ، بل واتهم محكمة الجنايات الدولية بعدم اختصاصها في هذا الشأن ، وأن السودان لم يوقع على عضويته في هذه المحكمة .

على عكس ما فكرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، وما استهدفته من زعزعة لأنظمة الحكم في كل من إيران وبعض الدول الأفريقية مثل ليبيا والسودان وغيرها بفرض العقوبات الدولية ، فإن هذه العقوبات لم تؤثر سلبياً على أنظمة الحكم في

3- حول الاتهامات التى وجهت للسودان بالمسئوولية عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك أنظر :
Hhttp://www.news.bbc.couk/hi/Arabic/middle-east-news/newsid-3212000/3212212.stm.

4- انظر القرار 1054 (1996م) الذي أتخذه مجلس الأمن فى جلسته 2360 المعقودة فى 26 يناير 1996م ، في الملحق (3) ص 171 .

1- http://www.bbc.co.uk/hi.arabic/middle-east-news/newsid-561000/561523.stm

تلك الدول ، بل زادت من معاناة الشعوب ، ودعمت نظم الحكم وزيادة قبضتها على مقاليد الأمور ، نتيجة تحجيم دور المعارضة وشل فاعليتها[2] .

كما أن نظم المقاطعة الدولية لم تحترم معظم دول العالم تنفيذه وبالتالي فقد فاعليته ، فمن جانب وضح للشعوب مدى الظلم في اتخاذ القرار ، ومن جانب آخر دعم أنظمة الحكم في مواجهة العقوبات المفروضة .

أما في بعض الدول الإفريقية مثل ليبيا فإن نظام المقاطعة الدولية جاء ببعض النتائج ، منها أن النظام الليبي منذ 1989م ، أوقف دعم المنظمات والتي أعتبرها الغرب " متطرفة " ، مستجيبا للتطور العالمي الحديث بعد انتهاء الحرب الباردة بخصوص عدم دعم تلك المنظمات ، وفى السودان نجد أن نظام الحكم استمر على نهجه في محاولة تصدير نظام الحكم الإسلامي ونشره خارج حدوده ، ما عرضه للعقوبات المستمرة الأمر الذي دفع النظام إلى التوقف عن مساعدة ودعم وتسهيل النشاطات الإرهابية ، كما أن نظام العقوبات المفروضة كان له تأثير مضاد حيث زاد من التفاوت الاجتماعي بين الطبقات ، فقد استفادت بعض الطبقات من هذه العقوبات ، وتضررت طبقات أخرى ، مع زيادة التنافس الشديد على الموارد المتاحة ، وزاد التوتر داخل المجتمع ، ما أضعف الاتجاه إلى المطالبة بإجراءات ديمقراطية ، حيث أصبحت للمتطلبات الاقتصادية في الحياة أولوية في ظل العقوبات[16] .

وقد أثرت هذه العقوبات سلبياً في تنمية إطارات التعاون الإقليمي ومجالي الأمن والاقتصاد ، وبالتالي أثر على استقرار الوطن العربي ، فنتيجة فرض عقوبات اقتصادية على إحدى الدول تحجم الدول الأخرى في المنطقة على إقامة صلات تعاونية معها ، وقد أثرت مسألة العقوبات على مصداقية الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها ، وفقدت الثقة في قدرة المنظمة الدولية في العمل لصالح الفقراء والمقهورين ، وقد أظهرت هذه العقوبات أن المشكلات الدولية لا تحل إلا بالحوار المباشر بين أطراف النزاع ، دون اللجوء إلى فرض عقوبات لا تميز بين الطرف المقصود بتنفيذ العقوبة والمتأثرين بها ، كما تجدر الإشارة إلى أهمية العامل

2- http://www.news.bbc.couk/hi.arabic/middle-east-news/newsid-3212000/3212212.stm.
1- http://www.news.bbc.co.uk/hi.arabic/middle-east-newsnewsid-1569000/1569352.stm.

الاقتصادي في عصرنا الراهن الذي أصبح يكتسي أهمية كبرى ، فهو السلاح الذي تستخدمه الدول من أجل تحقيق أهداف سياساتها الخارجية[2] .

هكذا يمكن القول أنه رغم المتغيرات السابقة التي تحكم إطار العلاقات العربية الإفريقية ، فإنه في المقابل هناك بعض القيود على هذه العلاقات ، تتمثل في خشية الدول الأفريقية من التأثيرات السلبية لتطوير علاقتها مع بعض الدول العربية إزاء الموقف الأمريكي ، خاصة في مجال المعونات والمساعدات ، علاوة على العلاقات التاريخية للدول الأفريقية ، كما أن الإدارة الأمريكية تمارس ضغوطاً على الدول الأفريقية ، لوقف التقارب مع بعض النظم العربية .

ويرى بعض المراقبين أن الساحة الأفريقية تراجعت مرتبتها في سلم السياسة الخارجية الدولية ، من حيث استحواذ اهتمام العالم بمنطقة الخليج ، فمن جملة التأثيرات السلبية التي أفرزتها التحولات الدولية على النظام الإقليمي العربي فكرة النظام الإقليمي للشرق الأوسط وتطويرها إلى ما عرف بالسوق الشرق أوسطية ، وهي النظرية التي أعقبت نهاية حرب الخليج الثانية ، وتزامنت مع الترتيبات الأمنية في المنطقة والتواجد العسكري المكثف للقوى الكبرى في منطقة الخليج العربي[1] .

وبذلك أصبحت الصورة واضحة تماماً ، هناك دولة واحدة تسيطر على العالم ، هي الولايات المتحدة الأمريكية ، تفعل ما تشاء في مسرح العلاقات الدولية ، سياسياً ، واقتصادياً ، تتدخل في أي منطقة من العالم ، دون الاهتمام بأيّة شرعية دولية .

ومِن خلال ما تقدم يلاحظ خطورة التغير في تركيبة النظام الدولي على دول الجنوب ، التي وضِعت أمام متغيرات دولية كبرى على كافة المستويات الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، لذلك لم يبقَ أمام العرب والأفارقة في ضوء تلك الحقائق إلا العمل الجماعي المشترك ، لخلق تعاون بناء يؤدي دوراً مميزاً في النظام الدولي الراهن رغم تسارع وتيرته .

2- ماري هيلين لابيه ، تعريب ، حسين حيدر ، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية ، منشورات دار عويدات ، الاردن ، ط1 ، 1996م ، ص11 .

1- رياض نجيب الرايس ، الدعوى إلى حلف أطلسي عربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 234 ، 1998 م ، ص9 .

الفصل الثاني

أثر العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية

المبحث الأول : أثر العوامل السياسية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية

المبحث الثاني : أثر العوامل الاقتصادية والثقافية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية

المبحث الثالث : أثر الصراع العربي الإسرائيلي على تطور العلاقات العربية الأفريقية

الفصل الثاني

العوامل السياسية والاقتصادية الدولية وأثرها على العلاقات العربية الأفريقية

إن تجمع بعض الدول العربية والأفريقية في أطار مؤسسي يعكس الرغبة في التعاون من أجل مواجهة التحديات المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، ولقد ثبت أن كل دولة بمفردها مهما عظم حجمها غير قادرة على مواجهة تحديات العصر المتعددة ، ولذا نظمت الدول المتقدمة تعاونها في أُطر جماعية ، فكانت تجربة دول المجموعة الأوربية التي تسارع الخطى لإعلان التكامل والوحدة ، وتجربة التكامل بين دول أمريكا الشمالية الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وتجمع مجموعة دول جنوب شرق أسيا .

ويمثل التعاون العربي الأفريقي ، النموذج العربي الأفريقي لمحاولات التكتل والتكامل ، لمواجهة المشاكل التي تعانى منها الدول العربية والأفريقية ، كالمشاكل الاقتصادية ، ومشاكل التخلف ، والتنمية ، والتحرر ، وعدم سيطرة الشعوب العربية والأفريقية على مواردها وثرواتها الطبيعية ، إلا أن هناك عدة عوامل دولية أخرى قد أثرت بشكل أو بأخر على مدى تسارع وانتظام التعاون والتكامل والتكتل العربي الأفريقي ، منها ما هو سياسي (مبحث أول) ومنها ما هو اقتصادي (مبحث ثانٍ) وعلاقات إسرائيل مع بعض الدول الأفريقية (مبحث ثالث) .

المبحث الأول : أثر العوامل السياسية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية

تركز الأدبيات السياسية القائمة على ما شهدته السياسة الدولية – مع نهاية الثمانينيات – من تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة في العالم ، ثم نهاية الكتلة الشرقية ، ونهاية الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى ، وهذه التحولات التي بدأت مع وصول جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سنة 1985م ،

برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي ، بالإضافة إلى تعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح ، وقد مهدت تلك التطورات لنهاية الحرب الباردة ثم انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي ذاته[17] .

ولقد مثل انهيار الاتحاد السوفيتي في ذاته ، ما يعده البعض أحد أهم خصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة ، لأن هذا الانهيار كانت له السمات التالية :

– انهيار سريع في فترة زمنية وجيزة ، تم بدون حرب بين دول .

– وجود أشكال واضحة للطليعة السياسية ، أو تنظيمات معارضة ومن دون إراقة للدماء.

– إنَّ هذا الانهيار أو التغير لم يقدم بديلاً جديداً ليسود النظام الدولي ، وأن دعاة هذا التغيير لا يريدون خلق هذا البديل ، وإنما مجرد التكيف مع قيم النظام الدولي السائد (الديمقراطية ، التحديث) .

وباختصار؛ فإن هذه السمات جاءت على نحو لم تنجح أيُ من نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ به ، ومن ثم فهم يرون أن عام 1989م ، (الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي) يعد نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية ، فهذا العام لم يشهد فقط نهاية الحرب الباردة وإنما يشهد أيضاً انتهاء فترة من التاريخ بدأت في 1789م ، مع الثورة الفرنسية[18] .

وفضلا عما سبق ، فإن ما ترتب على هذا الانهيار من نتائج جوهرية قد دعم من اعتبار البعض أنه من أهم تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد أوجد هذا الحدث عددا من الخصائص والسمات ، التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ومنها مثلاً : تبديل العلاقات بين القوى الكبرى في شقين : أولهما الخاص بالتساؤل عن نهاية الحرب الباردة ، وهل أنهت التنافس العسكري ككل بين القوى الكبرى؟ وفى شقه الثاني : التساؤل عن نوعية نموذج الهيمنة

1- محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2002 م ، ص 640 ،641 .

2- Fred Halliday, " The End of the cold war and International Relations: Some Analytical Theoretical Conclusions". International Relations Theory today Pennsylvania, the Pennaylvannia state university press,1995) p 38-39.

المسيطرة ، وهل ستؤدى نهاية الحرب الباردة إلى ظهور نموذج هيمنة جديد ليحل محل القديم[19] ؟.

لقد شهد النظام الدولي تغيرات سياسية في ظل النظام الأحادي القطبية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً ، من سياسات الصراع والتوازن والأيدولوجيا إلى سياسات التعاون والتضامن ، شريطة أن تخدم بالدرجة الأولى مصلحة القطب الأعظم متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك : التوجه العالمي نحو محاربة الإرهاب الذي أصبح يمثل هاجساً لدى أغلب الدول والحكومات ، نتيجة للتركيز الأمريكي بشكل خاص على هذه المسألة ، التي تعاظمت بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م .

وبناء على ما تقدم يمكن الإشارة إلى أبرز الآثار المترتبة على هذه التغيرات من خلال النقاط التالية[2] :

1- إن المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر يجعل من دول القارة الأفريقية والمنطقة العربية عرضة لأي هجوم أمريكي ، بحجة الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في أي من المنطقتين العربية والأفريقية ، وابسط دليل على ذلك حرب العراق التي يمكن أن تكون سابقة لإجراءات أمريكية مماثلة في المنطقتين العربية والأفريقية ، لاسيما أن الحملة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تصفه بقوى الإرهاب تتركز أساساً في مناطق الدول العربية والأفريقية ، لذلك مثلت دائماً أحد المحاور الرئيسة التي يدور حولها مفهوم الأمن القومي .
2- الاستخدام المفرط للقوة بعيداً عن أي ضوابط بحجة مقاومة الإرهاب لأن الولايات المتحدة الأمريكية اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد ، يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية ، التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ، ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ، ولا يمكن توقع أفعالها .

1- محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص 643 .
2- أثير ناظم عبدالواحد ، الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2007م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2008م ، ص29 ، 30 .

3- استخدام القوة خارج نطاق القانون الدولي ، بل في أحيان أخرى تطويع القانون الدولي ليتناسب مع المرامي والأهداف الأمريكية ، بما يؤدي إلى حماية مصالحها ، من حيث إن الإطار الحالي لتحريم استخدام القوى في العلاقات الدولية لم يعد ملائماً للتطورات الدولية الراهنة في عالم الألفية الثالثة ، لاسيما أن فشل هذا الإطار في التصدي للدول المارقة التي تشجع الإرهاب وتحمي جماعاته أو ترتكب الجرائم وتنتهك حقوق الإنسان ضد شعوبها ، وترى الولايات المتحدة ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تجاوز الإطار القانوني القائم إلى النحو الذي يطلق يدها في التعامل مع هذه الدول .

ونتيجة لتلك التغيرات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم العالم وتسير سياساته الخارجية ، وفقا لما يخدم مصالحها الخاصة عن طريق الدبلوماسية ، أو عن طريق استخدام القوة ، دون النظر إلى مصالح الدول الأخرى ، ما أدى إلى تنامي موجة الكراهية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، من كافة شعوب العالم بصفة عامة ، ومن الشعوب العربية والأفريقية بصفة خاصة ، بسبب تحيزها التاريخي للكيان الصهيوني ، الذي يحتل فلسطين العربية ، وغزوها للعراق ، والتواجد العسكري المكثف للقوى الكبرى في منطقة الخليج العربي[1] .

فقد تجلت الهيمنة الأمريكية ، وأصبحت أكثر وضوحاً في كافة جوانبها السياسية ، والاقتصادية ، من خلال الدور الذي لعبته أبان حرب الخليج الثانية ، وهيمنتها على إدارة الأزمة مع العراق في مختلف جوانبها السياسية على مستوى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وعلى المستوى العسكري ، وحرب الخليج هي إحدى حلقات تحين الفرص ، التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ، ضمن إستراتيجية بسط نفوذها العالمي ، وهو حلم طالما راود الفكر الإستراتيجي الأمريكي ، وتغنى به العديد من المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين ، وهو حلم شكل الأرضية الفكرية في أذهان خبراء وصانعي السياسة الخارجية الأمريكية[1] .

1- رياض نجيب الرايس ، الدعوى إلى حلف أطلسي عربي ، المستقبل العربي ، العدد 234 ، 1998م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 9 .

1- أحمد عبدالرزاق ، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 170 ، 1993م ، ص 57 .

أما على المستوى العربي ، فقد أوضحت حرب الخليج الثانية أن الدول العربية تعيش في حالة من التشرذم والخلل ، سواء في المجال الاقتصادي ، أو السياسي ، أو الاجتماعي ، فقد أثبتت هذه الأحداث عدم وجود أي تعاون أو تفاعل بين الدول العربية ، ونتيجة لعدم وجود أي آلية واضحة للتعامل بين الدول العربية ، فقد أصبحت هذه الدول في حالة من عدم التوازن في تعاملاتها مع بعضها البعض ، أو مع المجتمع الدولي ، على الرغم من أن العالم يعيش في حالة من التغيرات السريعة ، التي تتجه نحو إقامة تكتلات ضخمة لا يكون فيها مكان للدول الصغيرة والضعيفة ، ولقد برزت بعض الأطروحات الخاصة بالمنطقة العربية ، فقد تم طرح مشروع الشرق أوسطية الذي يشمل إسرائيل وبعض الدول غير العربية ، وهو طرح أمريكي إسرائيلي ، فمن جملة التأثيرات السلبية التي أفرزتها التحولات الدولية على النظام الإقليمي العربي فكرة النظام الإقليمي للشرق الأوسط ، وتطويرها إلى ما عرف بالسوق الشرق أوسطية ، وهي النظرية التي أعقبت نهاية حرب الخليج الثانية ، وتزامنت مع الترتيبات الأمنية في المنطقة والتواجد العسكري المكثف للقوى الكبرى في منطقة الخليج العربي .

هذه الترتيبات عبارة عن سياسة مفروضة على المنطقة العربية ، بسبب الضعف العربي ، وعدم تكريس القدرات التي يمتلكها العرب في خدمة أهدافهم المركزية ، وعدم القدرة على رسم سياسة موحدة الملامح قادرة على الوقوف في مواجهة الأحداث والتغيرات التي أفرزها النظام الدولي ، ومن أهم تلك الترتيبات : انتشار القواعد والقوى الغربية في منطقة الخليج العربي وتحويله إلى مخازن لمختلف أنواع الأسلحة والذخائر ، التي لا تمتلك دول المنطقة الحق في معرفة أنواعها وهي في الواقع سياسة أمريكية مملاة على العرب ، ولم تكن سياسة أو مواد لأجندة عربية ، أما بالنسبة لفكرة السوق الشرق أوسطية فهي لا تمثل إلا أجندة إسرائيلية لما بعد تدمير القدرات العسكرية والبنية التحتية العراقية ، تسعى من خلالها إلى استنزاف الأموال والثروات الخليجية ، في صورة مبيعات للأسلحة ، التي تعد بعشرات الملايين من الدولارات ، كلُّها على حساب التضامن العربي ، وهذه الأجندة مدعومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تدعم تدخل الاسرائيليين في النظام الإقليمي

للمنطقة ، من خلال تفعيل التبادلات التجارية والاقتصادية بين دول المنطقة وإسرائيل والتأكيد على أهميته ، والدعوة إلى الاندماج بين الدول العربية وإسرائيل ، وأهمية الامتزاج بين (بترو دولار) الخليج العربي والتكنولوجيا الإسرائيلية والسوق العربية مع اليد العاملة المصرية ، ويبدو أن تلك الترتيبات قد أصابت الصف العربي والنظام الإقليمي العربي ، وأكدت عدم فعاليته وعدم قدرة المحاولات الداخلية في التكيف مع إفرازات العلاقات الدولية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1] .

ومن أبرز إفرازات التغيرات الدولية الكبرى ، احتلال مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية حيزاً مهماً في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي تجاه الدول الأفريقية والعربية ، بدأت تتحول تدريجياً إلى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والأفريقية ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وبعض المنظمات الاقتصادية ، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية أو السياسية في تلك الدول تحت اسم حقوق الإنسان ، وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول العربية والأفريقية ، تمثل السبب الأساس في عدم إعطاء مسألة حقوق الإنسان الأولوية في أجندة الخطط والأهداف المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها ، فتلك الدول تهتم بتنمية اقتصادياتها للقضاء على الفقر والمجاعة والإمراض والأوبئة وإيجاد آلية لتخفيف الديون الخارجية التي تتعاظم يوماً بعد يوم ، في ظل متغيرات دولية مؤثرة وصعوبات إقليمية ودولية ، على عكس الدول الغربية التي تتمتع باقتصاديات عالية وإمكانيات صناعية وتقنية هائلة .

في ظل هذه التغيرات الدولية الكبرى ارتبطت ظاهرة العولمة بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة مثل : التدخل الإنساني ، وهذا النظام العالمي الجديد يتضمن إعادة تكوين للمجتمعات والدول والأفكار والقناعات ، والنظام العالمي الجديد أي العولمة ، يسعى إلى دمج العالم اقتصاديا وسياسيا وفكريا[1] ، الأمر الذي أدى إلى بروز صراع بين اتجاهين : أحداهما يؤكد على أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية حيث يمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم ،

1- جلال أمين ، مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 178 ، 1993 م ، ص 42 .

1- عبد الخالق عبد الله ، العلاقات العربية الأفريقية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 278 ، ابريل ، 2002م ، ص26 .

وأنها تحقق توحيداً وتعبئة للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد ، ووفق هذا الاتجاه فإن العولمة تطرح قيماً معينة في الحكم على الدول المختلفة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أما الاتجاه الأخر فيتمسك بالمحلية ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية ، وبعبارة أخرى التمسك بالذات الموجودة في المجتمع ، وتتفاقم الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي عندما تحاول القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها ، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ، معتمدة في ذلك على امتلاكها لمنافذ إعلامية عديدة وعالمية ، ويطلق على تلك العملية عولمة المصالح المحلية ، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على مصالحها ، مستغلة في ذلك المنظمات الدولية كمجلس الأمن مثلاً لفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية المختلفة ، ولو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى ، أو تمثل تهديداً غير مباشر لأمنها القومي ، ويؤكد ذلك السياسات التي اتبعتها واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن ، فقد تصرفت بمقتضى كونها القطب الأوحد في العالم ، واتخذت مواقف تخالف مصلحة العالم في كثيراً من المناسبات ، مثل : موقفها من الجهود المبذولة لحماية البيئة من التلوث ، ومعارضتها لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ، إضافة إلى موقفها من المحكمة الجنائية الدولية ، والتي أعلنت الانسحاب منها ، خوفاً من خضوع بعض جنودها في الخارج لأحكامها ، فضلاً عن العديد من المواقف الأخرى التي بدأت فيها في جانب ، ومعظم دول العالم في جانب آخر ، كل هذا أدى إلى خلق البيئة الملائمة للتطرف والإرهاب في العديد من دول العالم ، والموَّجه بالأساس ضد الولايات المتحدة الأمريكية[1] ، ويمكن القول : إن تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شئون الدول ، ماأفضى إلى تغيير في واقع ممارسة السيادة الوطنية وحدود هذه السيادة ، كما أدت إلى تغيير في أنماط العلاقات الدولية والعناصر التي تحكم هذه العلاقات ، بل أدت إلى تغيير الأولويات والشروط التي يجب أن تبنى على أساسها كل الدول بكافة مؤسساتها ومواقفها الوطنية ، كي تتمكن من الانخراط في العولمة ،

1- اشرف سعيد العيسوي ، التغيرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي www.kkmay.gov.sa

وعدم السقوط في هاوية التهميش ، بل إن حرية الدول في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت مقيدة ، وأصبح هامش هذا الاختيار ضيقاً للغاية ، وتتعرض الدول الصغيرة والنامية والفقيرة لضغوط مباشرة وغير مباشرة عن طريق محاصرتها بخيار وحيد ، وهو قبول مجموعة من القواعد التي تحكم الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حتى لا تزداد مشاكلها الاقتصادية تفاقماً آو تجد نفسها معزولة عن المجتمع الدولي ، وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً عن السيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة ، بمعنى أن تقصير الدولة وعدم قدرتها على تأمين مواطنيها وحمايتهم يلغي تلقائياً حقها في إبعاد الآخرين[1] ، وأضحى الحديث عن الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي مسيطراً على لغة الخطاب السياسي والحوار الفكري والمنتديات الثقافية في كثيراً من مناطق العالم .

المبحث الثاني : أثر العوامل الاقتصادية والثقافية الدولية على العلاقات العربية الأفريقية

تشكل العلاقات العربية – الأفريقية ، في جوانبها : السياسية والاقتصادية والثقافية محور أهتمام جهات عديدة ، من مؤتمرات قمة ، ولجان وزارية ولجان دائمة ، إلى مؤسسات مالية ، ومراكز بحوث ، وندوات علمية ، إلى موضوع ثابت في المجالات المتخصصة .

وتبعا لذلك تختلف الآراء والمواقف حول مصير هذه العلاقات ، وحول نجاحها أو فشلها في تحقيق الغرض منها ، وإذا كان هناك ضرورة للتضامن بين فريق وآخر ، فهي ضرورة للتعبير عن مصلحة اقتصادية مشتركة ، لتحقيق أقصى قدر من الربحية أو المنفعة الاقتصادية ، بدرجة لا تتحقق بالفعل مع فريق آخر .

وأيضا هناك الروابط الثقافية ، وتمثل هذه الروابط أحد الثوابت المهمة في العلاقات العربية الأفريقية ، الأمر الذي يجعلها إحدى الإمكانات المتاحة لدعم

1- المرجع السابق ، التغيرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي ، www.kkmay.gov.sa

العلاقات بين الجانبين العربي والأفريقي شريطة التخلص من الميراث السابق الذي تمتلئ به أدبيات التراث الثقافي التاريخي[2] .

أولاً : على الصعيد الاقتصادي

ظلت المتغيرات الاقتصادية تؤدى دوراً محورياً في توجيه التفاعلات العربية – الأفريقية منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، وكانت أهمية هذه المتغيرات على الجانب الأفريقي أكثر وضوحاً منها على الجانب العربي ، ذلك أن الدول الأفريقية نظرت إلى الدول العربية بكونها مصدراً محتملا للعون والمساعدة الاقتصادية ، لا سيما بعد الطفرة النفطية الهائلة في أواخر عام 1973م .

فقد وجدت الدول الأفريقية نفسها عقب الاستقلال أمام مجموعة من الحقائق الاقتصادية المؤلمة تتمثل في[20] :-

أولاً : إن الاستقلال السياسي لم يكن مصحوباً باستقلال اقتصادي ، بل ظلت الهياكل الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير باقتصاديات الدول الاستعمارية ، التي كانت تتولى الحكم فيها ، أو تقوم بالوصاية عليها ، وكان الارتباط قائما في جميع الميادين والمجالات الاقتصادية ، والنظم المالية ، والمصرفية ، وحركة التجارة الخارجية ، والتجارة الداخلية وبالذات تجارة الجملة .

ثانياً : إن الاقتصاديات الأفريقية تعد بكل المعايير متخلفة ، سواء بمعيار الدخل القومي أو توزيع العاملين على الحرف المختلفة ، أو نصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة أو المؤشرات الاجتماعية .

ثالثاً : يغلب على الاقتصاديات الأفريقية نمط الاقتصاد المعيشي الهادف إلى توفير احتياجات السكان من الغذاء والرعي ، في حين أن الاقتصاد النقدي أو التبادلي – الخاص بالنشاط التعديني أو النشاط الزراعي النقدي – يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال والخبرة الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى احتكار رأس المال الأجنبي لقطاع الصناعة الأستخراجية ، وامتلاك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة على حساب العناصر الوطنية .

2- يوسف فضل حسن ، العلاقات العربية الأفريقية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 56 ، 1983 ، ص113 .

1- عراقى الشربينى ، العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية ، واقعها ومستقبلها ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1994م ، ص 360 .

إن مفهوم التعاون والتنسيق أصبح مفهوماً شائعاً في أدبيات العلاقات الدولية منذ بروز المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين ، حيث إن مواثيق المنظمات سواء أكانت دولية أو إقليمية تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون ، فميثاق عصبة الأمم يؤكد مثلاً على فكرة التعاون بين الدول الأعضاء في الديباجة حيث تم التأكيد على أن هدف الدول الأعضاء يتمثل في دعم وتطوير التعاون الدولي كما أن ميثاق الأمم المتحدة قد طور بدوره فكرة التعاون حيث اعتبره هدفاً رئيسياً للمنظمة الدولية[21] .

في ظل هذا الوضع كانت قضية التعاون في الجهود التنموية واحدة من القضايا المحورية المشتركة بين الجانبين ، على الرغم من تباين المفاهيم والوسائل والأيديولوجيات الاقتصادية المتبعة على الجانبين ، وواقع الحال أن الجانب الأفريقي لم يكن يسعى للحصول على مساعدات مالية عربية ، بقدر ما كان يهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي الأشمل بين الجانبين العربي والأفريقي .

فقد درست الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي فكرة تطوير التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية ، وهدفت الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ، المنعقدة ببوركينافاسو في ديسمبر 1988م ، إلى تنشيط جميع الأجهزة العاملة في مجال التعاون العربي الأفريقي وتعزيز برامج التضامن العربي الأفريقي في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني و الإعلامي ، وقد عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية التي عقدتها كل من أمانتي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لدعم وتعزيز التعاون العربي الإفريقي[22] ، ولقد أوصت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في دورتها العاشرة ، التي عقدت بالكويت في يونيو 1989م ، بالموافقة على الاقتراح المقدم من الكويت بإنشاء مؤسسة عربية أفريقية للتمويل والاستثمار، وأقر التوصية كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية (سابقا) ، كما أن اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي طلبت من الجانبين العربي والأفريقي الإسراع

1- مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم ، التنسيق والتعاون العربي الأفريقي تجاه الشراكة الأوربية المتوسطية ، السياسة الدولية ، العدد 184 ، ابريل 2002م ، ص 8-9 .

2- www.islamonline.net

في إنشاء هذه المؤسسة المالية ، التي يمكن أن تشكل إطاراً للعمل الاقتصادي وللنشاط الاستثماري في دول المجموعتين ، وأوصت الدورة التاسعة للجنة الدائمة بضرورة تقديم مقترحات محددة حول إنشاء منطقة تجارة تفضيلية عربية أفريقية ، وفى دورتها العاشرة ناقشت اللجنة الدائمة اتفاقاً إطارياً لإنشاء منطقة التجارة التفضيلية ، وأوصت بإحالته إلى لجنة خبراء لدراسته ، وعقد اجتماع الخبراء الذي ضم ممثلين عن الجانبين العربي والإفريقي في أبيدجان في يوليو 1990م ، ولم يسفر الاجتماع عن توصيات محددة ، وبذلك لم يدخل المشروع حيز التنفيذ ، وفى دورتها الثانية عشر في الجزائر ذَكرت اللجنة الدائمة بقرار القادة العرب والأفارقة حول إقامة منطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية، وطلبت من الأمين العام لكل من الجامعة العربية والوحدة الأفريقية الإسراع في إجراء المشاورات من أجل إقامة هذه المنطقة .

ومنذ أن وافق مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على توصيات اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي في دورتها العاشرة ، فقد اجتمعت اللجنة المتعلقة بتنظيم المعرض التجاري العربي الأفريقي ، وقد أقيم المعرض الأول في تونس العاصمة في أكتوبر 1993م ، والثاني في جوهانسبرج في أكتوبر 1995م ، والثالث في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1996م ، والرابع في داكار بالسنغال في أبريل 1999م ، والخامس في طرابلس بالجمهورية اللبنانية في أكتوبر 2001 م ، ويعد المعرض العربي الأفريقي من أبرز إنجازات التعاون العربي الأفريقي ، ومن أنجح برامجه التي تلقى رواجاً واهتماماً متزايداً ، كما أن الندوات والملتقيات الثقافية التي تقام ضمن فعالياته تتيح فرصة تبادل الآراء والأفكار حول سبل دفع التعاون الأفريقي العربي وتفعيله[23] .

وقد سبق أن وافق مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على استئناف إقامة أسبوع لرجال الأعمال العرب والأفارقة ، لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص ورجال الأعمال العرب والأفارقة ، للقيام بدورهم في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية والأفريقية ، وكانت

1- السيد نوفل ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2003م ، ص 244 .

الدورة الأولى للأسبوع قد أقيمت في القاهرة في مارس 1995م ، بينما أقيمت الدورة الثانية في " واجادوجو" في بوركينا فاسو في نوفمبر 1998م ، على هامش معرض الصناعات الحرفية ، ولم يتم عقد دورات بعد ذلك[24] .

وقد أكد مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الوزاري ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية سابقاً ، على الإرادة المشتركة في تطوير العلاقات الأفريقية العربية من خلال العمل على إيجاد الحلول للصعوبات التي تعترض طريق التعاون العربي الأفريقي[2] .

والحقيقة أن وثائق القمة العربية الأفريقية عام 1977م ، في المجال الاقتصادي قد اقتصرت على تحديد مجالات التعاون ، دون وضع منهج متكامل لإستراتيجية اقتصادية تحكم مسار تجربة التعاون ، وتحديد أهداف المراحل والخطط والبرامج وأولوياتها ، وذلك لم يكن مفاجئاً أن يعتمد التعاون في جانبه الاقتصادي على التعاون في المجال المالي ، وبطبيعة الحال فهو تعاون من طرف واحد ، إذ إن أحد الجانبين يعطى والجانب الآخر يتلقى ، وهذه الطريقة لا تلبى احتياجات إقامة تعاون دائم قادر على مجابهة المشاكل الخاصة بالتنمية العربية الأفريقية .

ومن ناحية أخرى ، فإن أسلوب تقديم العون العربي قد برهن على حاجته إلى إعادة نظر، لاسيما بعد أن ثبت أن العون العربي، رغم ضخامته ، يفتقر إلى الحضور على ساحة العمل الإنمائي الأفريقي ، ومن ذلك أن العون العربي يقدم في إطار تمويلات مشتركة تساهم فيها أطراف إقليمية ودولية أخرى بالقدر الأكبر ، ما جعل العون المالي العربي يذوب في ظل التمويلات الضخمة غير العربية ، كما أن العون المالي العربي لأفريقيا ، على الرغم من اكتسابه لشروط تفضيلية ، فأنه قد أسهم في دعم دائرة عمل المنظمات المالية متعددة الأطراف وتوسيعها في دول الجنوب عامة ، تحت شعار التنمية الدولية ، وتمت كل هذه المعاملات والعلاقات في إطار اقتصاديات تابعة لاقتصاد عالمي ، تلعب فيه الشركات متعددة الجنسيات دوراً رئيساً ، بحيث مضى مشروع التعاون على نحو معاكس لتحقيق مبدأ الاعتماد

1- المرجع السابق ، ص 245 .
2- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، BADEA ، التقرير السنوي لعام 1995 ، ص16 ، 15 .

الجماعي على الذات ، وإن بدت أهداف التعاون واضحة ، إلا أن هنالك غياباً في التصور الاستراتيجي لبناء علاقة بين المجموعتين تشمل في جانبها الاقتصادي كل مجالات التجارة والإنتاج والتبادل والتوزيع .

ويعد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، والصندوق العربي للمعونة الفنية الجهازين الوحيدين المستمرين بالنشاط في الساحة الأفريقية في إطار العمل العربي الجماعي ، فقد شارك المصرف في العديد من اللقاءات والمؤتمرات التي تناولت هموم وقضايا التنمية الأفريقية ، وشارك في العديد من الاجتماعات خلال العام 1995 م ، سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الإفريقي[1] .

ثانياً : على الصعيد الثقافي

إن الصِلات بين العرب والأفارقة صِلات موغلة في القدم ، فهي ترجع إلى ما قبل دخول الإسلام ، وبينت هذه العلاقات القديمة تلك التبادلات التجارية التي كانت تتم بينهم ، بالإضافة إلى بعضن الهجرات الجماعية التي قام بها العرب إلى إفريقيا ، وكذلك مُصاهرة بعض التجار والمهاجرين العرب للأفارقة ، وجاء الإسلام فزاد هذه الصِلات متانة وقوة ، لقد كانت الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى تمثل قمة العلم والمعرفة ، فترجمت إليها آداب الشعوب القديمة ومعارفها ، حتى تمكن أهلها من دراسة علوم الطب والفلك والكيمياء والرياضيات دراسة متميزة ، فاخترعوا التلسكوب والبوصلة وعرفوا الكثير من الأسرار العلمية ، وبذلك أصبحت الثقافة العربية مطمحاً يصبو إليه صفوة المجتمع ، كما أصبح تعلم لغة هذه الحضارة ، هدفاً بالغ الأهمية بالنسبة لصفوة الأفارقة بصفة عامة والمسلمين منهم بصفة خاصة ، فارتبطت الثقافة العربية واللغة العربية والدين الإسلامي ارتباطاً وثيقاً في أذهان الأفارقة ، فزالت من الوجدان الإفريقي الفروق بين اللغة والدين وبين الحضارة العربية وأختها الأفريقية ، كما أن دخول عددٍ ضخم من المفردات العربية في كثير من اللغات الإفريقية وعلى رأسها السواحيلية والصومالية والجالا والهوسا واليوريا والكاثوريا والسنغاي والفولاني ، هذه الكلمات العربية لا تنتمي إلى المجال الديني والإسلامي وحده ، بل تُغطي شتى المجالات الحياتية الأخرى ،

1- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 – 18 – 19 .

الثقافية ، و الاجتماعية ، والاقتصادية وبمرور الوقت ظلت هذه المفردات مُحتفظة بمدلولاتها في اللغة العربية وإن دخلها شيء من التعديل وفقاً لظروف البيئة الجديدة التي تستخدمها[25] .

وفي عصر الإسلام تم إكساب الثقافات الإفريقية مضامين فكرية وحضارية جديدة ، وكذلك دخول كثير من التقاليد العربية والإسلامية إلى تقاليد العادات الإفريقية ، وظهور نوع من الأدب الجديد على البيئة الإفريقية ، وأعنى الأدب الإسلامي الذي جاء بعضه إسلامياً محضاً على النحو السائد في البيئة العربية ، وبعضه الآخر إسلامياً إفريقياً بفعل تأثير البيئة الإفريقية ، كما تم إنشاء مراكز إسلامية يتولى أمرها أفارقة ، ويأتي إليها التلاميذ والدارسون طلباً للعلم والمعرفة ، حيث كان القرآن الكريم يتلى ويدرس الفقه الإسلامي ، ويعلم النحو ، وتقرأ كتب الأدب ، وتنشد القصائد الشعرية ، وكانت تلك المراكز نمط جذب للعلماء العرب من شتى الأنحاء ، وكانوا يأتون بين الفينة والأخرى لعرض ما عندهم من معرفة على طلاب العلم الأفارقة[26] .

وهكذا ظلت الثقافة العربية حتى بداية العصر الحديث هي الثقافة الأولى في إفريقيا ومصدر الإبهار وموضع القبول من الجميع ، أما اللغة العربية فقد تعلمها الأفارقة لأسباب متعددة دينية ، أو تجارية ، أو ثقافية ، ومع ذلك لم تكن العربية لغة تعامل يومي بين الأفارقة ، بل كانت وسيلة لأداء الشعائر الدينية ولقراءة كتب العلوم العربية ، وللتفاهم مع التجار العرب ، وأحياناً أداة لإظهار التفوق الاجتماعي والثقافي باعتبارها لغة الحضارة الأولى ، أما التجمعات العربية التي عاشت واستقرت بين الأفارقة ، فقد تأثرت عربيتها بمرور الزمن باللغات المحلية المحيطة بها ، فأصبح لها نظامها الخاص ، وقد انحصر استخدامها داخل التجمع العربي ، دون أن تستخدم وسيلة تواصل يومي مع الجيران الأفارقة ، وفي العصر الحديث تدهورت أحوال العالم الإسلامي واضمحلت الثقافة العربية ، وواكب ذلك انتقال النهضة إلى

1- محمد مصباح الأحمر ، تاريخ العلاقات العربية الإفريقية ، دار الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت ، 2006 م ، ص 42 .
2- عبدالله صالح سانا ، مدخل لقضايا المسلمين في غرب أفريقيا ، دار القارئ العربي ، القاهرة ، 1992م ، ص 78- 79 .

أوربا وازدهار حضارتها ، وبدأت تلك الحضارة تعرف طريقها إلى القارة الإفريقية من خلال البعثات التبشيرية تمهيداً لما تلاها من حملات تبشيرية[27] .

لذلك يجب أن يكون هناك تنسيقا بين العرب والأفارقة ، لتطوير مفاهيم التعاون المشترك إلي ما فيه خدمة قضايا التنمية والثقافة في القارة الأفريقية[28] .

إن من أبرز الأهداف التي يجب التحرك من أجلها في أفريقيا ، هو قضايا المصالح المشتركة الدائمة والعمل علي جعل هذا التعاون جزءا من رؤية مشتركة لجعل الصورة العربية والصورة الأفريقية حقيقة واقعة في حياة المواطن العربي والمواطن الإفريقي .

إن المجموعة العربية ، عليها رصد الواقع الحاضر في أفريقيا وحساب المتغيرات في المستقبل , ولابد أن يشغلها موضوع تغيير الخرائط ، التي وضعها الاستعمار لصالحه في أفريقيا ، وتوجيه التبادل والاتصالات لصالح خدمة التعاون العربي الأفريقي والعالم الثالث ، والخرائط التي نعنيها هنا ، تشمل كافة أجهزة وشبكات النقل والإعلام والمواصلات والثقافة واللغة والمواريث التاريخية ..الخ .

وعلى الجانب الأفريقي ، فأنه من المطلوب فتح الأبواب واسعة أمام مثقفيه ومؤسساته ونقاباته وأجهزته الثقافية والإعلامية ، لإعادة التدفق الطبيعي لمجرى الحضارة بين العرب والأفارقة , ومواجهة حملات التشويه التي تحاول النيل من هذا التعاون العربي الإفريقي .

وعلى كل حال فان رصد المستقبل ومحاولة التحكم فيه بأجهزة ومناهج متقدمة ، بالإضافة إلى توسيع أفاق الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية – الأفريقية ، والتصور الخاص بالتعاون الثقافي بين أفريقيا والوطن العربي ، سيساعد على استيعاب أكبر قدر من العوامل غير المنظورة آنيا ، ما يؤدي إلى دفع التعاون العربي الأفريقي للأمام ، وتحقيق الأهداف المرجوة منه .

1- محمد عاشور مهدى ، السياسة الثقافية المصرية في أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ط 1997 ، ص 281 .

28- مصطفى عبدالله ابولقاسم ، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الإفريقي ، دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الوحدة ، بيروت ، العدد 98 ، فبراير ، 1992 .

المبحث الثالث : أثر الصراع العربي الإسرائيلي على تطور العلاقات العربية الأفريقية

شهدت البيئة الإستراتيجية لإسرائيل خلال العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية ، أول تلك التحولات تتمثل في التحول البنيوي ، الذي ارتبط بانتهاء الحرب الباردة ، والذي وفر فرصاً إستراتيجية لإسرائيل، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى دعم الموقف الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة، وفى المقابل أدت تلك التحولات إلى تراجع الموقف الاستراتيجي للدول العربية – خاصة الدول الراديكالية ، بسبب افتقادها إلى الحليف السوفيتي ، وهو ما فرض على تلك الدول إعادة صياغة سياساتها الخارجية الإيجابية لتلك التحولات على إسرائيل منذ عام 1990م ، لاسيما أنه لأول مرة منذ ذلك التاريخ تضطلع الولايات المتحدة بالدور المهيمن في منطقة الشرق الأوسط[29] .

وتحت افتقاد الحليف الاستراتيجي الرئيس بدأت الدول العربية ذات السياسات الراديكالية في التأقلم مع الواقع الاستراتيجي الجديد ، وقد ازداد الموقف الاستراتيجي للدول العربية تدهوراً مع غزو العراق للكويت، وما تبعه من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال حرب الخليج الثانية عام 1991م[30] .

وبالرغم من ذلك ، فإن الموقف الإفريقي الذي يدعم القضية العربية كان يقوى باستمرار ، خصوصاً في ضوء الأمل الذي كان يحدو البلاد الأفريقية في مزيد من المساعدات من البلاد العربية ، التي تضاعفت ثرواتها نتيجة ارتفاع أسعار البترول إثر حرب أكتوبر 1973م ، ولاشك أن الفترة التي تلت حرب أكتوبر وحتى عام 1979م ، كانت تمثل أزهى فترات العلاقات العربية الأفريقية بوجه عام ، ولعل النقلة النوعية الكبرى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي قد حدثت عندما أعلن الرئيس المصري " السابق " أنور السادات في 9 نوفمبر 1977م ، أنه مستعد للسلام مع إسرائيل .

1- حسن براري ، أمن إسرائيل وصرعات الإيديولوجيات السياسية ، كراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد143 ، سبتمبر 2004م ، ص 15- 16 .

2- إفرايم إنبار ، التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الجديد ، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد57 ، نوفمبر 1996م ، ص33 .

ولعل أخطر الآثار المترتبة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية هي أزمة العلاقات المصرية العربية ، وإبعاد مصر عن النظام المؤسسي العربي ، وبالتالي أضعفت دور الجانب العربي الإفريقي كله تقريبا في هذا الصدد ، كما استفادت إسرائيل من نتائج الأزمة ، وركزت على تعميق وجودها الاقتصادي والتجاري (بالأساس) في دول إفريقية عديدة ، حيث استطاعت إسرائيل أن تدعم علاقاتها بإفريقيا ، وارتفعت صادرات إسرائيل إليها ، ووصلت عام 1980م ، إلى حوالي 190 مليون دولار، وأرقام وارداتها إلى حوالي 135 مليون دولار ، وامتد نشاط إسرائيل إلى نحو 22 دولة إفريقية ، في ميادين إنشاء المشروعات المشتركة والتدريب العسكري والمعونة الفنية[31] .

كما تعانى الدول الإفريقية على الصعيد المحلى من معضلات البناء الوطني للدولة الحديثة ، وذلك من ناحية مشكلات التناقضات الاجتماعية ، وانخفاض الولاء الوطني والسياسي ، وشيوع الصراعات القبلية بين مستويات المؤسسة العسكرية ، وتصاعد المطالبات الانفصالية .

وأدت طبيعة الأوضاع المتشابكة على المستوى الإقليمي ، وانقسام الجماعة البشرية الواحدة بين دولتين أو أكثر إلى بروز منازعات حول مناطق الحدود المشتركة بين مختلف الدول الأفريقية ، ومن ثم دخولها في صراعات مسلحة ، وهذه المنازعات والسعي وراء حَلها بالطرق السلمية قد مثل أولوية من أوليات الاتحاد الإفريقي[32] .

وجاءت هذه المنازعات نتيجة للتخطيط العشوائي للحدود بين الدول الأفريقية ، وهو ما أدى إلى قيام وحدات اصطناعية كثيرة ، وبات عدد كبير من الوحدات السياسية لا يمثل في الواقع أقساما طبيعية ، أو اقتصادية ، أو بشرية يمكن أن يبرز وجودها كدولة مستقلة ، وقد تعددت مشكلات القرن الأفريقي ، وكان من أبرزها : النزاع على الحدود ، ومشكلات التنمية ، ومشكلات التحالفات الإقليمية ، وصراعات الحدود (الصومال ، إثيوبيا إريتريا ، اليمن) ، وقضايا التحرر والاستقلال (قضية

1- عثمان كامل ، التغلغل الإسرائيلي في الدول الأفريقية الواقعة في حوض النيل ، الدار العربي للدراسات والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1998م ، ص 28 .

2- محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقى ومستقبل القارة الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2001م ، ص 210 ، 211 .

إريتريا وجيبوتي..) ، ومن الصراعات المهمة الصراع اليمنى الإريتري على جزر (حنيش) في 1995م ، حيث استقطبت اهتمام بعض الدول الكبرى وقلقها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، وبعض الدول الإقليمية مثل مصر والسودان وليبيا ، حيث قامت فرنسا بالوساطة بين إريتريا واليمن ، ووافق الطرفان على إعلان المبادئ التي وقعت في باريس في 31 مايو 1996م ، وبموجبه انسحبت إرتيريا من جزيرة حنيش الكبرى ، وأعلن البلدان موافقتهما على قبول مبدأ الحل السلمي من خلال التحكيم[33] .

وقد أيدت بعض الدول الأفريقية مثل ليبيا والسودان حق اليمن في الجزر المتنازع عليها ، انطلاقا من الرؤية العربية ، لجعل منطقة البحر الأحمر منطقة نفوذ عربي تدعيماً للأمن القومي[34] .

كما اتهمت إثيوبيا السودان بدعم بعض التنظيمات الإسلامية المعارضة في إثيوبيا التي ردت بالمثل بدعم حركة التمرد في جنوب السودان، واندلاع قتال على الحدود مع إثيوبيا، واتهام إثيوبيا الجيش السوداني بشن هجمات على أراضى إثيوبيا في مايو 1996م[35] .

وحينما حدث تقارب بين نظامي حكم السودان وإيران نتيجة تبنى البلدين لنظام حكم إسلامي ، ومحاولة تصديره لدول الجوار ، أدى ذلك لخلافات عديدة مع بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يمثل المشروع الإسلامي في السودان لها تحدياً إقليمياً يعوق تطلعاتها في المنطقة ، لذلك لجأت للتصدي لهذا المشروع في شكل سياسي واقتصادي بالتعاطف مع المعارضة السودانية الشمالية وذلك بتسهيل إقامتها في الخارج ، وقد صدرت إدانات دولية متكررة لحكومة السودان ووضعتها في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ، وصدور عدة قرارات من مجلس الأمن بفرض العقوبات الدولية عليه[36] .

1- إجلال رأفت ، القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 218 ، أبريل 1997م ، ص 75.

2- حمدى عبدالرحمن حسن ، السودان ومستقبل التوازن الإقليم في القرن الأفريقي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 147 ، يناير ، 2002 م ، ص 111 .

3- وحيد عبدالمجيد ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1998م ، ص 229 .

4- عبدالمنعم سعيد ، مشكلة جنوب السودان ومزيد من التدخلات الإقليمية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، 1995م ، ص 147.

ولقد اختلطت التطورات المحلية خاصة بجنوب السودان مع مجموعة من المشكلات والتوترات الإقليمية ، التي شهدتها علاقات السودان مع بعض الدول المجاورة ، لاسيما إريتريا وإثيوبيا وأوغندة[37] .

ولابد لنا قبل تحديد ملامح المرحلة الراهنة من الصراع بين العرب من جهة والاستعمار والصهيونية من جهة أخرى أن نذكِّر بما تم من أحداث خلال السنوات الأخيرة .

بالنسبة للوطن العربي نجد أنه حقق :

أولاً : بروز الشعب العربي كتلة واحدة في ميدان الصراع ضد أعدائه.

ثانياً : ازدياد في الوعي والنضال ، والتضامن المتزايد والتنظيم بين أجزاء الشعب العربي في مختلف الأقطار ، وهذا ما يعبر عنه بالسياسة العربية التحررية التي تؤمن بأن الاستعمار والصهيونية هما الخطر الأكبر على وجود الأمة العربية ، وبالتالي فإن تركيز كل الجهود على النضال ضد الاستعمار والصهيونية ، هو أهم واجب قومي على العرب في هذه المرحلة يلتقون عليه ويضحون في سبيل القيام به بكل الخلافات والنزاعات الإقليمية الضيقة .

أما بالنسبة للوضع العالمي :

فقد ظهر بوضوح أن هجوم الاستعمار والصهيونية على البلاد العربية ومحاولاتهما المتكررة ، سواء أكان بالعدوان أم بالتآمر ، أم بالتركيز على سياسة الأحلاف لتثبيت إقدامهما وتنفيذ مآربهما في البلاد العربية ، ظهر بجلاء أن هذا كله مصدر للخطر على السلم العالمي ، وبالمقابل فقد برز النضال العربي التحرري قوة عالمية ايجابيةً ، أشعرت جميع الشعوب المتحررة حديثاً من قبضة الاستعمار، والتي لا تزال تناضل في سبيل التحرر ، وجميع الشعوب المتعلقة بالسلم على أساس أنه وسيلة جيدة ، لانصرافها إلى البناء والتقدم داخل مجتمعاتها ، أشعر كل هذا بوحدة المصلحة والمصير مع الحركة العربية التحررية ، وهكذا يمكن القول بأن هذه المرحلة التي بلغها العرب في نضالهم التحرري ، قد توفرت لها لأول مرة في تاريخ هذا النضال جملة شروط من الوعي – والوضوح – والقوة – والانسجام مع الاتجاه

1- إجلال رأفت ، القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 79 ، 80 .

الإنساني ، جعلتها تفرض نفسها على أعدائها وأصدقائها على حَدّ السواء في الداخل والخارج ، فلم يعد من الممكن أن تشذ حكومة عربية ، أو فئة أو حزب عن طريق هذا النضال التحرري الواضح الأهداف ، دون أن ترتمي اضطراراً وبصورة آلية في صف الاستعمار والصهيونية ، وأن تقف موقف العداء من الشعب العربي ؛ كما لم يعد ممكناً لأية دولة أو حركة في العالم أن تقاوم أو تتجاهل شرعية النضال العربي ، دون أن تقع في صف الرجعية والاستعمار ، وتعرض السلم العالمي للخطر ، وعندما ذهب العرب إلى مؤتمر (باندونغ)[1] ، لم يكن من بين الدول العربية سوى مصر وسورية اللتين اشتركتا بشكل ايجابي إلى حد ما في وضع مبادئ مؤتمر (باندونغ) ، وعندما أخذت الأقطار العربية المتحررة سورية ومصر ثم الأردن ، تمارس بجرأةٍ وجدٍ سياسة التحرر والحياد الإيجابي ، اتجهت دول باندونغ بأنظارها صوب النضال العربي ، الذي حمل لواء تحقيق مبادئ هذا المؤتمر في تحرير شعوب آسيا وأفريقيا ، وتوطيد دعائم السلم العالمي ، كذلك كان زيف الحركة الاشتراكية في أوروبا الغربية وخاصة في فرنسا غير معروف وغير واضح ، ولكن النضال العربي في الجزائر هو الذي فضح هذا الزيف أمام العالم وأمام الفرنسيين أنفسهم ، فقد كان ارتباط الصهيونية وإسرائيل بالاستعمار أمراً مجهولا لدى قسم كبير من شعوب العالم وفئاته التقدمية ، ولكن نضال الشعب العربي فضح هذه العلاقة الوثيقة وأكد بأن الصهيونية هي حركة توسع وعدوان ، وإسرائيل قاعدة وأداة للاستعمار .

إذن يوجد موقفان للحركة العربية التحررية : موقف في الداخل وآخر في الخارج ، وقد وُجِدَ هذان الموقفان بقصد مواصلة النضال ضد الاستعمار والصهيونية .

أولاً : موقف في الداخل

يعتمد هذا الموقف التركيز من جهه أولى على النضال التحرري ضد خطر الاستعمار والصهيونية المتحالفين المتداخلين ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية على

1- محمد عبود الفرج ، الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر 1973 م ، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، ط1 ، 1982 م ، ص49 .

التوسيع من رقعة هذا النضال وجبهته في أجزاء الوطن العربي ، حتى يضم أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب العربي بمختلف فئاته وطبقاته في عمل منظم موحد[1] ، فهذه المرحلة هي بالدرجة الأولى مرحلة تحرر قومي ، ومعنى ذلك أن الأكثرية الساحقة تستطيع أن تشارك في هذا النضال وتلتقي على أهدافه رغم اختلاف المصالح والاتجاهات ، إذ لم يحن الوقت بعد لتحقيق الوحدة العربية الشاملة أو لتطبيق النظام الاشتراكي الكامل ، ولكن هذا الالتقاء على هدف التحرر كي يكون مخلصاً ويكون النضال في سبيله جدياً مُجدياً لابد من ضامنتين تضمنان إخلاصه وجديته ، وذلك بأن يرافقه تحقيق مرحلي واقعي لخطوات عملية في طريق الوحدة ، وفي مجال الإصلاح الاجتماعي لرفع مستوى أفراد الشعب اقتصادياً ، فمرحلة التحرر هي مرحلة ثورية ، ولكنها بداية ثورة وليست الثورة الكلية .

ثانياً : موقف في الخارج

ولكي تكون الحركة العربية التحررية مستقيمة السير ومضمونة النجاح في هذه المرحلة ، وجب أن يكون لها موقف خارجي ودولي منسجم مع مصلحتها ومع الاتجاه الإنساني السليم ، فعدو الحركة العربية التحررية هو الاستعمار والصهيونية وليس شعوب الغرب ، وبالتالي فإن سياسة الحياد الإيجابي هي التي تقي الحركة العربية التحررية من الاندفاعات وردود الفعل السلبية ، التي تقودها إلى الانحياز ، فتضعف بذلك إمكانيات السلم العالمي ، كما تضعف إمكانيات سيرها في طريقها الخاص المستقل[1] ، ولقد انتهت ألان إلى الفشل حملة الدعاية الاستعمارية الصهيونية المضللة ، التي بدأت إثر العدوان الاستعماري الإسرائيلي على مصر ، وحاولت إظهار العرب وأقطارهم المتحررة بمظهر المنحاز إلى المعسكر الشرقي ، واختلقت خرافة التسرب الشيوعي إلى هذه الأقطار ، وبفشل هذه الدعاية تنهار حجج الرجعية العربية لتبرير انحيازها المباشر إلى الاستعمار وبصورة غير مباشرة إلى الصهيونية بحجة اتقاء الخطر الشيوعي ، وتعود مرحلة التحرر العربي أكثر وضوحاً

1- سعد ناجي جواد ، عبد السلام إبراهيم البغدادي ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي ، منشورات مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات ، العدد 31 ، 1982 م ، ص9 .

1- إبراهيم خليل أحمد ، عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الثالث الحديث ، منشورات وزارة التعليم العالي ، العراق ، ط 1 ، 1989م ، ص 47 ، 48 .

من السابق ، تظهر بحقيقتها الناصعة معركةً بين الاستعمار والصهيونية من جهة ، والقومية العربية من جهة أخرى .

إن وجود إسرائيل يشكل أخطر مشكلة في مرحلتنا القومية الراهنة ، ويوجب علينا أن نجد لها الحل الكامل ، دون أن نتهرب من بعض المصاعب ، ودون أن نتهيب رؤية العلاقة العميقة التي تصل وجود إسرائيل بمشكلاتنا القومية من جميع وجوهها ، أي فيما يتعلق بأسس نظامنا الاقتصادي والاجتماعي ، وتربيتنا السياسية ووحدتنا القومية ، وأن نرى بوضوح وجرأة أن كل تأخير في مواجهة مشاكلنا السياسية والاجتماعية ووحدتنا القومية بتفكير وأسلوب ثوريين قد لا يؤخر حل مشكلة وجود إسرائيل بين أقطارنا العربية فحسب ، بل يسمح بتدعيم كيانها إلى حد يصعب أو يتعذر معه في المستقبل التخلص من هذا الخطر.

إن إصرار العرب على اتجاههم الإنساني في المجال الدولي ، وتعاونهم مع الشعوب الأخرى في سبيل توطيد السلم العالمي ، والتقدم لجميع الشعوب ، وسياسة الحياد الإيجابي ، كل هذا سيساهم في إزالة أسباب التعصب العنصري والديني في العالم ، وسيساعد كذلك على اندماج الأقلية اليهودية في البلدان الأوروبية ، وبالتالي يُضعف مبررات وجود إسرائيل .

الفصل الثالث

النتائج المترتبة على العلاقات العربية الأفريقية في ظل المتغيرات الدولية

المبحث الأول : المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المنطقتين العربية الأفريقية .

المبحث الثاني : العلاقات العربية الأفريقية وقضايا الاهتمام المشترك .

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية للعلاقات العربية الأفريقية .

الفصل الثالث

النتائج المترتبة على العلاقات العربية الأفريقية في ظل المتغيرات الدولية

لقد دخل العرب والأفارقة حقبة التسعينيات في ظل عالم يتشكل من حولهم ، بما يترتب عليه من تغيرات إيديولوجية واستراتيجية واقتصادية جذرية ، وأصبح العالم أمام نظام دولي جديد ، ارتبط بتطور غير متكافئ للقدرات العسكرية والاقتصادية ، إلى جانب الثورة التقنية ، وتزايد فعالية المنظمات الدولية ، وقد أُعيد في هذا النظام ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية ، وهو ما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية ، بفعل ما تمتلكه منذ نهاية الثمانينيات ولا تزال من عناصر القوة والقدرة ، ففرضت هيمنتها على العالم في محاولة إعادة ترتيبه ، وتحديد مساره بما يتناسب مع مصالحها ، فالنظام الدولي يعني تغيير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم علاقات الدول مع بعضها من ناحية ، ومع الوحدات الدولية من الناحية الأخرى ، وهذا التغيير يقوم على امتلاك القوة التي تتمحور حول العوامل العسكرية

والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية ، كما يقوم على امتلاك القدرة على تعبئة هذه العوامل المجتمعة وتوظيفها .

المبحث الأول : المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المنطقتين العربية الأفريقية

منذ عام 1990م ، تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية ، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة ، وولادة النظام العالمي " الجديد " ، المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طوره الأمريكي ، حيث تحولت معظم حكومات هذا العالم إلى وأنظمته إلى أدوات خاضعة ، أو شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي ، حيث إن " الكتل " الإقليمية القادرة على تهديده ليست على جدول أعماله .

فقد عرفت السياسة الدولية العديد من النظريات والاتجاهات ومن أهمها : نظرية الصراع والتوازن والإستراتيجية وتوازن الرعب النووي ونظريات الصراع الكبرى والصغرى ، وظهور النظريات التي تعمل على التخفيف من حدة الصراع الدولي بين القطبين الرئيسيين ، من خلال الدعوة إلى الوفاق والتعايش السلمي[1].

إن ما حدث من تغيرات في واقع العلاقات الدولية غداة انتهاء الحرب الباردة ، هي التغيرات التي اختلفت أدبيات العلاقات الدولية بشأن توصيفها ، بين كونها مجرد تغيرات في نطاق نظام دولي قائم ، وبين تحولٍ أصاب هيكل النظام نفسه فتحول به إلى نظام آخر (كالتحول من هيكل ثنائي القطبية إلى هيكل أحادى أو متعدد)[2] .

إن الصورة الكلية للمنطقة الإفريقية قاتمة جدا ، ومرشحة للمزيد من الاضطرابات ، فهناك صراعات ومشاكل متعددة منها : المشاكل السياسية الداخلية لكل من الصومال وإثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندا ، وهي دول إما منهارة أو مرشحة للانهيار ، وهناك حروب أهلية ، ودويلات مرشحة للظهور مثل دويلة في جنوب

1- جيمس دورتي ، وروبرت بالستغراف ، ترجمة وليد عبدالحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، منشورات ذات السلاسل ، 1995 م ، ص 139 .

2- مروة محمود فكرى ، أثر التحولات العالمية على الدول القومية خلال التسعينات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م ، ص 19 .

السودان ، وهناك صراع حدودي بين بعض دول المنطقة ، ليس أقلها الصراع الصومالي/الإثيوبي ، أو الصراع الإريتري/الإثيوبي ، وهناك تدفق للسلاح في المنطقة ما قد يحولها إلى منطقة كوارث وبؤر للتوتر ، من السودان إلى أوغندا ، وهناك صراع خفي على أطراف نقاط التماس العربي الأفريقي بين الإسلام والمسيحية ، وهناك الوقود الذي يشعل كل هذه الأنواع من الصراعات الداخلية والإقليمية والحدودية والعقائدية هو تنافس الدول الكبرى مثل : أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا والصين وغيرها .

وتلقي تطورات الأحداث في القارة الإفريقية بصفة عامة ، والحرب الإريترية الأثيوبية بصفة خاصة بظلال من الشك على مدى مصداقية الحديث عن آليات إقليمية للتدخل من أجل فض المنازعات وتسويتها ، ناهيك عن منعها قبل حدوثها حيث تشير الأحداث إلى إخفاق تلك الأدوات ، وإضافة إلى ذلك تؤكد وقائع الحرب الإريترية الإثيوبية أن جهود الوساطة فيما يتصل بالنزاعات الحدودية لا تفيد كثيراً في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع ، بقدر ما تؤدي إلى تهدئة الموقف ، ووقف القتال دون حسم أو علاج للأسباب الحقيقية للنزاع ، على نحو يتيح الفرصة لتفجر النزاع من جديد ، كما أن تعدد الوسطاء والمبادرات وتزاحمها ، سيؤدي إلى تأخر الوصول إلى تسوية تامة ، في ظل رفض كل طرف المبادرة التي لا تروقه ، انتظاراً لمبادرة أفضل تحقق قدراً أكبر من مطالبه ، أو تحينًا للفرصة الملائمة لحسم الصراع عسكرياً ، وإجبار الطرف الآخر على قبوله ، على نحو ما تثيره أحداث الحرب الإريترية الإثيوبية[38] .

ومن ناحية أخرى أثرت هذه الصراعات في الأمن القومي العربي ، فيمكن القول بأن الأمن القومي العربي يجسد وحدة واحدة ، ولا يمكن بحال التحدث عنه كأجزاء منفصلة ، ذلك أن تاريخ المنطقة ومنظومتها الثقافية والاجتماعية ، وهويتها الحضارية ، ومصالحها ، ومصيرها ، غير منفك عن بعضه البعض .

1- احمد ابراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2001م ، ص 261 .

لقد كان الوطن العربي بأرضه ومنافذه وثرواته محط أطماع وصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا ، وقد أعطت له ظروف الحرب الباردة مجالا للمناورة والموازنة في العلاقات والمصالح ، لكنه اليوم عاجز عن الاستقلال بإرادته والتحكم بمصيره ، نظرا لغياب مفهوم الوحدة الحقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ووجود دوافع الفرقة والشقاق اللتين ولدتهما الصراعات السياسية والولاءات الفكرية .

وعلى الرغم من التغير الذي قد يبدو لأول وهلة في توجهات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه أفريقيا بشكل عام منذ عام 1989م ، فإن الأهداف الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة ظلت ثابتةً بشكل كبير ، فهي تسعى إلى حماية خطوط التجارة البحرية ، عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر ، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ، بالإضافة إلى محاصرة النظم غير الموالية واحتوائها ، ثم أضيف هدف اخر بعد الحادي عشر من سبتمبر – سنة 2001 م ، وهو محاربة التيارات الأصولية الإسلامية في شرق أفريقيا ، ضمن ما تزعمه أمريكا بمحاربة الإرهاب[1] .

ومن أبرز إفرازات التغيرات الدولية الكبرى احتلال مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية حيزاً مهماً في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي تجاه الدول العربية والأفريقية ، حيث بدأت تتحول تدريجياً إلى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والأفريقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ، وبعض المنظمات الاقتصادية ، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية أو السياسية في تلك الدول ، تحت اسم حقوق الإنسان ، وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً للسيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة ، بمعنى إن تقصير الدولة وعدم قدرتها على تأمين وحماية مواطنيها يلغي تلقائياً حقها في إبعاد الآخرين [2] وأضحى الحديث عن الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي مسيطرة على

1- ابراهيم اسماعيل ، المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر ، www.kkmay.gov.sa
2- أشرف سعيد العيسوي ، مرجع سبق ذكره .

لغة الخطاب السياسي والحوار الفكري والمنتديات الثقافية في كثيراً من مناطق العالم .

وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول العربية والأفريقية ، تمثل السبب الأساس في عدم إعطاء مسألة حقوق الإنسان الأولوية في أجندة الخطط والأهداف المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها ، فتلك الدول تهتم بتنمية اقتصاديتها للقضاء على الفقر والمجاعة والإمراض والأوبئة ، وإيجاد آلية لتخفيف الديون الخارجية ، التي تتعاظم يوماً بعد يوم ، في ظل متغيرات دولية مؤثرة ، وصعوبات إقليمية ودولية ، على عكس الدول الغربية التي تتمتع باقتصاديات عالية وإمكانيات صناعية وتقنية هائلة .

وفي ظل التغيرات الدولية الكبرى ارتبطت ظاهرة العولمة بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة ، مثل التدخل الإنساني ، الأمر الذي أدى إلى بروز صراع بين اتجاهين أحدهما يؤكد على أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية ، ويمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم ، وأنها تحقق توحيداً وتعبئة للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد ، ووفق هذا الاتجاه فإن العولمة تطرح قيماً معينة في الحكم على الدول المختلفة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أما الاتجاه الآخر فيتمسك بالمحلية ، ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها ، في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية ، وبعبارة أخرى تدعو التمسك بالذات الموجودة في المجتمع ، فمعارضو العولمة يعدونها سبباً في مزيد من الفقر للفقراء ومزيد من الثراء للأثرياء ، كما ينسبون إليها تدمير البيئة والاستغلال الحديث ، ويطالبون باتخاذ القرارات الحاسمة والجدية من أجل الحد من انتشارها[39] ، وتتفاقم الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي ، عندما تحاول القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي ، لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ، معتمدة في ذلك على امتلاكها لمنافذ إعلامية عديدة و عالمية ، ويطلق على تلك العملية عولمة المصالح المحلية ، وهذا يعني أن

1- مهدى فاخرى ، العولمة والسياسة الخارجية ، ترجمة علاء الدين عبدالعزيز ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 557 .

الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الحفاظ على مصالحها ، مستغلة في ذلك المنظمات الدولية كمجلس الأمن لفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية المختلفة ، حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى ، أو تمثل تهديداً غير مباشر لأمنها القومي ، ويؤكد ذلك السياسات التي اتبعتها واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن ، فقد تصرفت منطلقة من كونها القطب الأوحد في العالم ، واتحدت مواقف تخالف مصلحة العالم في كثيراً من المناسبات ، مثل : موقفها من الجهود المبذولة لحماية البيئة من التلوث ، ومعارضتها لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ، إضافة إلى موقفها من المحكمة الجنائية الدولية ، والتي أعلنت الانسحاب منها خوفاً من خضوع بعض جنودها في الخارج لأحكامها ، فضلاً عن العديد من المواقف الأخرى التي بدأت فيها في جانب ، ومعظم دول العالم في جانب أخر ، كل هذا أدى إلى خلق البيئة الملائمة للتطرف والإرهاب في العديد من دول العالم ، والموجه بالأساس ضد الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

ويمكن القول أن تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شئون الدول أفضى إلى تغيير في واقع ممارسة السيادة الوطنية وحدود هذه السيادة ، كما أدت إلى تغيير في أنماط العلاقات الدولية والعناصر التي تحكم هذه العلاقات ، بل أدت إلى تغيير الأولويات والشروط ، التي يجب أن تبنى على أساسها كل الدول ، بكافة مؤسساتها ومواقفها الوطنية ، كي تتمكن من الانخراط في العولمة وعدم السقوط في هاوية التهميش ، بل إن حرية الدول في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت مقيدة ، وأصبح هامش هذا الاختيار ضيقاً للغاية ، وتتعرض الدول الصغيرة والنامية والفقيرة لضغوط مباشرة وغير مباشرة ، عن طريق محاصرتها بخيار وحيد ، وهو قبول مجموعة من القواعد التي تحكم الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حتى لا تزداد مشاكلها الاقتصادية تفاقماً ، وحتى لا تجد نفسها معزولة عن المجتمع الدولي ، وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً للسيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة ، بمعنى إن تقصير الدولة وعدم قدرتها على تأمين مواطنيها وحمايتهم يلغي تلقائياً حقها في إبعاد

1- أشرف سعيد العيسوي ، التغيرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي ، www.kkmay.gov.sa .

الآخرين[1] ، وأضحى الحديث عن الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي مسيطرة على لغة الخطاب السياسي والحوار الفكري بالمنتديات الثقافية في كثير من مناطق العالم .

إن بروز الدور الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة الأفريقية ، مع تراجع الدور الأوربي ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة إلى منظومة الأمن القومي العربي والإسلامي ، إذ لم يعد التأثير الصهيوني في السياسة الأمريكية قاصراً على القضية الفلسطينية ، بل تجاوزها ليشمل مناطق أخرى من العالم ، وهو ما يعني إعادة ترتيب خريطة التوازنات الإقليمية في هذه المناطق ، بما يخدم مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، وذلك على حساب أطراف أخرى[2] .

وعلى الرغم من تشابه معظم الأدبيات في التعبير عما أصاب واقع العلاقات الدولية من تغيرات ، فأن هذه الأدبيات قد تمايزت عن بعضها في إبرازها لبعض هذه التغيرات دون غيرها ، كما تمايزت عن بعضها في تحديد نوع العلاقة بين هذه التغيرات من حيث كون بعضها سببا أو نتيجة لبعضها الآخر ، وهو ما انعكس بالضرورة على توصيفها لخصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة انطلاقاً من أن هذه الخصائص هي نتاج ما حدث من تغيرات عالمية على النحو التالي[3] :-

1 - اتفق تيار واسع من الأدبيات- في توصيفه لخصائص العلاقات الدولية- على أن العالم شهد عصراً جديداً بعد انتهاء الحرب الباردة ، وأن أهم معالم هذا العصر هي انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية ، وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل ، بينما انطلق البعض من رصد هذه التغيرات ذاتها ، منتهيا في تحليله إلى أن العالم لا يشهد شيئا غير مسبوق ، وأن هذه التغيرات معظمها وقتي ، في حين أن الخط العام للتفاعلات والقوى المؤثرة فيه مازالت قائمة .

1- المرجع السابق ، www.kkmay.gov.sa .

2- أحمد عبدالرزاق ، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 170 ، 1993م ، ص 43 .

3- امانى محمود غانم العفيفى ، البعد الثقافي فى دراسة العلاقات الدولية ، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008 م ، ص 35 ،36 .

2 – مرور العلاقات العربية – العربية ، بمحنة حقيقية ، لعل أخطر سماتها التمزق والتشتت في السياسات والأهداف ، بحيث أصبح من أصعب الأمور على المهتمين بالشؤون العربية رسم خطة واضحة لحماية الأمن العربي ، بل أكثر من هذا وضع مفهوم موحد ومتفق عليه بين جميع الأطراف ، لما يطلق عليه الأمن القومي العربي .

3- عند المقارنة بين المقومات العامة للأمن القومي العربي ، وبين الوضع الراهن في الدول العربية نجد الآتي[1] :

أ – القوة العسكرية : دُمِّر جزء مهم من القوة العربية ، متمثلا في تدمير العراق عسكريا ، فيما سمي بحرب الخليج الثانية ، أما القوتان الأخريان المصرية والسورية فقد انضمتا إلى المحور الغربي ، وبذلك لا يمكن أن نتكلم اليوم عن قوة عسكرية عربية مستقلة .

ب – التنمية الاقتصادية : تعد التنمية الاقتصادية متعثرة في أغلب الدول العربية ، حيث أنها تعتمد غالباً على القروض ، وليس على تنمية الإنتاج .

ج – الاستقرار السياسي : من الصعوبة بمكان الحديث عن الاستقرار السياسي في الدول العربية اليوم ، حيث تتهددها مخاطر داخلية وخارجية .

د – الاتفاق على مصادر التهديد : ليس هناك أي اتفاق بين الدول العربية في هذا الشأن .

هـ – ونتيجة لكل هذه السلبيات لا يوجد تنسيق في صنع القرارات العربية ، ومن ثم لا يمكن الحديث عن جهاز موحد عربي لصنع القرار.

المبحث الثاني : العلاقات العربية الأفريقية وقضايا الاهتمام المشترك

جاء تأسيس جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945م ، محصلة لتفاعل عدة عوامل :

1- عزو محمد عبد القادر ناجي ، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي ، الحوار المتمدن - العدد: 2380 - 2008 / 8 / 21 . www.ahewar.org

أولها الآمال والطموحات القومية العربية ، التي ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر ، وتعمقت جذورها بين أبناء الشعب العربي .

وثانيها التطورات السياسية الإقليمية بعد الحرب العالمية الأولى ، وخاصة تزايد الهجرة اليهودية لفلسطين بعد صدور (وعد بلفور) عام 1917م ، وكذلك السياستان الفرنسية والبريطانية لاقتسام مناطق النفوذ ، والسيطرة على العالم العربي .

وثالثها الآراء التي أطلقها المفكرون العرب لبعث الأمة من سباتها ، وظهور حركات استقلال الدول العربية ، والرغبة في المحافظة على الاستقلال الوطني ، وقد انشغلت الجامعة العربية بالقضايا الإفريقية في وقت مبكر ، على أساس أن الاستعمار العالمي كلٌ لا يتجزأ ، وأن قوى التحرر يجب أن تتوحد في مواجهته .

وعلى هذا الأساس جاء ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية بتأكيد ذات المبادئ والسياسات التي اعتنقتها الجامعة العربية ، دعماً وسنداً لها ، وصار كلاهما عوناً للآخر في العمل على تحقيق ذات الغايات والأهداف ، ومن السهل أن نفهم العلاقة على هذا الوجه ، إذا علمنا أن ذلك يجد سنده في العوامل الجغرافية والتاريخية و الدينية .

أولاً : جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية

منذ استقلال الدول الأفريقية ، حرصت جامعة الدول العربية على إيفاد المبعوثين إلى الدول الأفريقية ، للبحث في سبل تعزيز التعاون بينها وبين الدول الأفريقية ، فقامت بإنشاء مكاتب لها في القارة الأفريقية ، وخصصت منحاً دراسية للطلبة الأفارقة الدارسين في الجامعات العربية ، كما أيدت المؤتمرات الأفريقية(*) وقضاياها العادلة ، ودعمت مواقف الدول الأفريقية في المحافل الدولية[1] ، فضلا عن دعمها ووقوفها إلى جانب حركات التحرر الوطني ، أثناء مرحلة الكفاح ضد الاستعمار الأوروبي .

---

*- لقد سبق منظمة الوحدة الأفريقية عدة مؤتمرات في داخل أفريقيا ، فعقد أول مؤتمر في أكرا عام 1958 م ، والمؤتمر الثاني أيضا في أكرا ، وفي عام 1960 م عقدت ثلاثة مؤتمرات أفريقية في أديس أبابا بإثيوبيا ، وليبولدفيل في زائير ، والمؤتمر الثالث في تونس ، وعقد مؤتمر في الدار البيضاء عام 1961 م ، وفي السنة نفسها عقد مؤتمر القاهرة ، وفي عام 1963 م عقد مؤتمر أديس أبابا الذي تمخض عنه إصدار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

1- محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الافريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص55 .

وعندما انعقدت الدورة الثانية لمجلس وزراء دول منظمة الوحدة الأفريقية سابقا في عام 1973م ، كان من أهم مقرراتها : تشكيل لجنة من سبعة أعضاء من المنظمة ، تقوم بإجراء الاتصالات مع جامعة الدول العربية ، لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي ، وفي العام 1975م ، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية سابقا قراراً بتوسيع لجنة السبعة لتضم خمسة أعضاء جدداً ، كما قررت جامعة الدول العربية تشكيل لجنة من اثني عشر ، عضوا مهمتها التشاور مع اللجنة المنبثقة من منظمة الوحدة الأفريقية سابقا ، للوصول إلى برمجة معينة للتعاون العربي الإفريقي ، ولذلك تم عقد المؤتمر الوزاري الأول في عام 1976م ، لدراسة سبل التعاون ما بين الطرفين العربي والإفريقي ، وفي هذا المؤتمر تم الإعداد لمؤتمر قمة عربية أفريقية في القاهرة عام 1977م ، وقد حضره ثلاثون رئيس دولة ، أربعة عشر من الرؤساء العرب ، وستة عشر من الرؤساء الأفارقة ، وستة نواب رؤساء ، وثمانية رؤساء حكومات ، وستة عشر وزيرا للخارجية ، لوضع أسس للتعاون السياسي والاقتصادي بين العرب والأفارقة ، وكان من أهم مقرراته ، توطيد العلاقات العربية الأفريقية في كافة المجالات الاقتصادية ، والمالية ، والتعليمية ، والثقافية[2] .

كما تم تأسيس الصندوق العربي للمعونة الفنية لأفريقيا برعاية جامعة الدول العربية ، عام 1974م ، وقد بدأ برأس مال قيمته 15 مليون دولار ، ليرتفع بعدها إلى 25 مليون دولار ، بمساهمة كل من الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية والعراق وليبيا ، ومن أهم أهداف الصندوق تقديم مساعدات فنية للبلدان الأفريقية اقتصاديا واجتماعيا وعلميا[1] ، كما قام الصندوق بتقديم المنح الدراسية إلى عدد كبير من الطلاب الأفارقة في الدول العربية[2].

وفي سبيل تفعيل التعاون العربي الأفريقي دعا مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، الذي عقد في تونس عام 1994م ، إلى دفع التعاون العربي الأفريقي

2- شربل زعرور ، التعاون العربي الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .
1- المرجع السابق ، ص 108 ، 109 .
2- أرشيف نشاطات وإنجازات الجامعة العربية خلال عام 2001 م ، www.google.com العلاقات العربية الأفريقية ، عنوان البحث ، مساعدات الدول العربية إلى القارة الأفريقية ، 2002 م .

قدماً في كافة المجالات ، بما في ذلك مجال الإعلام ، من خلال تنفيذ البرامج التي تم الاتفاق عليها[3] .

كما تم التوقيع على محضر اتفاق بين غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس ، وهيئة المعارض التجارية بغرفة التجارة والصناعة لمجموعة (77)[*] لدعم التجارة والاستثمار في أفريقيا ، يوم السبت الموافق 28 أبريل 2001 م[4] .

ثانياً : الاتحاد الأفريقي

جاء الاتحاد الإفريقي بديلاً لمنظمة الوحدة الأفريقية التي قرر رؤساء الدول الأفريقية استبدالها بمنظمة إقليمية ، تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، التي تواجه القارة في القرن الحادي والعشرين ، فهي عبارة عن منظمة إقليمية تضم دول القارة في إطار مؤسسي جديد ، ولم يكن تأسيس الاتحاد الأفريقي مفاجأة لمتتبعي شؤون العمل الأفريقي ، بل جرت عدة محاولات لتعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وكان من أبرزها تلك القرارات التي جاءت في القمة الأفريقية عام 1979م ، والتي قررت إنشاء لجنة يناط بها مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، حتى يمكن تطوير مؤسساتها وآلياتها ، ومنها أيضا توقيع اتفاقية (أبوجا) المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بنيجريا في يونيو 1991م ، خلال القمة السابعة والعشرين ، كما كانت هناك بعض الأفكار والمحاولات التي أخذت الطابع المدني أكثر من الجانب الرسمي ، ومن ذلك المشروع الذي طرحه رئيس نيجيريا السابق (أوباسانجو) لخلق منتدى لبحث موضوعات التنمية والتعاون والأمن والاستقرار في أفريقيا ، على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي .

لكن يلاحظ أن كل هذه المجالات قد استهدفت إدخال تعديلات علي منظمة الوحدة الأفريقية ، وليس استبدالها ، غير أن الجهود التي بذلتها ليبيا كانت تهدف إلي استبدال المنظمة بالكامل بمنظمة أقوي وأكثر فاعلية ، ومن هنا كان إعلان (

3- حمد سعيد حمد ، العلاقات العربية الأفريقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1995 م ، ص 229 .

*- مجموعة (77) : منظمة دولية تم إنشاؤها في العام 1964 م ، تضم مجموعة من دول العالم الثالث تعمل على حل المشاكل الاقتصادية للدول النامية .

4- الاقتصادي ، مجلة تعنى بشؤون التجارة والصناعة والزراعة ، تصدرها غرفة التجارة والصناعة والزراعة ، طرابلس، العدد الخامس عشر ، السنة الخامسة ، ليبيا ، نوفمبر ، 2001 م ، ص 36 – 37 .

سرت) الأول في 1999/9/9م ، بخصوص الاتحاد الإفريقي ، ثم دخل القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، الذي تم التوقيع عليه في يوليو 2000 م ، في لومي (توجو) حيز التنفيذ في مايو 2001 م ، بعد أن تمت الموافقة على النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي في مؤتمر سرت الثاني ، وهو مؤتمر استثنائي انعقد في مارس 2001 م ، وأعلن التوقيع فيه بشكل رسمي على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، وذلك حين صادقت عليه 36 دولة عضوا ، وحل محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، الأمر الذي قاد إلي إعلان الاتحاد رسميا في (ديربان) بجنوب أفريقيا ، والتي كانت مقر انعقاد أول قمة لهذا المولود الجديد من 8 إلى 10 يوليو2002 م .

ثالثاً : الموقف العربي الأفريقي من قضايا الاهتمام المشترك

هناك مجموعة من المعوقات تحتاج إلى معالجة من قبل العرب والأفارقة على حد السَّواء لإنجاح مسيرة التعاون العربي الأفريقي ، مثل الصراعات السياسية ، والمشاكل الاقتصادية ، والتخلف الاجتماعي ، والثقافي ، وتراجع القدرات المالية العربية ، بسبب أزمة النفط ومشكلات الديون ، ومثل قضايا العولمة ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان....الخ ، فالاهتمام بإصلاح تلك المسائل سيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق رفاهية الشعوب وتحقيق التقدم والرقي الاجتماعي ، وسيؤدي كذلك إلى تعزيز التعاون العربي الأفريقي ، ليقف صامداً أمام التحديات الدولية الراهنة ، وليصبح طرفاً مؤثراً في آلية النظام الدولي ، ما يشجع على تطوير التعاون العربي الأفريقي[1] .

ولذلك يجب على العرب والأفارقة تكثيف العمل الجاد والموجه ، نحو تحقيق النتائج المرجوة ، من خلال الاعتماد على ضرورات الحاضر واحتياجات المستقبل ، الأمر الذي يتطلب تنسيق السياسات والخطط الموضوعة ، وترجمتها إلى واقع حي وحقائق تتحدث عن نفسها ، وتنسيق المواقف السياسية في المحافل الدولية ، ويمكن أن نورد بعض هذه القضايا بشي من التفصيل في النقاط التالية :-

1- القضايا العنصرية وتصفية الاستعمار:-

1- سالم حسين البرناوي ، أفريقيا والمنظمات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

كانت النظم العنصرية في الجنوب الإفريقي هي الشغل الشاغل للدول الأفريقية ، من حيث كون هذه النظم تمثل آخر وأخطر ملامح الاستعمار وأشدها ضراوة ، وقد خاضت الدول الأفريقية حملات مكثفة ومواجهات ضد التمييز العنصري على المستوى الإقليمي ، وعلى المستوى العالمي ، داخل أروقة الجمعية العامة ، أو في مجلس الأمن ، أو في الوكالات المتخصصة ، أو في محكمة العدل الدولية ، وذلك عندما رفعت ليبيريا وإثيوبيا دعوى ضد جنوب إفريقيا في الستينيات ، وقد حاولت منظمة الوحدة الأفريقية وقتها أن تمول عملية المقاضاة الرسمية لنظام الفصل العنصري ، أما على المستوى الإقليمي فقد قطعت المنظمة علاقتها بجنوب إفريقيا ، وقررت عدم الاعتراف بأي نفوذ لها في ناميبيا ، كما فرضت عقوبات مماثلة لعقوبات الأمم المتحدة ضدها ، وقاومت المنظمة سياسة الانفتاح التي نادت بها جنوب إفريقيا ، والتي كانت تقصد بها شق الصفوف الإفريقية[2] .

وقد أقرت الدول الأفريقية بضرورة مقاطعة النظام العنصري في جنوب إفريقيا عام 1981م ، ما يعكس الاهتمام بهذه القضية ، التي ظلت الشغل الشاغل للأفارقة حتى انهيار هذا النظام ، الذي مارس أسوأ صور التعسف والاضطهاد والتنكيل بالوطنيين ، وخاصة أعضاء حركات التحرر الوطني ، وقد بنى هذا النظام العنصري عدداً من التحالفات الاستعمارية القوية ، التي أطالت عمر هذا النظام حتى انتهاء الحرب الباردة ، التي لاشك قد عرف هذا النظام خلالها انتعاشا ومساندة من الغرب ، على أساس أن جنوب أفريقيا كانت ركيزة للإستراتيجية الغربية ، ضد الاتحاد السوفيتي ، ما دفع الغرب إلى التغاضي عن سياستها العنصرية وتحالفها مع النظم الاستعمارية والعنصرية ، وكذلك نجحت المجموعة الأفريقية في أن تجعل إعادة النظر في العلاقة بين جنوب إفريقيا والأمم المتحدة ، من البنود الدائمة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام 1974م[1] .

ومما يذكر أن الدول الإفريقية أنشأت داخل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية مكتباً لفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب إفريقيا ، وتنسيق المقاطعة والتعاون مع

2- عبد الرحمن اسماعيل الصالحى ، أفريقيا وعدم الانحياز ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 1984م ، ص 55 .
1- المرجع السابق ، ص 56 .

الدول الأجنبية، وتوجيه نداءات إلى الدول التي لا تحترم العقوبات[2] ، وفى أوائل التسعينيات اتجهت جنوب إفريقيا نحو التحول الديمقراطي .

2- قضية حرب الخليج الثانية

لقد كان العدوان العراقي على الكويت نتيجة خطأ في الحسابات ، فقد اعتقد صدام حسين أن الدول الكبرى منشغلة بتصفية ما تبقى من آثار الحرب الباردة ، وأنهم لم يهتموا بما يحدث في الخليج ، وكان يأمل في أن يجد قدراً من الفهم لموقفه هذا ، لدى هؤلاء الذين قاموا بتزويده بالسلاح لمحاصرة الثورة الإيرانية واحتوائها ، وقام صدام حسين بالاستيلاء على الكويت في 1990/8/2م[3] .

والجدير بالذكر أن الدول الأفريقية قد اتخذت زمام المبادرة بإعلان إدانتها للغزو العراقي للكويت واندلاع أزمة الخليج في 1990/8/2م ، حيث جاء بيان منظمة الوحدة الأفريقية مطالباً العراق بالانسحاب ، وعودة الشرعية لنظام الحكم الكويتي فيما عرف باسم " أديس أبابا "[1] .

وأكدت الدول الأفريقية هذا الموقف في كافة الاجتماعات ، والمؤتمرات والمنظمات الدولية ، فعلى سبيل المثال أعربت الوحدة النقابية الإفريقية في بيانها الصادر في(أكرا) مقرها الدائم في فبراير 1991م ، على الرغبة في انتهاء حرب الخليج وعودة الشرعية الدولية في الكويت ، كما أدانت الغزو الدول الأفريقية ، التي شاركت في اجتماع مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ببلجراد في 1991/2/14م ، وكذلك وقفت الدول الأفريقية مع قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن ، وأصدرت منظمة الوحدة الأفريقية في 1991/1/23م ، بياناً دعت فيه إلى وقف العمليات العسكرية ، وعندما أوقفت الحرب أعلن المؤتمر الوزاري للدول الأفريقية بأديس أبابا(خلال الفترة 1991/3/3-/2/25م) قراراً خاصاً رحب فيه بقرار وقف إطلاق النار وإعادة الشرعية للكويت ، ودعا إلى البدء في إعادة تعمير المنطقة في أقرب وقت ممكن ، ومن المعروف أن دول القارة الأفريقية ، قد وقفت بمنأى عن

2- المرجع السابق ، ص 57 .

3- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1992م ، ص 18.

1- الهيئة العامة للاستعلامات بوزارة الإعلام ، أفريقيا وحرب الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 12 .

حرب الخليج الثانية ، باستثناء السنغال والنيجر وسيراليون (ذات الأغلبية المسلمة) والتي شاركت بإرسال وحدات من قواتها إلى الأردن والسعودية بلغ مجموعها 1100 جندياً وثلاثين طبيباً[2] .

ويمكن تقسيم المواقف الإفريقية من أزمة الخليج وحربها الثانية إلى مجموعة دول ، أيدت قرارات الأمم المتحدة ، مثل إثيوبيا التي أدانت الغزو العراقي وأصدرت بياناً رسمياً في 1991/1/18م ، وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط لخروج العراق من الكويت ، وكذلك فعلت كينيا – وتنزانيا – وبوركينافاسو– ومالي – وغانا – ونيجيريا – وأنجولا – وناميبيا – وزامبيا – وزيمبابوي – وجنوب إفريقيا – والكاميرون – وتوجو – وزائير – ومصر ، ومجموعة دول شاركت بإيجابية في أزمة الخليج ، مثل السنغال والنيجر وسيراليون ، ومجموعة دول أيدت النظام العراقي مثل اريتريا – والسودان – ومدغشقر ، و دول أخذت موقف الحياد مثل المغرب – وتونس – والجزائر ، وامتنعت عن إبداء الرأي في هذه الأزمة ، وقد تعرضت جميع الدول الأفريقية للأضرار الاقتصادية بكم متفاوت من دولة لأخرى ، فهناك ما يزيد عن العشر مليارات دولار كانت تحصل عليها إفريقيا في صورة منح قد انخفضت كثيراً أبان الأزمة وبعدها ، ما أثر سلباً في دول القارة[40] .

وقد تسببت حرب الخليج في انخفاض المعونات التي تحصل عليها الدول الأفريقية ، ما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية داخل الدول الأفريقية ، كما أدى ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة تكاليف إنتاج الوقود ، ما أدى إلى وجود شلل اقتصادي في بعض الدول مثل زيمبابوي[41] .

3- قضية التنمية والعولمة

تعد العولمة من أكثر ظواهر القرن العشرين تعقيداً ، وعلى الرغم من أنها بدأت بحرية الأفراد والمؤسسات الاقتصادية ، بغيه إنجاز المعاملات (البيع والشراء وغير ذلك) مع أتباع الدول الأخرى ، فإنها بالتدريج أصبحت أكثر

2- المرجع السابق ، ص 2 .
1- المرجع السابق ، ص 4 .
2- كردابادى على ورزاقى إسماعيل ، كزارش ، المبادلات التجارية بين ايران وقارة إفريقيا 1377هـ - 1371هـ ، إدارة دوم آفريقيا ، ترجمة غازى السعدى ، وزارت امور خارجه ، ص 98 .

تعقيداً ، وضمت إليها سائر القطاعات الاقتصادية ، وانتقلت هذه العولمة إلى السياسة والثقافة أيضا ، حتى أضحى مؤيدوها يعدونها مصعداً سريعاً يمكن أن يحقق للإنسان في طرفة عين (السلام العالمي) ، أما معارضو العولمة فيعدونها سبباً في مزيد من تفقر الفقراء ، ومزيد من الثراء للأثرياء ، كما ينسبون إليها تدمير البيئة والاستغلال الأمثل لها ، ويطالبون باتخاذ القرارات الحاسمة والجدية من أجل الحد من انتشارها[42] .

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي الذي يلعب دوراً مهما في التنمية الاقتصادية للدول ، فقد نجحت فيه الدول المتقدمة بنسبة أكبر من الدول النامية ، ففي عام 1998م ، استثمرت المؤسسات الأمريكية 133 مليار دولار في الخارج ، بينما وصل معدل استثمار الأجانب في أمريكا إلى 193 مليار دولار في نفس العام[43] .

وتعد فترة الحرب الباردة وسرعة حركة العولمة ، نهاية العلاقات الدولية القديمة والتقليدية ، وعلى هذا الأساس لا يمكن عَدَّ الحكومة الممثل والعنصر الرئيس في هذه الحالة ، وفى ظل هذه الظروف لن تنحصر القوة العسكرية في زمام الحكومة ، ولن يتم تعريف العقلانية (على خلاف ما عرضه الواقعيون حتى الآن) على أساس وحدة حكومية رسمية فقط ، وعلى هذا ينبغي إعداد سائر الجماعات الوطنية (الدينية والعرقية والقومية وغيرها) شريكا في هذه العقلانية ، وستكون حقيقةً لا يمكن إنكارها[44] .

وبالنسبة لدول الجنوب فينبغي أن نشير إلى أن معظم هذه الدول في ظل العولمة قد فقدت قدرتها ، لاسيما عندما تدخلَ العشرات من الممثلين غير الحكوميين في وضع سياساتها ، وفى ظل هذه الظروف التي أصبحت فيها حدود مثل هذه الدول أكثر تقبلا للسيطرة عليها ، ووضع تحديدات لفرض السيادة عليها ، وكثير من المجتمعات المذكورة ليست لديها القدرة على توسيع علاقاتها على المستوى العالمي ، ولا تستطيع كذلك الحفاظ على وحدتها الداخلية ، ونظرا للتحولات التي حدثت في

1- مهدى فاخرى ، العولمة والسياسة الخارجية ، ترجمة علاء الدين عبدالعزيز ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 557.

2- Edwards Sebastian: Openness, Productivity and Really Know? Economic Journal (March 1998) p.17.

3- حمدى عبدالرحمن ، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة...آى مستقبل ؟ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2007 م ، ص 62 .

مفهوم الجغرافيا السياسية في عصر العولمة ، فقد أصبحت الكثير من تلك المجتمعات لا تستخدم قوتها التسويقية المطلوبة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية[45] .

ترتبت على هذه العولمة نتائج خطيرة على التنمية الأفريقية ولازالت دول هذه القارة تعانى منها ، ما دفعها إلى الشعور بأهمية التكامل الاقتصادي ، حتى لا تكون مهمشة في عالم لم يعد للضعيف فيه مكان ، وحيث أصبح الاقتصاد هو القوة الأعظم ، لذلك نجد عدداً كبيراً من دول القارة يشترك في عضوية أكثر من تجمع اقتصادي ، ومن التجمعات الاقتصادية الأفريقية المهمة : جماعة الساداك ، وجماعة الإيكواس ، وجماعة الكوميسا ، وكلها جماعات تهدف إلى التكامل الإقليمي وتنمية القارة[46] .

ورغم أن بعض الدول الأفريقية قد حققت نجاحاً كبيراً في اتجاهات تنمية اقتصادها الوطني– فإن عمليات التنمية في القارة مازالت تتسم بطابع التخلف الشديد، والدليل على ذلك انخفاض نصيب الفرد الأفريقي من الدخل القومي ، فهو يبلغ في المتوسط 134 دولاراً في السنة مقابل 1600 دولار في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ، و3587 دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية[47] .

ومن الخطوات التي اتخذتها الدول الأفريقية في مجال التنمية ما يعرف بمبادرة (النيباد)[*] ، لحل مشكلات التنمية في القارة عبر الاعتماد على الذات ، وقد اتجهت الدول الأفريقية (بما فيها الدول العربية الواقعة في الشمال الأفريقي لإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية) وذلك بموجب التوقيع على معاهدة (أبوجا) في يونيو 1991م ، والتي استهدفت تحقيق أقصى مراحل التكامل الاقتصادي المتمثل في وجود عملة أفريقية مشتركة ، وذلك بمضي 34 سنه من تاريخ نفاذ المعاهدة[48] .

1- المرجع السابق ، ص 63 .

2- نبيل عثمان ، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية ، آفاق أفريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، العدد2 ، 2000م ، ص 55 .

3- السعيد البدوى ، العولمة وآثارها على أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1999م ، ص 176 .

*- " NEPAD " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من أهم حلقات التعاون والتفاعل الأفريقي مع العالم الخارجي.

4- حول النيباد أنظر ، محمود أبو العينين التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، 2006 - 2007م ، ص 13 .

إضافة إلى ذلك وُضِعَت مبادرة (النيباد) بناء على واقع التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة ، ولذلك جاءت خطة عمل المبادرة شاملة لمشروعات مشتركة بين أكثر من دولتين على الأقل[49] .

مما سبق يتضح أن ظروف ما بعد الحرب الباردة ، وبروز القطب الواحد أدى إلى تسارع خطى العولمة اقتصاديا وسياسياً ، وثقافياً ، وإعلامياً ، وفَرَضَ ضغوطها على كل دول العالم ، وخاصة الدول النامية ، كل ذلك جعل ظروف الدول العربية والأفريقية تتشابه ، الأمر الذي يحتم عليها التعاون ، والسعي نحو الاتحاد فيما بينهما ، خاصة في وقت يعدُّ للتكتلات أهمية كبيرة ، وعلى هذا الأساس اتحدت جهود القادة العرب والأفارقة ، من أجل الوصول إلى تقارب إقليمي ، يتجاوز العقبات التي تراكمت عبر السنوات الماضية ، ويعمل على صهر كافة الطاقات البشرية ، والاقتصادية والسياسية في بوتقةٍ واحدة ، حتى يتمكن العرب والأفارقة من مواجهة المستجدات التي أفرزتها التغيّرات الدوليّة الكبرى ، ولذلك اتفقت دول القارة الأفريقية على إنشاء منظمة إقليمية تهتم بشؤون العرب والأفارقة ، وتدعم تقدمهم الاقتصادي ، والسياسي ، وتعزز استقرارهم الأمني ، ويعدُّ الاتحاد الأفريقي بمثابة القاعدة الأساسية للتعاون العربي الأفريقي ، في إطار مرحلة لها أهمية تاريخية كبرى بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة .

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية للعلاقات العربية الأفريقية

في ضوء العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة ، وتجربة التعاون العربي الإفريقي ، والمستجدات على الساحة الدولية ، يمكن القول بأن الرؤية الإستراتيجية لآفاق المستقبل للعلاقات العربية الأفريقية ، يمكن أن تنطلق من تحديد العوامل التي تجعل من وجود الفضاء العربي الأفريقي مسألة ضرورية بالنسبة للعرب والأفارقة على حد السواء ، حيث أكد الطرفان على ضرورة إجراء تنسيق أكبر بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من أجل رفع مستوى الحوار ، وقد أقرت القمة الأفريقية المنعقدة بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا سنة 2004 م ،

1- محمود أبو العينين التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

برنامجاً أطلقت عليه " الإخاء العربي الأفريقي " ضمن خطتها الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي ، وقد تم اقتراح لجنة خبراء لذلك ، خلال الاجتماع الثاني بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي عقد أواخر سنة 2006 م[50] .

والواقع على الرغم من الايجابيات التي ينطوي تحتها التحرك العربي الأفريقي لإحياء التعاون وآلياته ، فإنه يمكن القول بأن تلك الآليات قد تجاوزتها المرحلة ، حيث استنفدت منظومة العلاقات العربية الأفريقية المرحلة التي نشأت فيها ، والتي كانت مبنية على المنافع والمصالح السياسية المتبادلة ، ومن ثَمَّ فإن الإطار الضيق الذي حكم العلاقة أثناء الحرب الباردة لم يعد ملائماً ، وبات من الضروري البحث عن صيغة أكثر ملاءمة للواقع الدولي الحالي ، حيث يعيش في أفريقيا أكثر من 900 مليون نسمة طبقاً لإحصاء عام 2007 م ، يشكلون خمسة عشرة في المائة من سكان العالم[51] ، وتتميز قارة أفريقيا بمرور خط الإستواء في منتصفها ، ويقع نحو ثلثي مساحتها بين مدار السرطان والجدي ، ما يضفى على القارة تباينا ملحوظا في الأنماط المناخية و النباتية[52] .

أولاً : الأسس والعوامل الدافعة لضرورة وجود الفضاء العربي الإفريقي

في ظل المستجدات الدولية ، وما يرتبط بها من دور متنامٍ للتكتلات والتجمعات الإقليمية ، تبرز أهمية تدعيم التعاون العربي الإفريقي في مجالاته المختلفة ، والارتقاء بمستوى العمل العربي الأفريقي المشترك ، للوصول به إلى الشراكة الكاملة[4] ، وإزالة كل المعوقات التي تعرقل قيام حوار بناء بينهما ، حيث إن تراجع العلاقات العربية الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والإفريقية والدولية الراهنة , فالتحديات التي تفرضها العولمة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تفرض على الطرفين ضرورة الاستجابة

1- سامية بيبرس ، جامعة الدول العربية وتعزيز العلاقات العربية الافريقية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستيراتيجية ، القاهرة ، العدد 169 ، يوليو2007م ، ص117 .

2- حمدى عبد الرحمن ، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة..أى مستقبل ؟ ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

3- عادل سعد الحسنين ، الجفاف والتصحر فى افريقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1996م ، ص 30 .

4- المعرفة ملفات خاصة 2002 م ، www.aljazzera.net .

والبدء في وضع استراتيجيات جديدة للتعاون فيما بينهما ، والإستراتيجية المقترحة لإعادة بناء العلاقات العربية – الإفريقية تقوم على المحاور الثلاثة الآتية :

المحور الأول : على المستوى الرسمي (الحكومي)

تقع على كل من الحكومات العربية والإفريقية مهمة إعداد إستراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية ، تعبّر عن رؤية كلية لبناء نهضة عربية إفريقية متكاملة ، تشمل جميع الأصعدة والميادين ، ومن أهمها :

1 – الميدان السياسي

– يجب على الحكومات العربية التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ، ليشمل جميع الدول الإفريقية .

– يجب تأسيس حوار استراتيجي عربي – إفريقي بمفاهيم وصيغ جديدة ، فقد تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة (مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة إسرائيل)[1] ، ومن ثم يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية ، قوامها المصالح الإستراتيجية المشتركة ، والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين ، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة ، ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة .

– ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون ، حيث إن هاجس الأمن كثيراً ما يطغى على هاجس التنمية ، ومن ثم ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع و التوتر العربية – الإفريقية[1] ، وإيجاد حلول عادلة لها يقبل بها كل من الطرفين .

2 – الميدان الاقتصادي

يمكن إقامة صيغ عربية – إفريقية في المجال الاقتصادي ، تمثل حكومات المجموعتين وشعوبهما ، وذلك على النحو الآتي :

1- وهبي اليوري ، البترول والتعاون العربي الإفريقي ، مكتبة جامعة النيلين ، الكويت ، 1982م ، ص29 .

1- نافذ أبو حسنة ، العرب وإفريقيا ، التجاور والتشارك والتمازج ، الشاهد ، بيروت ، العدد 117 ، مايو 1995م ، ص 53 .

– ضرورة التوسع في إقامة الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المشتركة ، ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي ، حيث إن أثر هذه المشروعات أكبر في تعميق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة .

– الشراكة الإستراتيجية في مجالات الإنتاج والمشروعات المشتركة ، وإن كان هذا حكراً على الدول الأوروبية والولايات المتحدة في معاملتها مع بعض الدول الإفريقية ، ولكن عقد اتفاق الشراكة بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة جنوب إفريقيا يقدّم نموذجاً للاتفاق العربي – الإفريقي ، ويتطلب الدراسة والمتابعة لمعرفة إمكانات التكرار والاستفادة[2] .

– تنشيط حركة التجارة بين الطرفين : استيراداً وتصديراً ، على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة ، في صورة إنتاج منفرد ، أو إنتاج مشترك.. إلخ .

– إقامة مناطق نقدية إقليمية ، أو دون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية ، سواء الدولار في الوطن العربي ، أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية ، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه من خلال مناطق التجارة الحرة ، مثل : الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(18دولة)[1] .

– تدعيم المؤسسات المالية القائمة ، مثل بنك التنمية الإفريقي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ، والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا ، وذلك حتى تصبح بحق مؤسساتٍ قادرةً على تمويل مشروعات التنمية ، حيث يمكن لهذه المؤسسات المالية دعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا ، سواء أكان في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أم عن طريق القيام بمشروعات مشتركة .

– دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية ، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية ، مثل « صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا » .

2- عبد الملك عودة ، نظرة إستراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الإفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة ، 2000م ، ص144– 145 .

1- محمد عبد الشفيع عيسى ، إستراتيجية الإنقاذ ، الشاهد ، بيروت ، العدد 17 ، يوليو 1999 م ، ص 76.

– محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي ، وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي .

– بحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة تفضيلية ، وتعزيز معارض تجارية إفريقية عربية ، لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية – الإفريقية ، ولتحقيق قدر أكبر من التعاون والتكامل .

3 – الميدان الثقافي

الإكثار من اللقاءات العربية – الإفريقية المشتركة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي ، وإقامة الندوات الثنائية والجماعية ، وذلك من أجل تبنّي خطط لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين ، وصولاً إلى تحديد المصالح المشتركة .

– زيادة عدد المقبولين من الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية في العالم العربي ، وفتح معاهد ومراكز عربية لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة في الميادين الفنية المختلفة ، وهو ما ينمّي لديهم العديد من المهارات ، ويساعد على اكتشاف الكفاءات ، علاوة على إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب ، أو التدريس في المؤسسات التعليمية والمهنية والفنية المختلفة .

– دعم النشاط في مجال الدعوة الإسلامية ، والاهتمام بأوضاع الأقليات الإسلامية ، وإنشاء مؤسسات خيرية تكافلية ، وتقديم معونات الإغاثة الإسلامية ، وتنظيم مشروعات ومؤسسات للتدريب والتأهيل الحرفي والمهني ، وكذلك تقديم أنواع من النشاط الاجتماعي في مجالات الصحة ورعاية الأمومة والأطفال.. إلخ .

– إنشاء مراكز أبحاث ومؤسسات علمية متخصصة ، تقوم بدراسة المشكلات المشتركة بين العرب والأفارقة ، (مثل : مشكلات الحدود والمياه ، وإشكاليات الفقر والتخلف ، ومحاولات الاختراق الأجنبي للقارة ، والصراعات الداخلية ، وعدم الاستقرار السياسي.. إلخ) ، وتقديم الحلول الخاصة بها ، بعيداً من أي تدخلات أجنبية .

– ينبغي تأكيد أهمية تصحيح الصورة المتبادلة عن العرب والأفارقة ، وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم « الأفرابيا » الذي طرحه المفكر الكيني علي المزروعي ، ويقوم على نسيان رواسب الماضي في العلاقات بين العرب والأفارقة ، وإبراز جوانب التداخل والترابط الثقافي والحضاري بينهم[53] .

المحور الثاني : على المستوى الشعبي / الجماهيري (المجتمع المدني)

إن الحوار الثقافي العربي الإفريقي ينبغي له أن يركز على المدخل غير الحكومي ، أي منظمات المجتمع المدني ، ويستفيد من المواريث الثقافية والحضارية المشتركة بين الشعوب العربية والإفريقية ، على النحو الآتي :

– يجب الاستفادة من الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا ، إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية ، لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة ، وهو ما يفتح مجالاً أرحب للتعارف والتفاهم بين الجانبين .

– يجب تشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية ، والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة ، وفي هذا المقام تشهد إفريقيا أنواعاً ومستويات عدة من هذا النشاط من جانب بعض الدول العربية ، فالقطاع الخاص له دور بارز في قدرته على إيجاد شبكة مصالح مشتركة في كل المجالات .

المحور الثالث : على المستوى المؤسسي

هناك العديد من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية ، والتي يمكن توظيفها من أجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي ، خدمة للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين ، فهناك المؤسسات « الأفروعربية » ، وهي تضم الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ مارس 1977م ، والتي تضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى ، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشرة دول عربية – إفريقية ، وأيضاً هناك الاتحاد الإفريقي الذي أنشئ عام 2002م (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً من 1963م – 2002م) ، والذي يضم في إطاره كل الدول العربية الإفريقية

1- حمدي عبد الرحمن ، العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة قضايا استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد 2 ، يونيو 2000م ، ص 182 .

وبقية الدول الإفريقية الأخرى ، وهناك أيضاً السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا) ، والتي أنشئت عام 1994م ، إلى غير ذلك من المؤسسات . ويمكن تعزيز العلاقات العربية – الإفريقية عن طريق هذه المؤسسات والتنظيمات ، وذلك على النحو الآتي :

– ضرورة إحياء مؤسسات العمل العربي الإفريقي المشترك ، وتفعيلها من أجل مواجهة التحديات المشتركة ، بما يحقق النهضة العربية والإفريقية .

– ضرورة تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ، في مختلف المجالات السياسية والوظيفية ، والعمل على دعم اللقاءات الثنائية المشتركة ، بما يضمن تحقيق التضامن في القضايا المصيرية .

– ضرورة إحياء تجربة اللقاءات المشتركة ، على غرار اللقاء الذي تم عبر مؤتمر القمة العربية – الإفريقية الأول الذي عقد في القاهرة في مارس 1977م .

– تفعيل دور كل من الأمين العام والأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ، وجعله دوراً أكثر فاعلية وذا طبيعة تنفيذية من أجل تحقيق المزيد من التعاون العربي الإفريقي .

– تقع على جامعة الدول العربية مهمة إنشاء وحدة خبراء أو مجموعة عمل تابعة للأمين العام ، تقوم بوظيفتين محددتين على مستوى الاختصاص وعلى مستوى المدة الزمنية ، وتكون وظيفة هذه الوحدة :

– إنشاء أو استكمال قاعدة المعلومات لجميع الأنشطة المتنوعة الميادين ، والتي تقوم بها الدول العربية على المستوى الثنائي أو الجماعي في الدول الإفريقية .

– حصر الأنشطة والمعاملات والاتفاقات التي تقوم بها الأطراف الخارجية (أوروبا ، الولايات المتحدة ، إسرائيل.. إلخ) في إفريقيا ، والتي تتقاطع مع أي تصوّر مستقبلي للتعاون العربي – الإفريقي على كل مستوياته الثنائية أو الجماعية .

ثانياً : العراقيل المؤثرة في تفعيل الفضاء العربي الأفريقي

على الرغم من أن علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول الإفريقية والوطن العربي ما تزال محدودة ، فهناك إمكانية لتفعيل حجم العلاقات والتفاعلات ،

خصوصاً في ظل وجود مؤسسات التعاون المشترك ، التي تضم دولاً من المجموعتين العربية والإفريقية .

ومن ثم يجب ، معرفة أهم العراقيل التي قد تؤثر في تطور العلاقات العربية – الإفريقية و تدعيمها في المستقبل ، والقضايا التي يمكن أن تثير توتراً أو صراعاً بين العرب ونظرائهم الأفارقة في المستقبل ، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية كثيرة ومتنوعة ، وهي تحديات تعرقل مسيرة العلاقات العربية – الإفريقية[54] .

نذكر منها على سبيل المثال :-

1- قضية المياه

تشترك بعض الدول العربية والإفريقية في العديد من الموارد الحيوية ، منها على سبيل المثال : الأنهار ، فهناك العديد من الأنهار التي تجري وتصب داخل أقاليم الوطن العربي ، (مثل : مصر والسودان والصومال وموريتانيا) ، تنبع أساساً من دول إفريقية ، فقضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة ، وهي مرشحة لأن تكون من القضايا الصعبة في المستقبل بين كل من العرب والأفارقة ، وذلك بسبب حاجة الطرفين العربي والإفريقي الملحّة إلى المياه ، خصوصاً مع التوسع في استخدامات المياه لأغراض الشرب والري ، والتوسع في البرامج التنموية[2] .

فالأنهار التي تجري في مصر والسودان وموريتانيا تنبع جميعها من دول الجوار الإفريقي ، فنهر النيل – على سبيل المثال – مورد حيوي ذو أهمية بارزة لكل من مصر والسودان على وجه الخصوص ، حيث يعد شريان الحياة الوحيد لهما ، فهو مصدر المياه الأوحد بالنسبة لمصر ، حيث إن نهر النيل يوفر لمصر 95% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة[1] ، كما يعد نهر النيل مصدر المياه شبه الوحيد بالنسبة للسودان (حيث إنه يمد السودان بـ 80% من احتياجاته السنوية للمياه) .

1- عبد السلام إبراهيم البغدادي ، المشكلات العربية – الإفريقية المعاصرة – رؤية مستقبلية في ضوء وقائع الحاضر ، مجلة قضايا استراتجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد 6 ، يونية 2001م ، ص 141 – 142 .

2- أحمد يوسف القرعي ، الأمن المائي.. مصرياً وعربياً ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 140، أبريل 2000م ، ص22 – 23 .

1- رشدي سعيد وآخرون ، أزمة مياه النيل إلى أين؟ ، مركز البحوث العربية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1998 م ، ص7 .

وفي الوقت نفسه تشكّل إثيوبيا المنبع الأهم لنهر النيل ، فهي تسيطر بمفردها على 75% من مصادر مياه النيل ، وهو ما قد يكون مصدراً للعديد من التوترات نتيجة للارتباط الوثيق بين إثيوبيا والكيان الصهيوني والولايات المتحدة ، خصوصاً مع محاولات استخدام نهر النيل ورقة للضغط على صانع القرار المصري ، نظراً لحساسية المياه في الإستراتيجية المصرية وخطورتها ، ومحاولة التأثير في مصر تجاه بعض القضايا ، مثل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ، وكذلك بعض المشروعات الإقليمية المطروحة مثل الشرق أوسطية ، ومن المعروف أن إسرائيل كانت وما زالت تمارس دوراً – ولو بشكل غير مباشر – في صراع المياه بين دول حوض نهر النيل مستغلة نفوذها الكبير في بعض الدول الإفريقية ، مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا[2] .

2– التداخل العرقي والإثني

ورثت الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي مجتمعاً مجزّءاً وممزقاً بصورة واضحة ، حتى أصبحت هذه الدول فور حصولها على الاعتراف الدولي مجرد إطار قانوني وسياسي ، بعيداً عن أن تكون حقيقة اجتماعية وثقافية ، كما هو متعارف عليه في تقاليد الدولة القومية ، فالمجتمعات الإفريقية متداخلة , وتعاني التعددية الاجتماعية والثقافية ، وتموج بأجناس وأعراق مختلفة[3] .

ولذا فإن الامتداد الإقليمي لبعض الجماعات العرقية والإثنية عبر الحدود المشتركة قد أدى إلى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة ، وهو ما تسبب في حدوث العديد من المواجهات الدامية ، كما حدث بين موريتانيا والسنغال في خلال عامي 1973م ، و 1989م ، وهو ما كاد أن يتكرر في عام 1999م ، وذلك بسبب انتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأرض الموريتانية[1] .

2- حمدي عبد الرحمن حسن ، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1993م ، ص533– 534 .

3- حمدي عبد الرحمن حسن ، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة ، 1996م ، ص 112 .

1- عبد السلام البغدادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

وهناك أمثله أخرى للتداخل العرقي ، منها على سبيل المثال انتشار قبائل « الطوارق » على طول الحدود الجزائرية – الليبية مع مالي والنيجر ، وقبائل « الزغاوة » بين تشاد والسودان ، والقبائل « النيلية » بين السودان وكلٍّ من إثيوبيا وأوغندا على جانبي الحدود ، وعدم التمكن من ضبط حركة هذه القبائل بما يحقق الأمن والاستقرار للطرفين[2] .

3- مشكلات الحدود

ورثت الدول الإفريقية عن العهد الاستعماري حدوداً مصطنعة ، لا تتفق مع الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية السائدة فيها ، فقد كان الدافع الأساسي وراء رسم هذه الحدود هو المصلحة الاستعمارية ، وبناء عليه فقد أضحت الدول الإفريقية المستقلة دولاً مصطنعة بحدود مصطنعة .

وتمثّل مشكلة الحدود أحد القيود الأساسية لمسيرة التفاعلات العربية – الإفريقية في المستقبل ، حيث إن منازعات الحدود هي أحدى مصادر التوتّر الرئيسة على العلاقات العربية الإفريقية[3] .

فهناك العديد من المشكلات الحدودية التي واجهت الدول العربية والإفريقية عقب الاستقلال ، مثل مشكلة الحدود السنغالية – الموريتانية بشأن الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة نهر السنغال[4] .

وقد اتخذت منازعات الحدود شكل الصدام العسكري المباشر في بعض المواقف ،

مثل النزاع الليبي – التشادي حول قطاع « أوزو »[1] الذي وجد حلاً بعد تنازل ليبيا عن الشريط لتشاد عقب قرار محكمة العدل الدولية ، ومن الأمثلة أيضاً : مشكلة إقليم « إيلمي » بين كينيا والسودان ، وإقليم « إنفدي » بين كينيا والصومال ، وإقليم « أوغادين » بين إثيوبيا والصومال ، والنزاع السوداني – الإثيوبي –

2- أنس مصطفى كامل ، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 107 ، يناير 1992م .

3- حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

4- عبد السلام البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2000م ، ص191 – 292 .

1- محمد عاشور مهدي ، الحدود والقيود في العلاقات العربية – الإفريقية ، مجلة شؤون عربية ، مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، عدد 38 ، يونيو 1999م ، ص 145 .

الإريتري ، والنزاع الإريتري – اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر ، وغير ذلك من المناطق الحدودية المتنازع عليها[2] .

4- الاختراق الأجنبي

من المعروف على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية أن أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للعرب والأفارقة هو « مبدأ شدّ الأطراف »[3] ، ولا شك أنَّ هذا المبدأ يمثل خطورة حقيقية ليس فقط على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية ، بل على الكيان العربي برمته ، وذلك للأسباب الآتية :

– إن تلك القوى الأجنبية قادرة على أن تخترق معظم دول الجوار العربية ، مثل : المغرب العربي ، والقرن الإفريقي ، وجنوب شبه الجزيرة العربية .

– كما أن تلك القوى قد أسهمت بشكل بارز في افتعال مشكلة الصحراء الغربية وتصعيدها ، والصراع في جنوب السودان ، والنزاع اليمني – الإريتري .

– إن الوجود الأجنبي في القارة ، متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل ، يسبّب مخاطر عدة على الأمن القومي العربي ، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية[4] .

ويمكن القول بأن ذلك الاختراق الأجنبي للقارة الإفريقية قد أثر في قضايا العلاقات العربية الإفريقية ، ومن المتوقع أن يستمر في التأثير إذا لم يُتخذ موقف عربي مضاد ، حيث أضحى التنافس الأمريكي الأوروبي متداخلاً ومتعارضاً مع المصالح العربية في إفريقيا ، كما أن الوجود الأمريكي المرتبط دائماً بالوجود الإسرائيلي ، وهو ما ظهر جلياً في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى ، يشكّل تحديات لمنظومة الأمن القومي العربي في تطبيقاته الإفريقية[1] .

5- مشكلة اللاجئين والنازحين

2- سعد ناجي جواد ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، دراسة رقم 31 ، الطبعة الأولى 1999م ، ص30 – 31 .

3- حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .

4- هاني رسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ، 112 ، أبريل 1993م ، ص 83 .

1- طلعت رميح ، إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد 60 ، مارس 1997م ، ص 9 – 10 .

إن هذه المشكلة هي من المشكلات المعقدة نظراً لتداعياتها الإقليمية والدولية ، وفضلاً عن كونها بؤرة توتّر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي ، فتجاور المناطق التي يقطنها « الطوارق » في كل من مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى اعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي ، ولعل ذلك يفسّر إنشاء لجنة وزارية في سبتمبر 1990م ، تضم في عضويتها كلاً من : ليبيا والجزائر ومالي والنيجر للتعامل مع مشكلة الطوارق .

وبصفة عامة ، فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات في العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين ، فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة ملايين لاجئ ، يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية – الإفريقية ، فالسودان وحده يحتضن قرابة مليون لاجئ من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وتشاد[2] ، الأمر الذي يُفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار ، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على استقرار الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين ، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

الخاتمة

انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً فتح الباب واسعاً أما ترتيب مغاير للأوضاع الدولية مروراً بالقطبية الثنائية وقانون الاستقطاب وانتهاء بتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم النظام الدولي ، إضافة إلى أن قواعد اللعبة الدولية التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة قد انتهت ولم يعد التوجه إلى مجلس الأمن الدولي للشكوى أو المطالبة بحق شرعي تحمل نفس المعنى الذي كانت تحمله من قبل ، اليوم وفي ظل هذه المتغيرات بات من السهل على الأقوياء التفكير في سلب حقوق الضعفاء والتعدي عليهم من دون أي رادع يحمي حقوقهم .

2- حمدي عبد الرحمن ، العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره ، ص 145 .

المتغيرات الدولية الكبرى ألقت بظلالها على المنطقة العربية ، بل يمكن القول أن تلك المنطقة كانت مسرحاً لتلك المتغيرات من خلال أزمة الخليج الثانية التي حدثت في ظروف دولية جديدة تجسدت في بروز نظام عالمي جديد على اثر انتهاء الحرب الباردة التي استمرت أربعة عقود ونصف من الزمن على اعتبار أن تلك الأزمة قد تزامنت مع مرحلة بناء النظام الدولي الجديد الخالي من الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب ، الذي أصبح يقوم في جوهره على مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى ، وقد أحدثت تلك الأزمة أثاراً بالغة في النظام العربي والإقليمي .

فضلاً عن دخول منطقة الشرق الأوسط في مرحلة جديدة بدأت أهم ملامحها من خلال محاولة تسوية الصراع التاريخي بين العرب وإسرائيل على المستوى السياسي والإعلامي في إطار ما اصطلح على تسميته بعملية سلام الشرق الأوسط ، وبهذا تم تدشين مرجعية جديدة تقوم على الانفتاح بين العرب وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي ، مرجعية تحل محل تلك التي كانت قائمة على الصراع بين العرب وإسرائيل ، ويبدو أن تلك المؤثرات في منطقة الخليج العربي قد أدت إلى إضعاف علاقات الدول الأفريقية مع دول الخليج العربي ، على عكس الدول العربية في الشمال الأفريقي التي شهدت تفاعلات ايجابية مع دول القارة الأفريقية السمراء في ظل المتغيرات الدولية الكبرى بداء بتجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) ، وانتهاء بعملية تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ، منذ أن قبلت القمة الأفريقية في الجزائر في يوليو 1999 م ، الدعوة من ليبيا باستضافة قمة استثنائية لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتلاءم مع المتغيرات والظروف الراهنة في زمن يتميز بتعاظم الاعتماد على التكتلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي أصبحت تشكل مطلباً ضرورياً لكافة الدول والحكومات المختلفة على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي ، الذي أدى إلى إحداث تغيرات في آلية النظام الدولي ، من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أصبحت تمارس هيمنتها السياسية

والاقتصادية على المجتمع الدولي ، بالاعتماد على تفوقها الصناعي والاقتصادي والتكنولوجي .

وفي ظل هذه الظروف ، تسعى معظم الدول والحكومات إلى إقامة التكتلات الإقليمية ، لمواجهة الهيمنة الأمريكية ، أو الحد منها لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الدولي ، والمناطق العربية والأفريقية في حاجة ماسة إلى تكتل يجمع بين كافة الدول العربية والأفريقية لحل مشاكلها الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية المتفاقمة ، فضلاً عن تميزها بروابط تاريخية ، وثقافية ، وحضارية واجتماعية ، وجغرافية ، لذلك جاء مشروع الاتحاد الأفريقي ليلعب دوراً محورياً وفعالاً في تسوية الخلافات الأفريقية ، ومنع القوى الخارجية من التدخل في الشؤون الأفريقية ، لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية ، وتشجيع التعاون الجماعي بين العرب والأفارقة ، وتجدر الإشارة إلى أن ثمة مجموعة من المعوقات تحتاج إلى معالجة من قبل العرب والأفارقة لإنجاح مسيرة التعاون العربي الأفريقي مثل الديمقراطية والمشاكل الاقتصادية ، والتخلف الاجتماعي والثقافي ، فالاهتمام بإصلاح تلك المسائل سوف يؤدي إلى تحقيق رفاهية الشعوب وتحقيق التقدم والرقي الاجتماعي ، وسيؤدي كذلك إلى تعزيز التعاون العربي الأفريقي ، ليقف صامداً أمام التحديات الدولية الراهنة وليصبح طرفاً مؤثراً في آلية النظام الدولي .

وقد أمكن للباحث بعد بحثه وتحليله لأثر المتغيرات الدولية على العلاقات العربية الإفريقية الوصول إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في الأتي :

1- من أبرز إفرازات التغيرات الدولية احتلال قضية حقوق الإنسان والديمقراطية حيزاً مهماً في أجندة الدول الغربية تجاه الدول العربية والأفريقية ، بدأت تتحول تدريجياً إلى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والأفريقية ، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية أو السياسية في تلك الدول تحت اسم هذه القضايا .

2- تأثر العديد من الدول العربية والإفريقية نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانسحابه من الساحة الدولية ، مما انعكس بالسلب على طبيعة العلاقات العربية الإفريقية من الناحية السياسية ، الأمر الذي أدى إلى انعدام هامش المناورة في ظل قوة عظمى واحدة مسيطرة على العالم ، بما تفرضه من ضغوط وممارسات قد لا

تتوافق آلية تنفيذها مع واقع الدول العربية والإفريقية ، لفرض إرادتها وتبني سياسات تخدم مصالحها ، وترجيح كفتها في قضاياها من خلال المنظمات الإقليمية والدولية ، خاصة إذا ما اصطدمت مع مصالح القوة العظمى المهيمنة على العالم .

3- تراجع السيادة بمفهومها التقليدي مع ظهور قنوات تسمح بالنيل من سيادة الدول العربية والإفريقية على السواء ، تحت دعاوى انتهاك حقوق الإنسان ، وعدم مراعاة التعددية الحزبية ، وانتهاج الديمقراطية ، الأمر الذي أدى إلى إرباك الأنظمة في كيفية تبني سياساتها الداخلية ، ونسج علاقاتها الخارجية ، وفق رؤيتها ومصالحها التي غالبا ما تتعارض في مجملها مع المطالبات الخارجية ، والذي يعكسه نمط تقديم المساعدات المرتبط بالمشروطية السياسية من ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي ، لذا ثمة عوائق وعقبات فرضتها تلك المستجدات العالمية على إمكانية تفعيل العلاقات السياسية بين الجانبين .

4- أن الثروات الأفريقية تجذب الرأسمال الأجنبي ، وبالتالي فان ثروات إفريقيا تتكامل مع الفوائض النفطية للأموال وللاستثمارات العربية في حقول عديدة ومتنوعة ، وهو ما يشكل البديل الأنسب لاستفادة الشعوب الإفريقية من ثرواتها ، عبر إيجاد شراكة اقتصادية عربية افريقية تضمن الاستفادة من عوائد التنمية للطرفين ، بدلا من ترك إفريقيا مكانا تقوم فيه الشركات العالمية بنقل المواد الأولية إلى الاقتصاد العالمي دونما مساهمة حقيقية في تنمية الاقتصاديات الإفريقية.

5- افتقرت مجالات التعاون في الهياكل الاقتصادية لبعض المشروعات ذات البنية الأساسية والمهمة بصفة عامة ، مثل المواصلات والنقل بكافة أنماطه ، ولا شك أن العمل على إزالة عوائق الاتصال إنما ينمي ويعزز الروابط ويسهم إسهاماً حيوياً في تنمية الهيكل الاقتصادي وتنشيطه ، ويعكس الشروط الأساسية لنجاح التعاون سواء في المجال الاقتصادي أو غيره من المجالات الأخرى .

6- مثلت عودة الوفاق العربي عقب عودة مصر إلى الساحة العربية ودورها في تفعيل وانسياب العلاقات العربية الإفريقية ، سواء على صعيد اللجان والأسواق والمعارض المشتركة واللقاءات المتعددة على مختلف الأصعدة ، أحد أهم المتغيرات

الإقليمية التي ساهمت في إعادة النهوض بالعلاقات البينية ، كما تعد أزمة الخليج الثانية ، وما خلفته من آثار على النظام العربي أبرز المتغيرات الإقليمية التي أثرت على العلاقات العربية الإفريقية ، التي كانت في مجملها آثارا سلبية ، حيث وجهت أزمة الخليج الثانية ضربة قاصمة لعقيدة النظام العربي ، الساعي نحو تبنى نظام ذي طابع قومي ثلاثي عربي إسلامي إفريقي ، إذ حالت الأزمة دون إعادة التكتلات البينية لتقوم بدورها المأمول ، مما أدى إلى تراجع الدور الإفريقي ، مع غلبة تحرك الدول العربية على تحقيق مصالحها القطرية ، وتوجهها صوب الغرب كسبيل لتحقيق أهدافها دون النظر إلى المصالح الإقليمية المشتركة ، سواء مع الجانب الإفريقي أو الجانب الإسلامي .

7- يعتبر الاهتمام بتنشيط الجانب الثقافي عبر تعزيز التعاون ، في قطاعات التعليم والإعلام والعلوم وتسهيل عملية تبادل الأساتذة والطلبة والمنح الدراسية وتشجيع استخدام اللغات الإفريقية في المؤسسات الإقليمية والقارية وإنشاء المعهد الثقافي العربي الإفريقي ، مؤشرا ذا دلالة مهمة على دفع مسيرة التعاون في المجال الثقافي .

8- إن التواجد العربي في أفريقيا قائم ومؤثر، ويمكنه أن يشكل قاعدة انطلاق للمصالح العربية في الفضاء الأفريقي ، فهو يتراوح بين التواجد الفردي للمهاجرين وبين الوجود السياسي والاقتصادي للدول العربية ، مضافا إليه الإرث التاريخي للعلاقات العربية الإفريقية .

المراجع

أولاً – الوثائق والتقارير

1- إعلان الخرطوم ، الجمهورية العربية السودانية ، 13 / 2 / 2001 م ، قسم التوثيق بأمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، ليبيا .

2- إعلان سرت ، سبتمبر 1999/9/9 م ، ليبيا ، قسم التوثيق بأمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

3- تقرير التجارة والتنمية 2001م ، إعداد مؤتمر أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

4- تقرير التنمية البشرية لعام 2001 م ، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

5- تقرير التنمية البشرية لعام 2003م ، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6- تقرير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، لعام 1995م ، إعداد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

7- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، لومي ، توجو ، 11 يوليو 2000 م ، قسم التوثيق بأمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

8- معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء ، طرابلس ، قسم التوثيق بأمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، ليبيا ، فبراير 1998 م .

ثانياً : الكتب باللغة العربية

1- إبراهيم أحمد نصر الدين ، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، العولمة وآثارها على أفريقيا ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1990م .

2- إبراهيم خليل أحمد ، عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الثالث الحديث ، منشورات وزارة التعليم العالي ، العراق ، 1989م.

3- احمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2001 م .

4- أحمد الجبير ، العلاقات العربية الأفريقية ، منشورات الجامعة المفتوحة ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، 1992 م .

5- احمد الرشيدي ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، دراسة قانونية في ضوء المنظمات الدولية ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1979م .

6- احمد يوسف احمد ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، دار المستقبل العربي ، بيروت 1985م .

7- احمد يوسف احمد ، مقدمة في العلاقات الدولية ، دار الكتب ، القاهرة ، 1989م.

8- أمحمد مصباح الأحمر ، تاريخ العلاقات العربية الأفريقية ، منشورات دار الملتقى للطباعة والنشر ، لبنان ، ط1 ، 2001م .

9- أمين اسبر ، مسيرة الوحدة الأفريقية ، منشورات دار الكلمة ، بيروت ، ط2 ، 1983 م .

10- أيم انبار وصموئيل ساندلر ، إسرائيل في المنطقة ، ترجمة السيد سالم ، الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الأعلام ، القاهرة ، 2003م .

11- تريفور تيلر ، العلاقات الدولية ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، ط1 1985 م .
12- تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا –السودان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001م .
13- جابر سعيد عوض ، علاقات مصر الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1995م .
14- جهاد صالح العمر ، ماجد سلمان حسين ، حركات التحرر في العالم الثالث ، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة البصرة ، ط1 ، 1988م.
15- جورباتشوف ، البروسترويكا تفكير جديد لبلادنا والعالم ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، 1987م .
16- حمدي عبد الرحمن ، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أي مستقبل؟ مطبعة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2007م .
17- حمدي عبد الرحمن حسن ، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة – 1996م .
18- حمدي عبد الرحمن حسن ، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1993م .
19- حميد دولاب ضيدان ، الجذور التاريخية للصلات العربية الأفريقية ، ليبيا ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، سبها ، 1983م .
20- رشدي سعيد وآخرون ، أزمة مياه النيل إلى أين ؟ ، مركز البحوث العربية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1998 م .

21- سعد ناجي جواد ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، دراسة رقم 31 ، الطبعة الأولى 1999م .

22- شربل زعرور ، التعاون العربي الأفريقي ، ترجمة ، هاشم حيدر ، منشورات معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، 1989م .

23- شوقى الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984م .

24- صلاح سالم زرقونه ، العرب وإفريقيا بعد الحرب الباردة ، القاهرة ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000م .

25- ظاهر جاسم محمد ، دراسات تاريخية في العلاقات الإفريقية ، دار شموع للثقافة ، الزاوية ، 2003م .

26- عبد الحميد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس للنشر ، مطبعة فن وألوان تونس ، ط1 1994 م .

27- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، أفريقيا وعدم الانحياز ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 1984م .

28- عبد الرزاق مطلق الفهد ، حركات التحرر الوطنية الأفريقية ، منشورات مكتبة بسام ، الموصل ، العراق ، ط1 ، 1985م .

29- عبد السلام إبراهيم البغدادي ، المشكلات العربية – الإفريقية المعاصرة – رؤية مستقبلية في ضوء وقائع الحاضر ، مجلة قضايا إستراتجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد 6 ، يونيه 2001م .

30- عبد السلام البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية 2000م .

31- عبد الله صالح سانا ، مدخل لقضايا المسلمين في غرب أفريقيا ، دار القارئ العربي ، القاهرة ، 1992م .
32- عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، شوقي الجمل ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر العربية ، ط 1 ، 1997 م .
33- عبد الملك عودة ، نظرة إستراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الإفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة ، 2000م .
34- عبدالله عبد الرازق ، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا ، منشورات المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،القاهرة ، ط2 ، 1997 م .
35- عثمان كامل ، التغلغل الإسرائيلي في الدول الأفريقية الواقعة في حوض النيل ، الدار العربي للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة ، 1998م .
36- عراقي الشربينى ، العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية ، واقعها ومستقبلها ، في أجلال رأفت ، العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994م .
37- على مزروعى ، ارتباط إفريقيا بالإسلام ، ترجمة محمد نور الدين عبد المنعم ، القاهرة / مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، عدد7، 2005م .
38- عمر المشري محمد ، بلاد القرن الأفريقي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، ط1 ، 1428 هجرية .
39- كردابادى على ورزاقي إسماعيل ، كزارش ، المبادلات التجارية بين إيران وقارة إفريقيا 1977-1971م ، ترجمة غازي السعدي .
40- ماري هيلين لأبيه ، تعريب ، حسين حيدر ، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية ، منشورات دار عويدات ، الأردن ، ط1 1996 م.

41- محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2002 م .
42- محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2002م .
43- محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، دار المكتبة الوطنية بنغازي ، ط1 ، ليبيا ، 1986م .
44- محمد المحجوب بيه ، أتذكر ذكريات وخواطر ، شركة الطباعة ، نواكشوط ، 2004م .
45- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992م .
46- محمد صالح محمد أيوب ، مجتمعات وسط أفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية ، منشورات مركز البحوث الأفريقي ، القاهرة ، ط1 ، 1992م.
47- محمد عاشور مهدي ، السياسة الثقافية المصرية في أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ،1997م .
48- محمد عبد الرازق مناع ، افريقش فاتح القارة الأفريقية ، منشورات دار مكتبة الفكر ، ليبيا ، ط1 ، 1973 م .
49- محمد عبد الغنى سعودي ، " أفريقية " ، دراسة في شخصية القارة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، (بدون تاريخ) .
50- محمد عبد الغنى سعودي ، الاتصالات العربية الأفريقية في العصور القديمة ، دراسة تحليلية لإبعادها المختلفة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1978م .

51- محمد عبود الفرج ، الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر 1973 م ، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، ط1 ، 1982م .

52- محمد عزة دروزة ، تاريخ الجنس العربي ، ج1 ، بيروت ، بدون تاريخ .

53- محمد مصباح الأحمر، تاريخ العلاقات العربية الإفريقية ، دار الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت ، 2006م .

54- محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، القاهرة ، مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2001م .

55- محي الدين صابر ، العرب في أفريقيا (العلاقات الثقافية) ، منشورات المكتبة العصرية ، لبنان ، ط2 ، 1988 م .

56- مدثر عبد الرحيم الطيب ، التعاون العربي الافريقى ، العرب والنظام الاقتصادي الجديد ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، 1983م .

57- ممدوح حمزة ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 م .

58- مهدي فاخرى ، العولمة والسياسة الخارجية ، ترجمة علاء الدين عبدالعزيز ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 557.

59- نولد توماس ، الدعوة إلى الإسلام ، ترجمة حسن إبراهيم وآخرون ، مكتبة النهضة الإسلامية ، القاهرة ، 1970م .

60- الهادي المبروك الدالي ، مملكة مالي الإسلامية وعلاقاتها مع المغرب وليبيا من القرن 13 م إلى 15 م ، منشورات دار الملتقى للطباعة ، لبنان ، ط1 ، 1993م.

61- وهبي اليوري ، البترول والتعاون العربي الإفريقي ، مكتبة جامعة النيلين ، الكويت ، 1982م .

62- يوسف الحسن ، التعاون العربي الإفريقي ، منشورات دار الوحدة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، ط1 ، 1982م .

ثالثاً : الدوريات

1- إجلال رأفت ، القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة ، المستقبل العربي ، العدد 218 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م .

2- أحمد إبراهيم دياب ، الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية ، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي I . WS . W . C . مالطا ، الطبعة الاولى ، 1973م.

3- أحمد طه ، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 113 ، يوليو 1993م .

4- أحمد عبد الرزاق ، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العدد 170 ، 1993م .

5- أحمد يوسف القرعي ، الأمن المائي .. مصرياً وعربياً ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 140 ، أبريل 2000م .

6- الاقتصادي ، مجلة تعنى بشؤون التجارة والصناعة والزراعة ، العدد الخامس عشر ، السنة الخامسة تصدرها غرفة التجارة والصناعة والزراعة ، شارع نجد ، طرابلس ، ليبيا ، 11 ، 2001م .

7- أمين شلبي ، القوتان العظمتان والمنازعات الإقليمية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، الأهرام ، العدد 89 ، يوليو1987م .

8- أنس مصطفى كامل ، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 107 – يناير 1992م .

9- أيم إنبار ، التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الجديد ، شئون الشرق الأوسط ، بيروت ، العدد57 ، نوفمبر 1996م .

10- التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، 2003 م .

11- التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، 2001 م .

12- التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، 2002 م .

13- حسن براري ، أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجيات السياسية ، كراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد143 ، سبتمبر 2004م .

14- حسن نافعة ، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1992م .

15- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1994م .

16- حسن نافعة ، تطور الرؤيا الأمريكية اتجاه العالم العربي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 153 ، يوليو 2003م .

17- حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية ، مجلة عالم الفكر ، العدد 27 ، الكويت ، 1997م .

18- حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مجلة عالم الفكر ، العدد 27 ، الكويت ، يونيو 1995م .
19- حسين عبد القادر الشريف ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الخامس ، 2001 م ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية .
20- حمدي عبد الرحمن ، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة " ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد44 ، ابريل 2001 م .
21- حمدي عبد الرحمن ، العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد 2 ، يونيو 2000م .
22- حمدي عبد الرحمن حسن ، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد 147 ، يناير ، 2002 م.
23- حمدي فؤاد ، عملية خلع أسنان روسيا ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، 8- 2 – 1992م .
24- خالد حنفي علي ، السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ، رؤى وأدوات متغيرة ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، يناير2001 م ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة .
25- رياض نجيب الرايس ، الدعوى إلى حلف أطلسي عربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العدد 234 ، 1998 م .
26- سالم حسين البرناوي ، مجلة الدراسات الأفريقية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا ، العدد الرابع ، 1991 م .
27- سامية بيبرس ، جامعة الدول العربية وتعزيز العلاقات العربية الأفريقية ، السياسة الدولية ، العدد رقم 169 ، يوليو2007م .

28- سعد ناجي جواد ، عبد السلام إبراهيم البغدادي ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي منشورات مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 31 ، 1982م .

29- سعيد اللاوندى ، أوربا و أمريكا وإشكالية الهيمنة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 141 ، يوليو 2000م .

30- السيد نوفل ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2003م .

31- صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد 122 ، أكتوبر 1995م .

32- صالح حامد أحمد مطر ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الرابع ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا ، 1992 م .

33- صلاح سالم زرقونه ، النظام السوداني من منظور علاقاته ، السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد 128 ، إبريل ، 1997م .

34- طلعت رميح ، إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد 60 ، مارس 1997م .

35- عبد الخالق عبد الله ، المستقبل العربي ، مجلة فكرية شهرية تعني بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد 278 ، 2002 م ، ابريل.

36- عبد العزيز الكحلوت ، التنصير والاستعمار في أفريقيا السوداء ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ليبيا ، ط2 ، 1992 م .

37- عبد الملك عودة ، متغيرات 94 في أفريقيا ، الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، عدد1345 ، 1994/10/17م
38- عبد المنعم سعيد ، مشكلة جنوب السودان ، مزيد من التدخلات الإقليمية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، 1995م .- محمد الأطرش ، العرب والعولمة – ما العمل ، مجلة المستقبل العربي ، لبنان ، العدد 228، يناير ، 1998م.
39- عماد جاد ، النظام الدولي ومتغيراته ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد 121، يوليو 1995م .
40- محمد عاشور مهدي ، الحدود والقيود في العلاقات العربية – الإفريقية ، شؤون عربية ، مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، عدد 38 ، يونيو 1999م .
41- محمد عبد الشفيع عيسى ، إستراتيجية الإنقاذ ، الشاهد ، بيروت ، العدد 17 ، يوليو 1999 م .
42- مصطفى عبدالله ابولقاسم ، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الإفريقي ، دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الوحدة ، بيروت ، العدد 98 ، فبراير ، 1992 .
43- نافذ أبو حسنة ، العرب وإفريقيا : التجاور والتشارك والتمازج ، الشاهد ، بيروت ، العدد 117 ، مايو 1995م .
44- نبيل عثمان ، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية ، آفاق أفريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، العدد 2 ، 2000م .
45- هاني رسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ، 112 ، أبريل 1993م .

46- هدى ميتكس ، النظام الدولي الجديد والواقع العربي ، مجلة شؤون عربية ، مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 88 ، ديسمبر 1996م .
47- -هويدا عدلي ، العولمة والهوية الثقافية في أفريقيا ، مجلة دراسات ، مجلة فصلية بحثيه ، ليبيا ، السنة الثالثة ، العدد 11 ، 2002 م .
48- وحيد عبد المجيد ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1998م .
49- يوسف فضل حسن ، العلاقات العربية الأفريقية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، عدد 56 ، 1983م .

رابعاً : رسائل علمية

1- أثير ناظم عبد الواحد ، الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2007م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2008م .
2- أماني محمود غانم العفيفى ، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية ، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م .
3- عبد الحكيم عبد المولى أبو شهيوة ، دور البنك الدولي في تمويل التنمية في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم التمويل والمصارف ، طرابلس ، 2002م .
4- مروة محمود فكرى ، أثر التحولات العالمية على الدول القومية خلال التسعينات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م .

5- فتحي محمد خليفة ، دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التعاون العربي الأفريقي ، (بحث غير منشور) ، الخرطوم ، 18- 19 مارس 2006 م .
6- الهيئة العامة للاستعلامات بوزارة الأعلام ، " أفريقيا وحرب الخليج " ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، بدون تاريخ .

خامساً : المراجع الاجنبية

1- Edwards Sebastian: Openness, Productivity and Really Know? Economic Journal (March 1998) .

2- Penda Mbow, " Les relations afro-arabe: essai d'analyse des perceptions de -1 l'un sur l'autre a travers l'historie", en Eglal raafat(ed).Relation Afro Arabes, (le Caire:centre de recherches et d'e'tudes politiques, universte' du Caire, 1994) .

3- Aly Mazrui," AFRABIA:Africa and the Arabs in the New world Order" , UFAHAMU, (v.20 NO:3, Fall 1992) .

4- Fred Halliday, " The End of the cold war and International Relations: Some Analytical Theoretical Conclusions". International Relations Theory today Pennsylvania, the Pennaylvannia stste university press,1995.

5- Lisa and erson, "Libya Qaddafi: Stillin command? Current history, vol.86,517, Feb.1987

6- Kwesi Armah , Africa's Golden Road , published by Heinemann Educational Books ltd , charles street , London W . I , printed in Great Britain and Edinburgh , 1965.

7- Noel Q . King , Christian and Muslim in Africa , Printed in U . S . A Published by Fizhenry & White sid Limited , Toronto , Canada , and , Happer & Row publishers new york , INC ,1971.

سادساً : شبكة المعلومات الدولية

1- إبراهيم إسماعيل ، المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر ، www.kkmay.gov.sa
2- أرشيف نشاطات وإنجازات الجامعة العربية خلال عام 2001 م ، العلاقات العربية الأفريقية ، عنوان البحث ، مساعدات الدول العربية إلى القارة الأفريقية ، 2002م ، www.google.com .
3- عزو محمد عبد القادر ناجي ، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي ، الحوار المتمدن - العدد: 2380 - 2008 / 8 / 21 www.ahewar.org .
4- http://www.bbc.co.uk/hi.arabic/middle-east-news/newsi-561000/561523.stm
5- http://www.news.bbc.co.uk/hi.arabic/middle-east-newsnewsid-1569000/1569352.stm4
6- http://www.news.bbc.couk/hi.arabic/middle-east-news/newsid-3212000/3212212.stm
7- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144482